

رؤى وتحليلات

ديسمبر 2023

حالة إيران

إيران

حصاد عام 2023 وما بعدها

حاليقوان

رؤى وتحليلات

نشرة تهتم بالشئون الإيرانية

دورية شهرية إلكترونية تصدر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. خالد عكاشة

المدير العام

أ.د. محمد كمال

المستشار الأكاديمي

إشراف وتحرير

د. هدي رؤوف

مي سعيد

المنسق العام

خالد عدلي

إشراف الديجيتال

إخراج فني

إسلام علي

ديسمبر 2023

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المقال الافتتاحي:

4 1. التحديات والمكاسب الإيرانية بين عام مضى وآخر قادم

أولاً- إيران من الداخل:

6 1. الميزان العسكري الإيراني خلال عام 2023 وتطوره خلال عام 2024

13 2. تفاعلات مركبة: أداء الاقتصاد الإيراني وتوجهاته المستقبلية خلال عام 2024

ثانياً- تفاعلات إقليمية.. النطاقات الاستراتيجية:

24 1. تفاعلات إيران في العراق ولبنان.. حصاد عام ماضٍ ومآلات عام جديد

30 2. ترسيخ الحضور: إيران في سوريا خلال عام 2023

36 3. آفاق تقاسم الجوار الإيراني الخليجي

46 4. مواصلة التعاون: الاتجاهات المحتملة للعلاقات التركية الإيرانية خلال العام 2024

51 5. الصراع الإسرائيلي الإيراني: المحددات والمجالات والتأثيرات

ثالثاً- التفاعلات الدولية:

58 1. توقعات السياسة الأمريكية تجاه إيران في عام 2024

62 2. التوجه شرقاً: البوصلة الإيرانية عام 2024

67 3. العلاقات الروسية الإيرانية خلال عام 2023.. الآفاق والمُستقبل

72 4. إيران وأفريقيا: مؤشرات التقارب المتصاعد خلال عام 2023

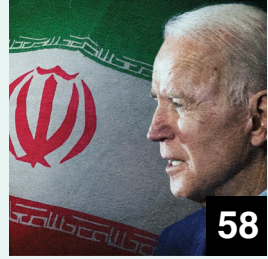
رابعاً- جولة داخل الإعلام الإيراني:

76 1. قضايا التحولات الداخلية

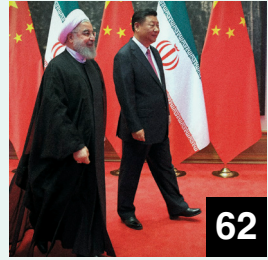
84 2. القضايا الخارجية



6



58



62



75



51

التحديات والمكاسب الإيرانية بين عام مضى وآخر قادم

2023 2024

عملت إيران خلال 2023 -على أرض الواقع- على تنفيذ السياسات التي جاء بها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي والتي تمثلت في دبلوماسية الجوار، والتوجه شرقًا، وقد انعكس ذلك في عدة مسارات، منها المصالحة السعودية الإيرانية التي أفضت إلى عودة العلاقات بين البلدين وإعادة فتح سفارة كل منهما لدى الأخرى، والمسار الآخر تأكد من خلال سياسة إيران في التوجه نحو الدول الآسيوية.

المكاسب خلال 2023:

الاندماج الإقليمي في الشرق الأوسط:

حاولت إيران الاستفادة من مناخ المصالحات وتطبيع العلاقات الذي ساد خلال عام 2023، وكان أهم ملامحه عودة العلاقات بين مصر وقطر، ومصر وتركيا، وتركيا والدول الخليجية. ومن ثم كان توقيع اتفاق المصالحة مع المملكة العربية السعودية بوساطة صينية، وللبناء على ذلك سعت إيران إلى تحسين العلاقات مع مصر ورفع مستوى العلاقات وقد ظهر ذلك جليًا من خلال تصريحات المسؤولين الإيرانيين بدءًا من المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ووزير الخارجية والرئيس الإيراني انتهاءً بالمرشد الإيراني.

التوجه شرقًا:

تعززت هذه الاستراتيجية مع تحول توازن القوى نحو صعود قوى غير أوروبية مثل الصين وروسيا، ومن ثم كانت استراتيجية التوجه شرقًا لإيجاد موضع لإيران في النظام الدولي الجديد. سعت إيران إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع كل من روسيا والصين، وكان اكتساب عضوية منظمة شنغهاي للتعاون أهم المكاسب، التي رأت إيران أنها تؤهلها للبحث عن آفاق اقتصادية أخرى بديلة للغرب والخروج بعيدًا عن دائرة العقوبات الأمريكية، ومع ذلك يظل أهم تحدٍ تواجهه إيران هو العقوبات الأمريكية التي قد تكون عقبة في طريق التعاون الاقتصادي مع كثير من الدول الآسيوية، فضلًا عن الصين التي سعت إيران لتعزيز الشراكة الاستراتيجية معها ولم تستثمر بشكل جدي في إيران. أما روسيا فقد رفعت طهران معها مستوى التعاون العسكري بفعل الحرب الروسية في أوكرانيا؛ حيث زودت طهران موسكو بالطائرات المسيرة وهو

ما يعد نقطة قوة لعبت عليها طهران، حيث ظاهريًا فرضت الدول الأوروبية وواشنطن عقوبات على طهران لوقف إمداد روسيا بالمسيرات لكن في ذات الوقت تعزز موقف إيران التفاوضي مع واشنطن، التي سعت على إتمام صفقة مع إيران ضمن بنودها وقف التعاون مع روسيا في أوكرانيا.

وكانت صفقة الإفراج عن المسجونين الأمريكيين مزدوجي الجنسية بين إيران وواشنطن مقابل الإفراج عن أرصدة إيرانية مجمدة لدى بنوك كوريا الجنوبية أهم المكاسب الإيرانية، والتي أدت إلى وقف حرب الظل مؤقتًا بين إيران وإسرائيل طيلة فترة المحادثات الإيرانية الأمريكية، كما هيأت تلك الصفقة الأجواء لتهدئة توتر العلاقات مع واشنطن. وفي ذات الوقت كان التفاهم بينهما بديلًا عن محادثات فيينا المتعلقة بإعادة إحياء الاتفاق النووي والتي توقفت تمامًا.

وكان اختتام عام 2023 بالعملية العسكرية في غزة على خلفية عملية طوفان الأقصى أهم تحدٍ واجهه إيران والذي ستمتد تداعياته لعام 2024، فيما يخص مصداقية محور المقاومة، فقد نأت إيران بنفسها عن العملية في حين اكتفت بالدعم المعنوي لحركة حماس.

ماذا ينتظر عام 2024؟

كان للعملية الإسرائيلية في غزة تداعياتها الإقليمية التي طالت أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر على خلفية تعرض الحوثيين للسفن الإسرائيلية، ليفتح بذلك فصل جديد في الصراع في الشرق الأوسط يتسم بعدم الاستقرار في الممرات البحرية المهمة، وستكون إيران لاعبًا فيه. لذا قد يشهد عام 2024 مشهدًا جديدًا يتسم بإعادة حرب الظل بين إيران وإسرائيل، وغياب أي حديث عن الاتفاق النووي الإيراني الذي قد أعلن موته فعليًا، ولم يعد مجددًا العودة إليه. أما على صعيد العلاقات مع واشنطن فربما تتسم باستمرار الهدوء نسبيًا حتى إنتهاء الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة. كما ستحرص إيران على تعزيز العلاقات العسكرية مع الصين وروسيا، وخصوصًا مع الأخيرة لا سيما بعد رفع حظر قيود الأسلحة عن إيران بموجب القرار رقم 2231 لعام 2015.

أما على المستوى الداخلي فستظل التحديات الاقتصادية وخليفة المرشد الإيراني القادم والانتخابات البرلمانية أهم الملفات لعام 2024.

د. هدى رؤوف

رئيس وحدة الدراسات الإيرانية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

1- عسكريًا:

الميزان العسكري الإيراني خلال عام 2023 وتطوره خلال عام 2024



لواء أحم دكتور / محمد قشقوش - عضو الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كان عام 2023 بمثابة حلقة مهمة في سلسلة التهديد الإيراني لمعظم منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الإقليم العربي الآسيوي وفي قلبه الإقليم الفرعي لدول الخليج العربية التي تشكل مجتمعة الشاطئ الغربي والشمالي للخليج العربي، في مواجهة إيران التي تشكل منفردة الشاطئ الشرقي للخليج الذي تعتبره إيران (فارسياً) كأحد مؤشرات التهديد للهوية العربية. حيث

تُشكل إيران ومنذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 التي أطاحت بنظام شاه إيران حليف الغرب وإسرائيل حينذاك، تهديدًا مباشرًا لدول الخليج العربي والعراق الذي خاضت ضده حربًا امتدت لثمانى سنوات، كما تُشكل تهديدًا غير مباشر لمعظم الإقليم بالحرب بالوكالة (proxy war) من خلال وكلائها في كل من اليمن والعراق وسوريا ولبنان وقطاع غزة. وقد وضع ذلك جليًا خلال الحرب الإسرائيلية على غزة التي بدأت بطوفان الأقصى في 7 ديسمبر 2023.

عانت إيران بعد الثورة من ضعف عسكري تدريجي وخاصة في مجال القوات الجوية -ولا يزال نسبيًا- نظرًا لتوقف إمدادها التسليحي الغربي الذي كان يشكل 100% تقريبًا من ترسانتها العسكرية في كافة مجالات التسليح، وهو ما شجع العراق إلى شن ما عرف بحرب الخليج الأولى 1980-1988 التي انتهت بلا غالب ولا مغلوب، وأسفرت عما عُرف بتوازن الضعف، إلى أن بدأت إيران تدريجيًا في استعادة التعادل ثم التفوق العسكري -عدا القوات الجوية- من خلال مُنطلقين، الأول: التوجه الكامل إلى المدرسة الشرقية السوفيتية الروسية ثم الصينية، والثاني: تطوير ترسانتها التسليحية الذاتية بقوة، لكافة مجالات التسليح بما فيها المجال النووي.

وستتناول المقال بتحليل القدرات العسكرية الإيرانية من خلال (الميزان العسكري التقليدي- القوة الصاروخية- الدفاع الجوي- المسميات/الطائرات بدون طيار- المجال النووي)

أولاً- الميزان العسكري التقليدي الإيراني: (1)

وسيتم تناوله وتحليله من خلال ثمانية مكونات هي (القوة البشرية - البرية - الجوية - البحرية - اللوجستية - الموارد الطبيعية - الجغرافية - التمويل)، وذلك على النحو التالي:

1 - القوة البشرية جدول (1):

القوة البشرية الإيرانية تكفي لبناء قوات مسلحة عاملة واحتياطية بما لا يؤثر سلبيًا على قوة العمل وقت التعبئة الكاملة للحرب، حيث لا تتجاوز المعدل الدولي من القوة البشرية للدولة وهو 1-1.5% وبالتالي يمكنها حوض معارك طويلة زمنياً كما تم مع العراق 1988-1980 حيث تغيرت دفعة الحرب في المرحلة النهائية لصالح إيران.

البيان	القوة البشرية بالمليون	قوة العمل بالمليون	لائقون للخدمة سنويًا	القوة العاملة بالألف	القوة الاحتياطية بالألف	قوات شبه عسكرية بالألف	ملاحظات
إيران	86.76	48.59	1.39	575	350	90	حرس ثوري

البيان	الإجمالي	مقاتلات	إنذار هجومي	نقل جوي	تدريب	طائرات مهام خاصة	إعادة ملء	مروحيات خدمة عامة	مروحيات هجومية
إيران	541	196	23	86	94	9	7	126	12

جدول رقم (1)

2 - القوات البرية جدول (2):

تتفوق إيران في الدبابات والمدفعية ذاتية الحركة والمجرورة كما تتفوق بقدر كبير في نظم صواريخ الميدان، بينما تتفوق السعودية والدول الخليجية مجتمعة في مركبات القتال فقط، وترتبط المحدودية التسليحية الخليجية البرية بالمحدودية البشرية وعدم وجود قوات احتياطية.

البيان	دبابات	مركبات قتال مدرعة	مدفعية ذاتية الحركة	مدفعية مجرورة	نظم صواريخ ميدان	ملاحظات
إيران	4071	69685	580	2050	1085	

جدول رقم (2)

3 - القوات الجوية جدول (3):

تتفوق المملكة العربية السعودية في كافة التخصصات الجوية ويزداد التفوق السعودي بإضافة قدرات باقي الدول الخليجية عددًا ونوعًا، عدا النقل الجوي فقط، حيث تتفوق إيران.

البيان	الإجمالي	مقاتلات	إنذار هجومي	نقل جوي	تدريب	طائرات مهام خاصة	إعادة ملء	مروحيات خدمة عامة	مروحيات هجومية
إيران	541	196	23	86	94	9	7	126	12

جدول رقم (3)

4 - القوات البحرية جدول (4):

لا تمتلك إيران حاملات طائرات أو مروحيات كما لا تمتلك مدمرات، وتمتلك إيران أسطول غواصات يبلغ 19 غواصة تم تقادم بعضه واستخدم كقطع غيار من الطراز الروسي الأول (كليو)

البيان	الإجمالي	حاملات طائرات أو هيل	غواصات	مدمرات	فرقاطات	قرويطات	زوارق مرور سريعة	كاسحات ألغام	ملاحظات
إيران	101	0	19	0	7	3	21	1	لا توجد حاملات

جدول رقم (4)

5 - اللوجستيات ذات العلاقة العسكرية جدول (5):

يتقاربان في الموانئ البحرية وأطوال الطرق المعبدة، بينما تتفوق إيران في عدد المطارات والأسطول التجاري وأطوال السكك الحديدية، رغم كبر المساحة الكلية لصالح السعودية.

البيان	مطارات	سفن أسطول تجاري	موانئ بحرية	طرق معبدة كم	سكك حديد كم
إيران	319	893	4	22384	8484

جدول رقم (5)

6- الموارد الطبيعية ذات العلاقة العسكرية جدول (6):

وتنصرف إلى موارد الطاقة الاستخراجية من البترول والغاز والفحم، مقارنة بمعدل الاستخراج اليومي وحجم الاحتياطي المؤكد ومعدل الاستهلاك، للخروج باستنتاج، هل يكفي ويُصدر الفائض بما يؤثر إيجاباً على الميزان التجاري النوعي؟ أم لا يكفي ويتم استيراد الفرق بما يؤثر سلبيًا على الميزان التجاري النوعي؟ والمقارنة تشير إلى تفوق بترولي سعودي، وتفوق غازي إيراني يقل في حالة إشراك قطر في المعادلة. كما لا توجد ثروة فحمية سعودية ولا تتعارض كثيرًا مع الاستهلاك المحدود، بينما يتعادل الإنتاج والاستهلاك الإيراني من الفحم، الآخذ في الانحسار دوليًا طبقًا لقيود البيئة والاحتباس الحراري.

البيان	إنتاج بترول مليو ن ب/يوم	استهلاك بترول مليون ب/يوم	احتياطي مليار برميل	إنتاج غاز/م مكعب يوم/م مكعب يوم	استهلاك احتياطي غاز مليار م مكعب	إنتاج فحم/ وحدة قياس	استهلاك فحم/ وحدة قياس	ملاحظات
إيران	3.45	+1.94	210	237.56	+220.7	2.78	=2.79	+ غاز

جدول رقم (6)

7 - الجغرافيا والموقف الاستراتيجي العسكري جدول (7):

تتسم إيران بكبر مساحتها، مثل بعض دول الشرق الأوسط، مثل تركيا والسودان وليبيا والجزائر، ولدى إيران أطول حدود مشتركة مع عدد من الدول، وإن كان ذلك يزيد من عبء تأمين تلك الحدود، كما هو قائم مع كل من العراق وباكستان وبعض دول القوقاز. وتطل إيران على الخليج العربي، وشمالاً على بحر قزوين المغلق وتتشاطأ مع دول آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا الاتحادية (وتستخدمه إيران في تعاون تجاري وعسكري كباب خلفي خاصة وقت العقوبات الاقتصادية) كما تُطل جنوبًا على المحيط الهندي كبحر مفتوح مما يعطيها ميزة استراتيجية حالة نشوب حرب في الخليج، وتمتلك إيران (850 كم) من الأنهار.

8 - التمويل العام والعسكري جدول (7):

تنتمي إيران إلى اقتصاديات الدول الرئيسية المنتجة للطاقة من بترول وغاز، وإن تفوقت السعودية عنها تفوقًا كبيرًا حيث تأتي في المرتبة الأولى ضمن (أوبك) والثانية عالميًا بعد روسيا الاتحادية، وهو ما ينعكس على الناتج المحلي الإجمالي، والاحتياطيات الأجنبية، كما يؤثر بشكل مباشر على الميزانيات العسكرية، حيث تصرف إيران من الميزانيات العسكرية المتوسطة (5.55) مليارات دولار، ولكنها محتجبة عن حرية السوق العسكرية نظرًا للعقوبات الاقتصادية، حيث توجه نسبة كبيرة من تمويلها إلى التصنيع العسكري الذاتي وخاصة البرامج الصاروخية والطائرات بدون طيار، وقد يحظى البرنامج النووي بتمويل منفصل، بينما تتخطى الميزانية العسكرية السعودية العديد من الدول الكبرى وتتصدر دول الشرق الأوسط بميزانية (46) مليار دولار، بل قاربت ضعف ذلك منذ بضعة سنوات في أعقاب زيارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

الجغرافيا والتمويل

البيان	المساحة مليون كم	الحدود المشتركة كم	أطوال السواحل كم	أطوال الأنهار كم	ميزانية عسكرية \$مليار	أرصدة خارجية \$مليار	احتياط أجنبي \$مليار	قوة شرائية \$تريلون
إيران	1.69	5894	2440	850	5.55	8	120.6	1.044

جدول رقم (7)

ثانيًا- القدرات الصاروخية الإيرانية:(2)

تولي إيران منذ الثورة الإيرانية عام 1979 أهمية خاصة لقدراتها الصاروخية، سواء نظم الصواريخ الميدانية، أو الصواريخ الباليستية والكرز الذكية، من منطلقين هجومي ودفاعي، بغرض تضيق فجوة الضعف في قواتها الجوية النوعية مقارنة بالقوات الجوية الخليجية بشكل عام والسعودية بشكل خاص، حيث تتفوق الدول الخليجية مجتمعة وحتى السعودية منفردة في العدد والنوع؛ حيث تحوز أفضل وأقوى ما في الترسانة الجوية الغربية المتطورة، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، وتمتلك سلسلة متدرجة في المدى.

(كما تصنفها المراكز المتخصصة كما في الجدول أدناه):

الاسم	تصنيف المدى	أقصى مدى كم	وزن الرأس الحربية	نوع الوقود	عدد مراحل الصاروخ	معامل الخطأ بالمتري	موقف دخول الخدمة	ملاحظات
شهاب 1	قريب	300	1000	سائل	1	500	بالخدمة	سكود بي
فتح 110	قريب	300	450	صلب	1	100	=	الروسي
قيم	قصير	800	650	سائل	1	500	=	
ديزفول	قصير	1000	600	سائل / جاف	1	10-30	=	
سجبل	متوسط	2000	750	جاف	2	؟	=	
خورمشهر	متوسط	3000	1500	سائل	1	30	=	دقيق جدًا
غيم 100	طويل	4000	1000	صلب	3	؟	تم إختباره	لم يدخل الخدمة
ذو الجنبه	طويل	5000	1000	صلب ثم سائل	3	؟	=	
غير محدد؟؟	عابر للقارات	غ محدد	غ محدد	غ محدد	غ محدد	غ محدد	غ محدد	لم يحقق المدى بعد

حيث تتدرج مدى كل منها وصولاً إلى 5000 كم، وجاري استهداف تطوير صواريخ عابرة للقارات، ووصلت الرؤوس الحربية (war head) إلى 1500 كج، كما تعددت أنواع الوقود بين السائل والصلب أو الجمع بينهما وخاصة الصواريخ متعددة المراحل التي وصلت إلى ثلاثة مراحل، كما حدث تطور كبير في دقة الإصابة وملافاة صَعَف الصواريخ الباليستية (الأم) المستوحاة من طرازات (سكود-وسكال) السوفيتية، حيث انخفضت من انحراف 100 م لمسافة إطلاق 300 كم، إلى 30 م لمسافة إطلاق 3000 كم!! أي انحراف 10 م لمسافة إطلاق متوسطة 1000 كم. مع الاهتمام بمنظومة صواريخ الدفاع الجوي كما سيرد لاحقًا.

ثالثًا- منظومة صواريخ الدفاع الجوي:

تلقي اهتمامًا كبيرًا من القيادة الإيرانية فهي المسؤولة عن الشق الدفاعي ضد طيران الدول الخليجية المتفوق عددًا ونوعًا، كما أن معادلة التوازن الجوية وما يستتبعها من دفاع جوي سواء عضوي داخل المنظومة الغربية وحلف الناتو التي تتبعها الدول الخليجية من جهة، أو منفردة خارج المنظومة الشرقية وخارج القوة الجوية، ولكن ذات تنسيق وثيق مع القوة الفضائية. كما زاد على عبء منظومة صواريخ الدفاع الجوي الإيراني، التمركز الجوي الغربي (الأمريكي البريطاني الفرنسي) في معظم دول الخليج العربية. بالإضافة إلى تكثيف التمركز الجوي الأمريكي بالقيادة المركزية في قاعدة العديد بقطر وخاصة قازفات بي 52

(شاهد171 سيمرج) وتطورها -ولعل تسلسل التقييم كان ذا دلالة - وهي ذات مدى 4400 كم بما يجاوز إسرائيل سواء انطلقت من إيران أو اليمن، وبسرعة 460كم/ساعة، ووزن إقلاع 3070 كج (غير محدد ضمنه وزن التسليح) وإن كان يبدو كبيرًا.

وتهتم إيران خلال سلسلة التمرين البحري (الولاية 94) باستخدام الحرب الإلكترونية لإنزال المسيرات المعادية المتطورة، للوقوف على مدى التطور التكنولوجي بها، واستخدمت المسيرة الهدف من طرازات (مهاجر10) المتطورة، لتحكي المسيرات الأمريكية والإسرائيلية.

خامسًا- القدرات النووية:

تعمل إيران بخطى متسارعة في برنامجها النووي، مستغلة قرار الرئيس الأمريكي السابق ترامب، بالانسحاب من الاتفاق 1+5 عام 2018، وتزيد من معدلات التخصيب لليورانيوم مستهدفة نسبة نقاء 90% لتصل إلى العتبة النووية، كما استغلت الموقف لعرقلة التعاون مع إجراءات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مجالات الأنشطة الإيرانية العسكرية المتوقعة خلال 2024:

1. في مجال الأسلحة التقليدية: ستستمر إيران في التعاون مع روسيا لتضييق فجوة التفوق الخليجي في القوات الجوية، ومجابهة القوة الجوية الأمريكية والقيادة المركزية في المنطقة، بالحصول على الطائرات الروسية المتطورة من طرازات (ميغ وسوخوي) مع استمرار تحديث إسطول الغواصات من طراز (كليو) لاستمرار التفوق الصفري ضد دول الخليج، ومجابهة الأسطول الأمريكي الخامس في الخليج. مع استمرار التعاون مع الصين.

الاستراتيجية ذات حمولة الصواريخ 35 طن وقنابل الليزر والصواريخ الكروز الذكية توماهوك. وتعتمد إيران على نظم صاروخية محلية، بالإضافة إلى النظام الروسي إس إس 300، كما تسعى للحصول على النسخة المطورة إس إس 400.

الصواريخ إيرانية الصنع وأهمها:

1. نظام باور 373 بعيد المدى وهو نسخة مقلدة من الروسي إس إس 300 ودخل الخدمة في أغسطس 2019.

2. نظام خرداد 15 بعيد المدى ومزود بصواريخ من طراز صياد، ودخل الخدمة في يونيو 2019.

المنظومة الروسية إس إس 300 حصلت عليها إيران في أكتوبر 2016 بعد رفع الحصار الاقتصادي عنها (وكانت الصفقة قد تعثرت وتوقفت عام 2011) وهي منظومة قوية تتكون من 32 بطارية موقع ويمكن لرادارها تتبع 100 هدف كما يمكنها الاشتباك مع 12 هدفًا جويًا في وقت واحد، وتعرف لدى الناتو (ياس إس -10 جروميل) وهي أساس تطوير النسخة الأحدث إس إس 400.

رابعًا- الطائرات المسيرة / الطائرات بدون طيار:

تعتبر إيران من الدول المقدمة في صناعة المسيرات، والتي تشمل كلاً من: الولايات المتحدة، وروسيا، وإسرائيل، والصين، ثم كلاً من تركيا وإيران. وقد بدأت الأخيرة سلسلة صناعة المسيرات مبكرًا خلال حربها مع العراق بإنتاج المسيرة (مهاجر1) ثم تطورها. ولكن تعتبر نقطة التحول الرئيسية للانطلاق في هذا المجال في إيران، هي نجاحها في إنزال مسيرة أمريكية من طراز (آر كيو-170) في 4 ديسمبر 2011 والتي انطلقت من أفغانستان، وتمت السيطرة عليها بواسطة الحرب الإلكترونية الإيرانية وإنزالها سليمة في منطقة كاشمير، حيث كانت أساس الهندسة العكسية لصناعة المسيرة الإيرانية

2. في مجال الأسلحة فوق التقليدية (الصواريخ - والمسيرات): ستستمر إيران في التطوير في ذات المجالين كقوة ردع هجومي مضاد، ومضادات دفاع جوي وصاروخي، مع إطالة المديات للوصول إلى الصواريخ العابرة للقارات (أكبر من 5000 كم). وكذلك تطوير واستخدام المسيرات، سواء إيرانية ذاتية أو من خلال وكلائها في المنطقة (العراق- سوريا- لبنان- غزة- اليمن)، بالإضافة إلى المبيعات العسكرية كالمسيرات إلى روسيا كمثل، باستخدام الأبواب الخلفية خلال بحر قزوين، حتى في حالة عودة القيود الاقتصادية. مع استمرار التدريب الإلكتروني على اقتناص المسيرات المعادية لإنزالها أو تدميرها.

3. المشروع النووي: ستعمل إيران على استغلال استمرار تعثر عودة اتفاق I+5 المعدل، للمضي قدمًا في تخصيب اليورانيوم واستمرار تجاهل وعرقلة عمل المفتشين.

التقدير الأمريكي عن إيران 2024: (3)

وفقًا لما ورد في ترمين التهديد الإقليمي السنوي للاستخبارات الأمريكية، فإن إيران ستظل مبعث تهديد في الإقليم سواء ضد المصالح الأمريكية أو ضد إسرائيل والحلفاء في الخليج، سواء بشكل مباشر أو من خلال وكلائها في الإقليم، كما يتم ضد القواعد الأمريكية في كل من العراق وسوريا وسفنها قرب السواحل اليمنية، أو ضد إسرائيل من كل من لبنان وغزة وسوريا ومؤخرًا من اليمن سواء ضد إيلات أو السفن ذات العلاقة بإسرائيل. بالإضافة إلى التحرشات البحرية والجوية في الخليج العربي. بالإضافة إلى أن التهديد الإيراني مرشح للاستمرار والتصاعد في الإقليم خلال عام 2024 ضد المصالح الأمريكية وإسرائيل، خاصة في حالة استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة وعنق مستوطنيتها في الضفة الغربية ومحاولة التنصل من الضغوط الدولية لحل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

المراجع:

(1) <https://www.globalfirepower.com/countries-listing-middle-east.php>

(2) <https://www.iranwatch.org/our-publications/weapon-program-background-report/table-irans-missile-arsenal>

(3) annual threat assessment of u.s.intelligence communit

تفاعلات مركبة: بين أداء الاقتصاد الإيراني وتوجهاته المستقبلية خلال 2024



أحمد بيومي - بسنت جمال - الباحثان بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد الاقتصاد الإيراني جملة من التحديات المتصاعدة كاستمرار سياسة العقوبات الغربية، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ومعاناة قطاع الزراعة من ندرة المياه، وتغلغل التجارة غير الشرعية مما أثر في مؤشراتته خلال عام 2023، وألقى بظلاله على توقعات عام 2024. وعلى هذا الأساس، يستعرض المقال الآتي أوضاع الاقتصاد الإيراني خلال 2023 بالتركيز على قطاعيه الرسمي وغير الرسمي، وتطورات العلاقات الإيرانية مع دول الخليج، مع تناول أي مستقبل ينتظر الاقتصاد الإيراني.

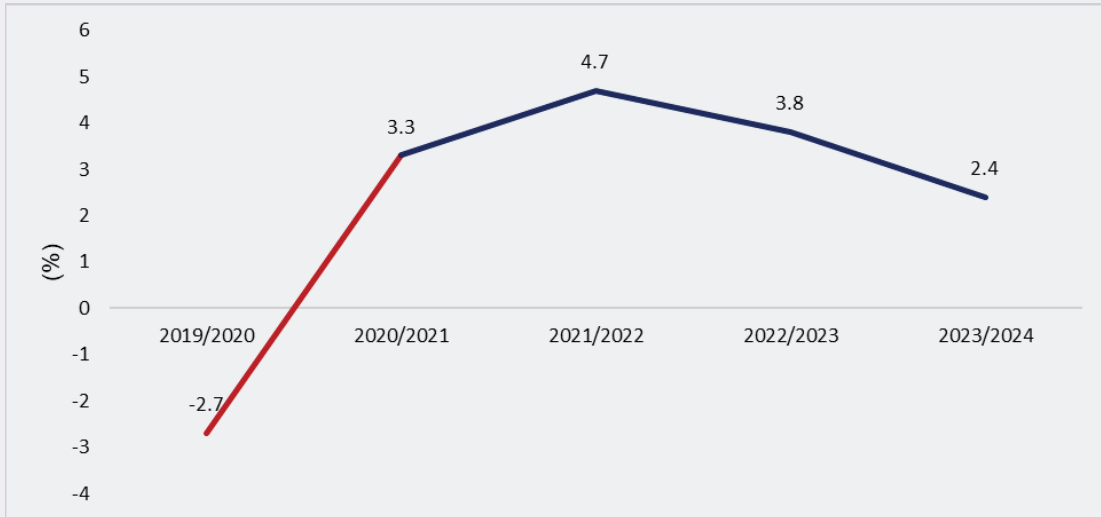
أولاً- مؤشرات الاقتصاد الإيراني عام 2023:

لا يزال الاقتصاد الإيراني يحاول مواجهة العقوبات الغربية المفروضة عليه حيث واصل نموه بشكل معتدل للعام الثالث على التوالي في 2023/2022، مدفوعًا بالتوسع في قطاعي الخدمات والتصنيع، إلى جانب التحسن البسيط الذي شهده قطاع النفط، وفي هذا الشأن يُمكن استعراض أداء الاقتصاد الإيراني خلال عام 2023 على النحو الآتي(1):

➔ **نمو الناتج المحلي الإجمالي:** نما الناتج المحلي الإجمالي للعام الثالث على التوالي بنسبة 3.8% خلال عام 2023/2022، بدعم من نمو القطاعين النفطي وغير النفطي، كما أظهر القطاع الزراعي الإيراني نموًا معتدلاً بنسبة 1.1% رغم مواجهته العديد من التحديات التي تتمثل في نقص المياه وتفاقم ظواهر التغيرات المناخية والزيادة في أسعار الأسمدة والمدخلات الزراعية مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج، كما يُعد قطاع الخدمات أحد المحركات الرئيسية للنمو غير النفطي خلال العامين الماضيين، والذي واصل توسعه بنسبة 2.7% على أساس سنوي خلال 2023/2022، ويعود هذا النمو إلى انتعاش خدمات النقل وتجارة الجملة والتجزئة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ومن ناحية الإنفاق، كان الاستهلاك الخاص هو المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في 2023/2022، حيث توسع بقوة بنسبة 8.7%، وذلك بفضل التعافي من جائحة كورونا، واتجاه المستهلكين لشراء السلع المعمرة للتحوط من التضخم، وزيادة التوقعات التضخمية، ويُبين الشكل التالي تطور معدلات النمو:

الشكل 1- معدلات نمو الاقتصاد الإيراني

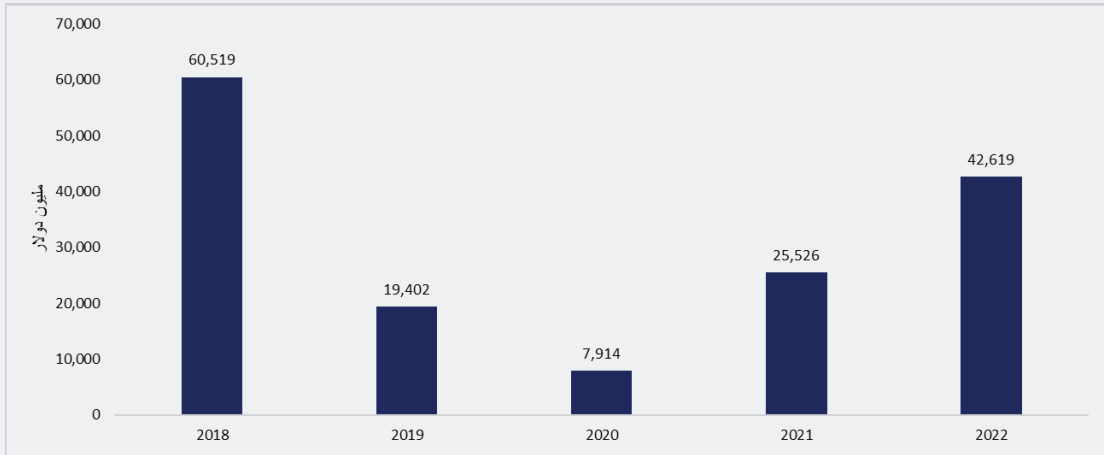


Source: World Bank, Iranian Economic Monitor 2023.

➔ **قطاع النفط:** ارتفع إنتاج النفط الإيراني بنسبة 3.3% خلال العام 2023/2022، بسبب نقص الإمدادات العالمية وظهور إيران كبديل محتمل لتعويض النقص الحاد في أسواق النفط، ولهذا؛ ارتفعت صادراتها إلى 42.6 مليارات دولار خلال 2022، كما يتبين من الرسم الآتي:

(1).World Bank, 2023, Iranian Economic Monitor, <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/1c94cb80-5f40-408f-a5c7-c7cfd97dc438/content>.

الشكل 2- صادرات النفط الإيرانية



Source: OPEC Database, https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php.

ومع ذلك، كان معدل نمو إنتاج النفط الخام الإيراني أقل من متوسط معدلات النمو في الدول الأعضاء بمنظمة «أوبك» التي سجلت زيادة في إنتاج النفط بنسبة 7%، ونتيجة لذلك، انخفضت حصة إيران في إنتاج منظمة «أوبك» من 9.2% عام 2021/2022 إلى 8.8% في العام 2023/2022، ولهذا؛ ظل إنتاج النفط أقل بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا من مستوى ما قبل العقوبات لعام 2018، كما شهدت المنتجات البتروكيمياوية، وهي أكبر صناعة صناعية في إيران، ركودًا منذ أكتوبر 2022 بسبب انخفاض الطلب العالمي على السلع الأساسية وتراجع الاستثمارات.

🔴 **السياسات النقدية:** تسارع تضخم أسعار المستهلك بشكل حاد في عام 2023/2022، مسجلًا تضخمًا يزيد عن 40% للعام الرابع على التوالي، وارتفع التضخم العام والأساسي إلى 48.7% و 42.4% في 2023/2022 على التوالي، وكانت أسعار المواد الغذائية هي المساهم الرئيسي في ارتفاع التضخم، حيث ساهمت حوالي 40% من ارتفاع التضخم، يليها قطاع الإسكان. وكان الإلغاء التدريجي لإعانات دعم واردات السلع الأساسية والارتفاع العالمي في أسعار السلع الأساسية والمدخلات الزراعية بعد الحرب الأوكرانية، وانخفاض قيمة الريال بنسبة 40% خلال عام 2023/2022، مع اتساع الفجوة بين السوق الموازية والسوق الرسمية من أهم الأسباب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويؤثر ارتفاع التضخم على الأسر ذات الدخل المنخفض، التي تمثل نفقاتها على الغذاء والسكن حوالي 80% من ميزانياتها بالتزامن مع انخفاض الأجور الحقيقية.

وترتبطًا على ذلك، رفع البنك المركزي الإيراني أسعار الفائدة بعد ثلاث سنوات. وحدد نطاق سعر الفائدة ما بين 17% إلى 24%، وهو ما يُعد مستوى منخفضًا مقارنة بمعدل التضخم، وبالإضافة إلى ذلك، سمح البنك المركزي للبنوك بزيادة أسعار الفائدة على الودائع والقروض بمتوسط 5%.

ومن الجدير بالذكر، أن النظام المصرفي الإيراني يواجه حاليًا تحديات متعددة تتطلب إصلاحات فورية، فحوالي 70% من أكثر من 70% من البنوك لا تستوفي نسبة كفاية رأس المال (CAR)، مما يزيد من مخاطر تعرضها للإفلاس. إلى جانب ارتفاع متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى 16.2% في 2022/2021.

التعاملات الخارجية: ساهم الارتفاع في أسعار النفط في نمو فائض الحساب الجاري في عام 2022/2023، حيث نمت الصادرات بنسبة 40% وهو ما يتجاوز نمو الواردات بحوالي 21%، مما أدى إلى فائض في الحساب الجاري بنسبة 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي. إلى جانب ذلك، ارتفعت الصادرات النفطية بحوالي 57% مقابل نمو نظيرتها غير النفطية بنحو 22%، مما أسفر عن ارتفاع حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات لأعلى مستوياتها في ثلاث سنوات عند 58%، كما انتعشت تجارة الخدمات بنسبة 55% على أساس سنوي، إلا أنها لا تزال دون مستوياتها قبل جائحة كورونا. وقد قوبل هذا الفائض في الحساب الجاري بعجز صافي حساب رأس المال مما يعكس هروب رؤوس الأموال وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى انخفاض الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية.

وظلت الصين الوجهة الأولى للصادرات الإيرانية غير النفطية إلى جانب العراق والإمارات وتركيا والهند، والتي تمثل جميعها نحو 71% من إجمالي الصادرات، فيما ارتفعت الواردات من الصين بنسبة 23.5%، ومن الهند بحوالي 83.3%، حيث استمرت حركة التبادل التجاري في الابتعاد عن أوروبا بعد تشديد العقوبات الغربية.

ثانياً- أداء الاقتصاد الإيراني غير الرسمي:

لعبت العقوبات الاقتصادية ومحاولات الالتفاف عليها دورًا حاسمًا في تعزيز النشاط الاقتصادي غير الرسمي؛ حيث تعرقل العقوبات الدولية حركة التجارة الرسمية مما يشجع حركة تهريب الصادرات والواردات عبر الحدود، كما تؤدي العقوبات إلى انهيار القدرة الإنتاجية للدولة وتحجيم حركة وارداتها مما يسفر عن تعميق الفجوة بين مستويات العرض والطلب، وهو ما يفرز مستويات مرتفعة من التضخم تحد من القوة الشرائية للأفراد للدرجة التي تدفعهم

للبحث عن مصادر بديلة للدخل من خلال قنوات الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى ذلك تزامنت العقوبات الدولية مع زيادة الأعباء الضريبية والتي كانت لها تأثير كبير على هروب المشروعات الصغيرة إلى عباءة الاقتصاد غير الرسمي⁽²⁾.

ويُمثل التهريب أحد الأوجه الأساسية للاقتصاد غير الرسمي الإيراني؛ إذ تلعب الظروف الجيواقتصادية للبلاد دورًا رئيسيًا في تسهيل عملية تهريب السلع منها وإليها، نظرًا لوجود حدود برية مشتركة مع سبع دول تعاني بعضها من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما جعلها أطرافًا نشطة وفاعلة في التجارة غير الرسمية الإيرانية، وعلاوة على ذلك تساهم العوامل الآتية في تعزيز ظاهرة التهريب عبر الحدود في إيران⁽³⁾:

- ارتفاع القيود الجمركية والأعباء الضريبية في التجارة الخارجية لإيران انطلاقًا من عدم عضويتها في منظمة التجارة العالمية مما يشجع المستوردين على اتباع الطرق غير الرسمية في التجارة.
- تخلف مؤشرات الرفاهة الاقتصادية في المناطق الحدودية الإيرانية التي تعاني من قلة فرص العمل وتراجع مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وهو ما حفز قاطنيتها على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وأعطاهها فرصة لتصبح قنوات رئيسية للتهريب.
- ارتفاع هامش ربح عملية التهريب في ظل تجاوز المستوردين لدفع التعريفات الجمركية والضرائب، فضلًا عن تراجع مخاطر التهريب في إيران وانخفاض احتمالية ضبط الواردات المهربة.

(2) Fatemeh Havasbeigi and others, "The Impact of Economic Sanctions on the Size of Informal Economies in Iran", Journal of Development and Capital, Volume 6, Issue 2, 11 December 2021, pp.1-18.

(3) Amir Hossein Mozayani, "The Political Economy of Commodity Smuggling (The Case of I.R. of Iran)", Iranian Economic Review, 25(1), 2021, 121-135

ثالثاً- تطور العلاقات الاقتصادية الإيرانية مع الدول الخليجية:

لطالما كانت علاقات إيران الاقتصادية مع الدول العربية معقدة ومتعددة الأوجه، واتسمت بفترات من التعاون والتنافس. وعلى الرغم من الموقع الجغرافي المشترك والروابط التاريخية، فقد اتسمت المنطقة بالتوترات الأيديولوجية والجيوسياسية والطائفية، والتي أثرت بشكل كبير على التفاعلات الاقتصادية. قبل اكتشاف النفط، أنشأت إيران والدول العربية طرقاً للتجارة والحج، مما عزز التبادلات الاقتصادية والثقافية. ومع ذلك، فإن ظهور النفط كسلعة عالمية في أوائل القرن العشرين أدى إلى تحول في ديناميكيات المنطقة، مما أدى إلى ظهور فرص وتحديات جديدة. ولعبت إيران دوراً بارزاً في تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام 1960 إلى جانب العديد من الدول العربية. ويهدف هذا التعاون إلى تنظيم إنتاج النفط وأسعاره بما يعود بالنفع على الطرفين.

لكن الثورة الإيرانية عام 1979 مثلت نقطة تحول في علاقات إيران مع الدول العربية. وتبنت الجمهورية الإسلامية الجديدة موقفاً أكثر حزمًا في التعامل مع الشؤون الإقليمية؛ الأمر الذي يشكل تحدياً لزعامة المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي. وقد ساهم هذا التحول الأيديولوجي في تزايد التوترات بين إيران وجيرانها العرب وعلى الرغم من الاختلافات السياسية والأيديولوجية، حافظت إيران والدول العربية على العلاقات الاقتصادية عبر التاريخ. واستمرت التجارة عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية، واستمر التعاون الاقتصادي في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطاقة والبنية التحتية والسياحة، لكن الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)، والحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، ودعم الفصائل المتعارضة في مختلف الصراعات الإقليمية أفضوا إلى توتر التفاعلات الاقتصادية بين إيران والدول العربية.

- انخفاض القدرة التنافسية لبعض المنتجات المحلية وتفضيل المستهلك الإيراني لشراء السلع الأجنبية مقابل نظيرتها المحلية بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجها وتراجع جودتها خاصة الملابس والمنتجات الجلدية والأجهزة المنزلية.
- تفضيل بعض المنتجين لبيع منتجاتهم عبر الحدود بدلاً من بيعها في الداخل نظراً لانخفاض أسعار السلع المُباعة داخلياً (الوقود- الأدوية- الأسمدة الكيماوية) مقارنة بتلك المُباعة في دول الجوار بسبب الدعم المرتفع لها داخل البلاد، مما يخلق فرصة للاستفادة من هامش الربح نتيجة تهريبها.
- وجود قيود دينية وقانونية في الإنتاج والاستهلاك والمعاملات التجارية لبعض السلع، مثل: المشروبات الكحولية، ومعدات استقبال القنوات الفضائية مما صعب عملية توفيرها عبر القنوات الرسمية في الدولة.
- انتشار العرب والأكراد والترك والبلوش في المحافظات الحدودية لإيران ونظيرتها في الدول المجاورة، مثل: العراق وكردستان العراق وتركيا وأذربيجان وباكستان، سهّل التبادلات التجارية غير الرسمية بين الجانبين.
- استثناء الفساد وفرض العقوبات والضغوط السياسية والاقتصادية المحلية ساهمت في لجوء الدولة إلى أنشطة التهريب من أجل تأمين احتياجاتها من السلع والموارد الأساسية وضمان استمرار الصادرات وخاصة النفطية.

وبشكل عام يشكل تهريب الواردات الحصة الأكبر من أنشطة التهريب الإيرانية مقارنة بتهريب الصادرات، حيث بلغ الحجم السنوي لتهريب البضائع والعملات الأجنبية في البلاد نحو 12.9 مليارات دولار سنوياً، بواقع 12 مليار دولار للواردات، و900 مليون دولار للصادرات، وفقاً لرئيس لجنة مكافحة تهريب البضائع والعملة الصعبة في إيران «علي مؤيدي»⁽⁴⁾.

(4) العربية، «مسؤول إيراني: حجم التهريب يبلغ 12.5 مليار دولار سنوياً»، 12 سبتمبر 2022، مُتاح على shorturl.at/qNS67.

في القطاعات الرئيسية، مثل: الطاقة والبنية التحتية والسياحة، ويفسر تركيز جزء كبير من الاستثمارات بقطاع النفط القدرات الغنية بالطاقة باحتياطيها مؤكدة تبلغ 256 مليار برميل؛ الأمر الذي يضعها في الترتيب الرابع عالميًا وفقًا لبيانات عام 2023، وتقدر القدرات الإنتاجية للإنتاج الإيراني بحوالي 4 ملايين برميل يوميًا، ويبلغ إنتاجها الحالي حوالي 3.8 ملايين برميل يوميًا.

من جانب آخر فإن التقارب السعودي الإيراني الذي شهده العام 2023 بمباركة من الصين قد يكون بمثابة نقطة تحول في علاقة إيران بدول المنطقة إذ تعد المملكة العربية السعودية وإيران أول وثاني أكبر مصدري النفط في العالم، على التوالي، وكلاهما عضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ولديهما تاريخ من التعاون بشأن حصص إنتاج النفط.

في السنوات الأخيرة، كانت هناك جهود متجددة لتحسين العلاقات بين إيران والدول العربية. فقد استؤنفت المحادثات رفيعة المستوى، وكانت هناك علامات على إحراز تقدم في مجالات مثل التجارة والاستثمار، لكن يظل تحديد حجم الاستثمارات العربية في إيران أمرًا معقدًا بسبب طبيعة العلاقات المعقدة بين الجانبين، لكن وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية إلى إيران كان محدودًا نسبيًا في السنوات الأخيرة. وفي عام 2022، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر من العالم العربي إلى إيران 1.5 مليار دولار، وهو ما يمثل جزءًا صغيرًا فقط من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران، وتعد الإمارات العربية المتحدة أهم مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر العربي في إيران، حيث شكلت جزءًا كبيرًا من الإجمالي في السنوات الأخيرة، وقد تركزت تلك الاستثمارات بشكل مباشر

الجدول 1- صادرات البترول الإيرانية خلال السنوات الخمس الماضية⁽⁵⁾

السنة	"صادرات البترول" "مليون برميل يوميًا"	المصدر
2019	2.7	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)
2020	0.5	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)
2021	0.8	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)
2022	1.2	منصة رويترز الإخبارية وتقارير الصناعة
2023	1.5	توقع بناء على الاتجاه الحالي

الإمارات العربية هي الأخرى شهدت تحولًا في علاقاتها بداية من العام 2019 بعدما حدث انفراج حذر في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ومنذ ذلك التاريخ تسير البلدان تجاه التقارب الناعم من خلال اجتماعات متعددة رفيعة المستوى بهدف تحسين العلاقات، وبالفعل عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتم فتح السفارات لكل منهما في عام 2022⁽⁶⁾، ويشير انسحاب الإمارات من التحالف البحري الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بشكل قوي مع السعودية وطهران إلى مساعي

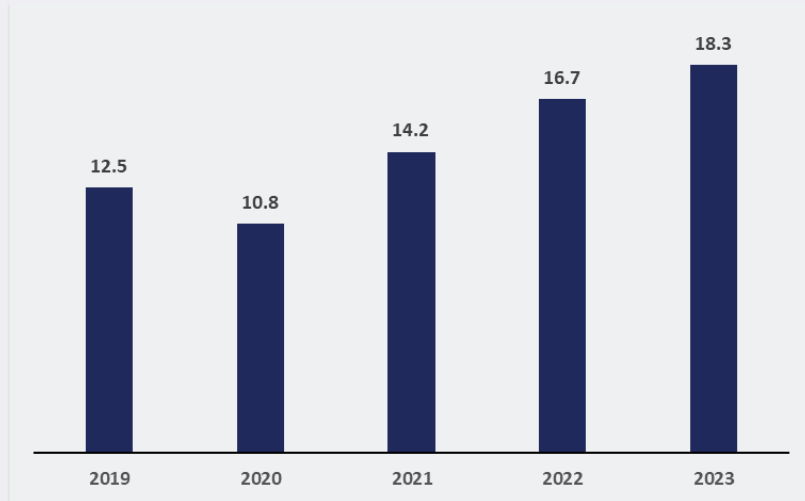
(5) .U.S.Energy Information Administration (EIA): <https://www.eia.gov/>

(6) .Wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Iran%E2%80%93United_Arab_Emirates_relations

الإمارات لمزيد من الانخراط مع طهران⁽⁷⁾، لكن على الرغم من ذلك، لا يزال هناك خلافات عميقة بين البلدين إثر النزاع الإقليمي على ملكية ثلاث جزر تسيطر عليها طهران، ويتبنى الطرفان جبهات متعارضة في النزاعات الإقليمية مما يغذي توتر العلاقات، وتنتظر إيران إلى الإمارات العربية خاصة مع زيادة التألف مع إسرائيل والتوسع في التطبيع على أنها تهديد لأمنها، هذا فضلاً عن أن الاختلافات في النظام السياسي تؤدي إلى خلافات أيديولوجية بين نظام الحكم الديني في إيران ونظام الحكم الملكي في الإمارات⁽⁸⁾.

في ضوء المشهد السياسي المشتبك الذي تم الإشارة إليه أعلاه، فقد كان من الطبيعي أن تشهد التجارة بين إيران والإمارات العربية المتحدة تقلبات كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية، متأثرة بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية. وفي حين تظل العلاقة معقدة، تشير الأرقام التجارية إلى انتعاش تدريجي في مستوى التبادل التجاري، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 16.7 مليار دولار في عام 2022 مقابل 14.2 مليار دولار في عام 2021⁽⁹⁾، ومن المتوقع أن يرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 18.3 مليار دولار في عام 2023 بناءً على الاتجاه الحالي لمستوى التجارة بينهم⁽¹⁰⁾.

الشكل 3- تحسن في التبادل التجاري بين الإمارات وإيران⁽¹¹⁾



Source: United Nations Comtrade Database.

ورغم كل تلك القدرات الكبيرة فإن العقوبات الأمريكية وقفت حائلاً أمام تطوير قدرات التصدير الإيرانية من النفط، إلا أن إيران وجدت طريقاً بديلة لبيع نفطها لمشتريين دوليين مثل المقايضة⁽¹²⁾، إذ قامت إيران بتبادل النفط مع الأرز والسكر والسلع الأخرى مع الهند، ودخلت إيران في صفقات مقايضة مع الصين، حيث قامت بتبادل النفط مقابل مشاريع البنية التحتية ومواد البناء، ودخلت في اتفاقيات مقايضة مع

(7) Atlantic Council: <https://www.aljazeera.com/news/2023/7/12/iran-summons-russian-envoy-over-statement-with-gcc-on-islands>

(8) Arab Center Washington DC: https://en.wikipedia.org/wiki/Territorial_disputes_in_the_Persian_Gulf

(9) Iranian Ministry of Industry, Mine and Trade: <https://en.mimt.gov.ir/>

(10) Iranian Chamber of Commerce, Industries, Mines and Agriculture (ICCIMA): <https://en.iccima.ir/>

(11) United Nations Comtrade Database: <https://comtrade.un.org/data>

(12) World Bank: <https://datacatalog.worldbank.org/>

روسيا، تشمل النفط مقابل الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى، وقد ساهمت تلك الترتيبات في الحفاظ على مستوى معين من النشاط التجاري والاقتصادي على الرغم من القيود التي فرضتها العقوبات الأمريكية، كما أنها عززت علاقات إيران الاقتصادية مع الدول الشريكة، مما أدى إلى تنويع أسواق صادراتها وتقليل اعتمادها على المؤسسات المالية التقليدية.

لكن وعلى الرغم من ذلك التقارب إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق تطبيع العلاقات الاقتصادية بين إيران والدول العربية بشكل كامل والتي على رأسها التنافس الجيوسياسي إذ يواصل الجانبان التنافس على النفوذ الإقليمي، مما قد يؤثر على التعاون الاقتصادي، والتوترات الطائفية إذ لا يزال الانقسام بين السنة والشيعة يشكل مصدرًا للاحتكاك، لا سيما في سياق الصراعات الإقليمية، والعقوبات الأمريكية التي تشكل عائقًا كبيرًا أمام آفاق التعاون الاقتصادي بين إيران والدول العربية.

من جانب آخر، سعت إيران لاستخدامها للطرق البرية لنقل البضائع إلى الدول المجاورة، مثل: تركيا وأرمينيا وأذربيجان. وتسمح هذه الطرق لإيران بالوصول إلى الأسواق الدولية، واستخدمت إيران أيضًا الطرق البحرية غير المباشرة، التي تنطوي على عمليات شحن متعددة وتغييرات في العلم، لإخفاء مصدر صادراتها النفطية. وتجعل هذه الطرق من الصعب على السلطات الأمريكية تعقب واعتراض شحنات النفط الإيرانية، واستخدمت إيران ناقلات أصغر حجمًا لنقل نفطها، مما يسهل تجنب الكشف والتحليل على العقوبات. يمكن لهذه السفن الصغيرة التنقل في الممرات المائية الأصغر حجمًا وتفريغ حمولتها بتكتم.

رابعًا- الآفاق المستقبلية للاقتصاد الإيراني 2025/2024:

تتأثر التوقعات المستقبلية للاقتصاد الإيراني العام المقبل بالعقوبات الاقتصادية المستمرة، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وندرة الطاقة والمياه، لتتشكل الآفاق المستقبلية على النحو الآتي:

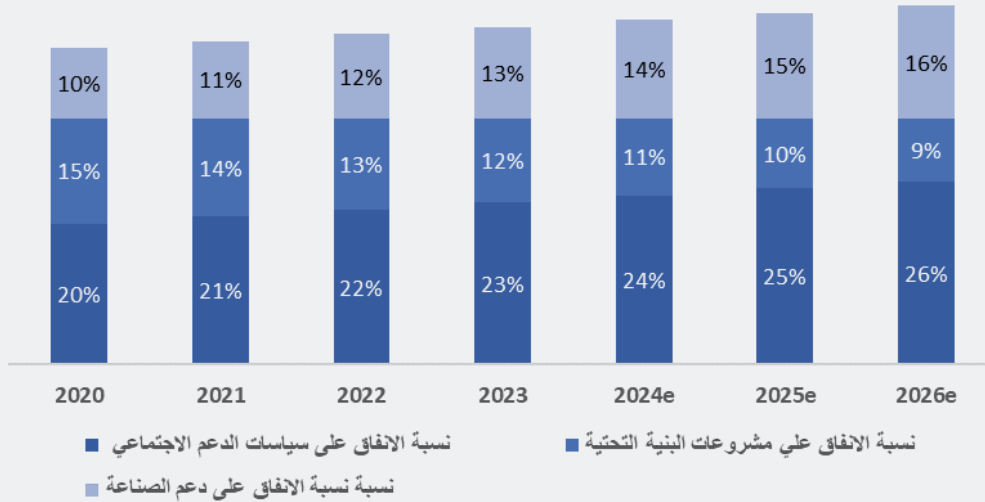
• **نمو الاقتصاد الإيراني:** من المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى متوسط سنوي قدره 2.1% في الفترة 2024/2023 إلى 2026/2025، وهو أقل مما هو عليه في البلدان المصدرة الرئيسية الأخرى للنفط بسبب تأثير العقوبات على القطاعين النفطي وغير النفطي، ومن المرجح أن تنمو الصناعات والخدمات غير النفطية، وسيظل الاستهلاك المحلي محررًا أساسيًا للنمو الاقتصادي مع توقعات بأن يشهد تباطؤًا يرجع إلى انخفاض القوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم (13).

• **معدلات التضخم:** من المتوقع أن يكون للتضخم المرتفع واستمرار خلق فرص العمل الفاتر تأثير سلبي على رفاهية الأسر الإيرانية، ومن المتوقع أن تؤدي التوقعات التضخمية، والضغط على العملة، وتزايد عجز الموازنة، إلى إبقاء معدل التضخم مرتفعًا على المدى المتوسط ليسجل أكثر من 40% خلال 2024/2023 حتى 2026/2025.

• **الموازنة العامة:** تم تحديد موازنة إيران للعام 2025/2024 والتي ستبدأ في مارس 2024 بحوالي 24.6 ترليون ريال إيراني أي ما يعادل (49.2 مليار دولار أمريكي)، وقد ركزت تلك الموازنة على تحقيق أهداف رئيسية تتمثل في التركيز على الانضباط المالي، وتقليل الاعتماد على عائدات النفط وزيادة مصادر الإيرادات غير النفطية، مثل: الضرائب، زيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية بما في ذلك دعم السلع

والخدمات الأساسية والتوسع في الاستثمار في البنية التحتية، مثل: الطرق والسكك الحديدية ومحطات الطاقة ودعم الصناعات المحلية لتعزيز قدرتها التنافسية.

الشكل 4- توزيع إنفاق الموازنة العامة للدولة



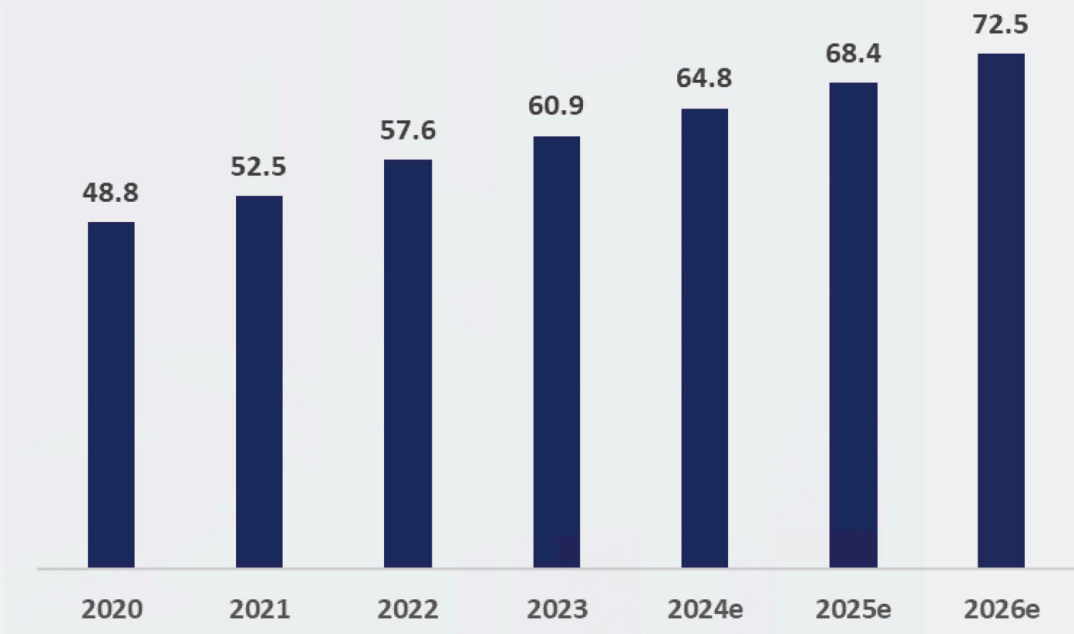
Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, October 2023; exchange rate of 1 USD = 500 rials (14)

بالنظر إلى تطور الإنفاق الإيراني فقد تعاضمت نسبة الإنفاق على سياسات الرعاية الاجتماعية خلال الفترة من 2020 إلى 2023، وقد استهدف ذلك الإنفاق إطاراً شاملاً من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى دعم الفئات السكانية الضعيفة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وضمان رفاهية مواطنيها، إذ تقدم إيران الدعم لمجموعة كبيرة من السلع لمواطنيها بما في ذلك الخبز والوقود والكهرباء والمياه، تقدم الحكومة مدفوعات المساعدة الاجتماعية للأفراد والأسر غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية بسبب عوامل مثل البطالة أو الإعاقة أو فقدان أحد أفراد الأسرة. وتعتمد هذه المدفوعات على الدخل وحجم الأسرة، مما يضمن تقديم المساعدة لأولئك الأكثر ضعفاً مالياً، تلك السياسات الإنفاقية تأتي لاحتواء الآثار الاجتماعية للعقوبات الاقتصادية التي تنتهجها دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية عليها في محاولة منها لاسترضاء الشعب⁽¹⁵⁾.

(14). International Monetary Fund (IMF). (2023, October). World Economic Outlook Database.

(15). Arshi, M., Sharifian Sani, M., & Takaffoli, M. (2019). Universal Family Welfare Policies in Iran. Refahj, 18(70), pp.105-140.

الشكل 5- إجمالي نفقات الموازنة (تريليون دولار)



Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, October 2023; exchange rate of 1 (16) USD = 500 rails

تشير التوقعات إلى احتمالية زيادة إجمالي الميزانية في إيران خلال السنوات الخمس المقبلة بنسبة 30% مدفوعة بشكل أساسي بالزيادة في إنتاج النفط، والذي سيدفع الاقتصاد الإيراني إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي بحوالي 3% خلال السنوات الخمس المقبلة في المتوسط، لكن تلك التوقعات السابقة مربوطة بشكل أساسي ببقاء أسعار النفط عند مستويات مستقرة، إذ أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر على عائدات النفط الإيرانية وقد يؤدي ذلك إلى إحداث عجز في الموازنة وتحقيق نمو أبطأ في الاقتصاد الإيراني، ومن ثم التأثير على إيرادات الموازنة غير النفطية. هناك أيضًا محدد آخر له تأثير إيجابي كبير على أداء الاقتصاد الإيراني خلال السنوات المقبلة هو التسامح الدولي معها وخفض مستوى العقوبات الدولية إذ إن وجود عقوبات دولية أقوى أو استمرار الحالية سيقف حائلًا أمام تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من هذه المخاطر، فإن التوقعات العامة لإيرادات الميزانية الإيرانية إيجابية. تتخذ الحكومة الإيرانية خطوات لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على عائدات النفط. ومن شأن هذه الجهود، إلى جانب النمو المتوقع في الاقتصاد الإيراني، أن تساعد في دعم إيرادات الميزانية على مدى السنوات الخمس المقبلة.

من المرجح أن تكون مساهمة القطاع النفطي في توليد إيرادات بالموازنة الإيرانية بحوالي 75.5% من إجمالي الإيرادات لكن استمرار تلك المساهمة خلال السنوات المقبلة وحتى العام 2026 تخضع لعدد من المحددات التي ترتبط بشكل أساسي بمستوى التدخل الإيراني بغزة والهدوء في ملف مفاوضات البرنامج النووي الإيراني، ومستوى العقوبات الأمريكية عليها، وعليه يمكننا الإشارة إلى ثلاثة سيناريوهات رئيسية وهي:

السيناريو الأول: أسعار النفط المرتفعة

والعقوبات المحدودة: في هذا السيناريو، يمكن أن تظل مساهمة النفط عالية، ومن المحتمل أن تتجاوز 75% في السنوات القادمة.

السيناريو الثاني: أسعار النفط المعتدلة وتخفيف

العقوبات: يمكن أن يؤدي هذا السيناريو إلى انخفاض تدريجي في مساهمة النفط، ليصل إلى حوالي 70% بحلول عام 2026.

السيناريو الثالث: انخفاض أسعار النفط واستمرار

العقوبات: يمكن أن يؤدي هذا السيناريو إلى انخفاض كبير في إيرادات النفط، مما قد يؤدي إلى مساهمة أقل من 60% بحلول عام 2026.

تتأثر السيناريوهات السابقة بعدد من العوامل السياسية المتمثلة في جهود مفاوضات البرنامج النووي الإيراني مع معسكر الغرب: مستوى التدخل الإيراني في الحرب على غزة، والأحداث غير المتوقعة حيث يمكن للأحداث الجيوسياسية والكوارث الطبيعية أو الأحداث غير المتوقعة الأخرى أن تؤثر على أسواق النفط والوضع الاقتصادي الإيراني، كل تلك المحددات والسيناريوهات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مساعي الحكومة الإيرانية لخفض الاعتماد على القطاع النفطي في توليد إيرادات الموازنة العامة للدولة.

استخلاصًا لما سبق، استطاع الاقتصاد الإيراني

تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال عام 2023 إلى جانب زيادة إنتاج النفط وحدوث انفراجة في العلاقات مع السعودية، وذلك على الرغم من التحديات المتصاعدة التي لا تزال تواجهه كارتفاع التضخم وانهيار الريال الإيراني وتداعي البنية التحتية لقطاع النفط، وسيطرة القطاع غير الرسمي على مفاصل الاقتصاد المحلي، مما انعكس على توقعات العام المقبل وموازنة عام 2024/2025.

1. تفاعلات إيران في العراق ولبنان.. حصاد عام ماضٍ ومآلات عام جديد



رحاب الزياي - با حثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ترتبت التفاعلات الإيرانية في العام 2023، وما طرأت من تحولات نتيجة تفاعلات وكلاء إيران في الساحتين العراقية واللبنانية على بعض التداعيات التي قد تمثل امتدادًا في العام 2024، ويناقش التحليل أبرز التفاعلات الإيرانية على مدار العام 2023، وما يمكن استشرافه في العام 2024.

■ إيران والعراق

تنظر إيران للعراق باعتبارها ساحة نفوذ رئيسية، وهو مصدر القلق الأمني الأكثر أهمية بالنسبة لإيران خارج حدودها، وتشكل عمقاً استراتيجياً ولهذا السبب تسعى إلى إبقاء العراق ضمن إطار النفوذ الإيراني عبر تعزيز التعاون الأمني، وتعميق الروابط الاقتصادية، وسيطرة النفوذ السياسي الإيراني داخل العراق، فضلاً عن دعم الجماعات الشيعية المسلحة الموالية لها، وفيما يلي توضيح لأبرز تفاعلات إيران في العراق خلال العام 2023.

↪ الاتفاق الأمني الحدودي بين إيران والعراق:

تشعر إيران بالقلق إزاء وجود الجماعات الكردية الإيرانية المناهضة للنظام المتمركزة في كردستان العراق، والذي يضم أكثر من 10500 كردي إيراني مسجل كلاجئ، كما يعيش في الإقليم عدد أكبر غير مسجل، ولدى إيران تخوف من النفوذ الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة الكردية، لذلك هاجمت قواعد إسرائيلية تُستخدم كقاعدة انطلاقاً لعمليات داخل إيران، كما هاجمت الانفصاليين الأكراد الإيرانيين الذين تزعم أنهم يتعاونون مع إسرائيل لإثارة الاضطرابات الداخلية في ظل الاحتجاجات المناهضة لإيران في إقليم كردستان، مما دفعها إلى عقد محادثات مع العراق، وأخرى مع الاتحاد الوطني الكردستاني للتوصل إلى اتفاق جديد لأمن الحدود في مارس 2023 ووقعه أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني «علي شمخاني» ومستشار الأمن القومي العراقي «قاسم الأعرجي» في بغداد بحضور رئيس الوزراء العراقي «محمد شياع السوداني».

وقد تم تنفيذ بعض بنوده وليس الاتفاق بالكامل بما رتب وقف القصف الإيراني لعدد من المواقع التي ينشط فيها المسلحون الأكراد داخل العراق، وتوقف شن طهران للغارات الجوية

التي تستهدف الأكراد الإيرانيين في العراق، وتضمنت محادثات الاتفاق مناقشات لإنهاء تحركات الجماعات الكردية الانفصالية عبر الحدود، وتم التشاور حول نزع سلاح الانفصاليين الأكراد، ونقلهم إلى مخيمات اللاجئين داخل العراق، بالإضافة إلى تشديد عمليات المراقبة للحدود المشتركة، وإحكام السيطرة على كل جماعات المعارضة الكردية المسلحة التي تعمل على طول المنطقة الحدودية، لكن العراق لم ينجح في منع الجماعات الكردية المسلحة من استخدام الأراضي العراقية لشن هجمات عبر الحدود على إيران، وفشل في نزع سلاح جميع الجماعات في أغسطس 2023 بما أدى إلى تجديد المفاوضات لإبرام اتفاق آخر مع إيران.

↪ توظيف الميليشيات العراقية الموالية لإيران:

تمثل الجماعات المسلحة الموالية لإيران في العراق أداة تعزيز النفوذ الإيراني للمحافظة على مصالحها في العراق، وكان من المتوقع بعد توقيع اتفاق عودة العلاقات بين إيران والسعودية في مارس 2023 أن يكون للاتفاق انعكاسات على دور هذه الميليشيات في ساحات النفوذ الإيراني في المنطقة ومنها العراق بالتهدئة من جانب هذه الميليشيات، لكن اتجهت المجموعات المسلحة بإجراء تغييرات تكتيكية لإنشاء جماعات بمسميات جديدة، حيث روجت جماعة أصحاب الكهف الموالية لإيران (التي تتبع عصائب أهل الحق) في يونيو 2023 بإنشاء ثلاث جماعات مناهضة للوجود الأمريكي في العراق مثل «كتائب سيف الله» و«كتائب كربلاء» و«كتائب الصابرين» بهدف تكثيف المواجهات لإخراج القوات الأمريكية من العراق، بما عكس استمرارية التدخلات الإيرانية في الشؤون العراقية عبر الجماعات المسلحة، وعدم التخلي عنها. من ناحية أخرى وافقت الحكومة العراقية على إنشاء «شركة المهندس» الذراع الاقتصادي للحشد الشعبي في العراق، مما يعطيها نفوذاً وشرعية في القيام بدور كبير

التحالف من قبل إيران، وأعلنت كتائب حزب الله مقتل ثمانية أشخاص؛ الأمر الذي عدته الحكومة العراقية انتهاكاً غير مقبول للسيادة العراقية.

◀ تغلغل إيران في الاقتصاد العراقي: تمثل إيران

أهم شريك تجاري للعراق وتقدر حجم الصادرات الإيرانية إلى العراق بنحو 10 مليارات دولار في عام 2023، وقد ارتفعت بنسبة 15% مقارنة بالعام السابق، إذ يُعد العراق أحد الوجهات الرئيسية للمنتجات الزراعية والغذائية الإيرانية، فضلاً عن صادرات الصناعات المعدنية والتعدينية. ويمتد التعاون الاقتصادي بين الدولتين بتوقيع مذكرة تفاهم في مايو 2023 لاستكمال خط سكك حديد الشلامجة- البصرة الذي يبلغ طوله 32 كيلو متراً، وقد خصصت العراق ميزانية تقدر بـ 230 مليون دولار لهذا الخط، بالإضافة إلى التشاور بين إيران والعراق في العام 2023 حول إنشاء منطقة تجارة حرة وأخرى صناعية مشتركة، يضاف إلى ذلك اعتماد العراق على واردات الغاز من إيران، وفي مايو 2023 تم الاتفاق بينهما على تمديد عقود صادرات الغاز الإيراني إلى العراق لمدة خمس سنوات، والجدير بالإشارة إلى أنه في ظل العقوبات الأمريكية المفروضة على العراق، منحت العراق إعفاء من العقوبات لمدة 120 يوماً في 14 نوفمبر 2023 بما يسمح لها استخدام أموالها الخاصة لتسديد مدفوعات واردات الكهرباء الإيرانية إلى حسابات إيرانية مقيمة في العراق.

■ إيران ولبنان:

◀ • حزب الله أداة إيران في لبنان: يعد حزب الله

أحد الفواعل الأساسية الإيرانية في لبنان وتعتمد إيران على نفوذ الحزب في العملية السياسية، بالإضافة إلى التحركات العسكرية التي يقوم بها الحزب كجزء رئيسي من محور المقاومة، ارتباطاً بأن الحزب يمثل المشروع الإيراني الأهم في المنطقة بتصدير الثورة وتأسيس كيانات تؤمن بأيدولوجية ولاية الفقيه، ويمثل حزب الله

في الاقتصاد العراقي، وسميت بذلك نسبة إلى القيادي السابق في الحشد الشعبي «أبي مهدي المهندس» الذي قتل في الغارة الأمريكية التي استهدفت زعيم فيلق القدس الإيراني «قاسم سليمان» في 3 يناير 2020.

◀ هجمات على القواعد الأمريكية في العراق:

تحرص إيران على منع التقارب بين بغداد وواشنطن، وبعد مقتل «قاسم سليمان» و«أبي مهدي المهندس» أصدر البرلمان العراقي قراراً بحث الحكومة على خروج القوات الأمريكية من العراق، لكن لا تزال المناقشات مستمرة بهذا الصدد، وفي سياق الحرب الدائرة في غزة بعد بدء عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر الماضي، استُخدم العراق ضمن ساحات محور المقاومة لتوجيه ضربات ضد القواعد الأمريكية، وفي 14 نوفمبر 2023 أعلن المتحدث باسم البتاجون عن 55 هجوماً على القوات الأمريكية في العراق وسوريا منذ منتصف أكتوبر مما أدّى إلى إصابة 59 شخصاً.

ويقدم الحرس الثوري الإيراني الدعم للجماعات الشيعية العراقية التي تهاجم القوات الأمريكية عبر السلاح والتدريب والتمويل بما يضع إيران في المقدمة وراء هذه الهجمات، لذلك فرضت وزارة الخزانة الأمريكية في 17 نوفمبر 2023 عقوبات على ستة أفراد ينتمون إلى مليشيا «كتائب حزب الله» المتحالفة مع إيران والمتمركزة في العراق، كما صنفت وزارة الخارجية كتائب «سيد الشهداء» وزعيمها على قائمة الإرهابيين.

واستمرت هجمات الميليشيات العراقية باستخدام صاروخ باليستي قريب المدى ضد القوات الأمريكية، وقوات التحالف في قاعدة الأسد الجوية في العراق في 21 نوفمبر الماضي، ونفذت الولايات المتحدة ضربات منفصلة ودقيقة ضد منشأتين في العراق، كرد مباشر على الهجمات ضد القوات الأمريكية وقوات

اللبناني أحد أهم الأذرع، وظل ارتباط حزب الله بإيران ارتباطًا أساسيًا منذ الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1989)، لكن زاد هذا الارتباط بسبب الأهمية المتزايدة للحزب في لبنان وفي الساحة الإقليمية باعتباره أحد أهم أقطاب محور المقاومة، وكان دوره واضحًا في العديد من الملفات، ومثل دوره في الأزمة السورية نقطة تحول في نفوذ إيران في المنطقة، حيث واصل الحزب نشاطه بشكل ملحوظ بالتركيز على منطقة الحدود السورية- اللبنانية من أجل تأمين الطرق البرية، ومستودعات الأسلحة ومعسكرات التدريب، من ناحية أخرى مارس الحزب الضغط على إسرائيل في جنوب سوريا، وقام بتوسيع نفوذه الاقتصادي في سوريا، واستخدم الحزب بعض عائدات أنشطته غير المشروعة لتمويل شراء الأراضي والعقارات في منطقتين رئيسيتين للنفوذ في سوريا (القصير في حمص وريفها ومحيط السيدة زينب جنوب شرق دمشق)، واحتكر بشكل متزايد عمليات التهريب عبر الحدود السورية اللبنانية، كما يدير الحزب عمليات تهريب الوقود من لبنان إلى سوريا ويسيطر على المعابر الحدودية غير القانونية في بعلبك الهرمل، مما يسمح بنقل زيت الوقود إلى المستودعات الموجودة على الجانب الآخر من الحدود والتي تديرها مباشرة الفرقة الرابعة أو رجال الأعمال المرتبطين بها.

عرقلة انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان:

لا تزال إيران تمتلك أدوات الضغط والتعطيل للملفات السياسية في لبنان في حال تعارضها مع مصالحها إذ يمثل حلفاؤها كحزب الله وحركة أمل وقوى 8 آذار معرقلين لاستحقاق انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان في العام 2023، ومنذ انتهاء مدة الرئيس «ميشال عون» في 31 أكتوبر 2022، بإصرار الحزب على وصول «سليمان فرنجية»، إذ أن هناك توافقًا بين حزب الله وحركة أمل على دعم ترشيح «سليمان فرنجية» لرئاسة الجمهورية، وهو حفيد رئيس الجمهورية الراحل «سليمان فرنجية»، ويتمتع

فرنجية بعلاقات وثيقة مع النظام السوري، كما أنه حليف لحزب الله.

التصعيد العسكري لحزب الله في حرب غزة:

على خلفية عملية طوفان الأقصى التي قامت بها حماس في 7 أكتوبر 2023، اتسم نهج حزب الله في الحرب في الجبهة الشمالية بالاشتباك التصاعدي، وتدخل في اليوم التالي لطوفان الأقصى، واستهدف في البداية المواقع العسكرية في مزارع «شبعاء» وتلال «كفر شوبا»، ثم وسَّع الاستهداف على طول خط الحدود من البحر إلى تلال كفر شوبا شرقًا، واستهدف مواقع عسكرية وتجهيزات أمنية واستخباراتية على الحدود، بالإضافة إلى استهداف المواقع المدنية نتيجة استهداف إسرائيل لمدنيين في لبنان، وحذّر حزب الله في خطاب حسن نصر الله الثاني في 7 نوفمبر الماضي بعودته لمعادلة المدني مقابل المدني في حال استهداف إسرائيل للمدنيين، وشدد نصر الله في خطابه أنه بالرغم من مستوى الاشتباك الذي حققه فإنه لا يمكن الاكتفاء به، وأن احتمالية التصاعد والانزلاق لحرب أوسع مرهون بالتطورات الميدانية في غزة، واعتبر الحزب أنه حقق نجاحًا بإجبار الإسرائيليين بتغيير خططهم العسكرية، وإخلاء حوالي 43 مستوطنة في الشمال، واستدعائهم لقوات الاحتياط وتخصيص ثلث القوات البرية الإسرائيلية لجبهة الشمال مع لبنان، بالإضافة إلى توجيه إسرائيل نصف قواتها البحرية، وربع قواتها الجوية، ونصف دفاعاتها الصاروخية الخاصة بالقبة الحديدية إلى الشمال لجبهة لبنان.

وعندما استهدف الجيش الإسرائيلي تجمعا للصحفيين أوقع قتلى، رد حزب الله باستهداف مستوطنات الشمال وأوقع إصابات مباشرة بين قتل وجريح. وتجدد هذا الخرق بعد ساعات قليلة من خطاب نصر الله، إذ استهدفت إسرائيل سيارة مدنية تنقل أسرة لبنانية مكونة من ثلاثة أطفال وامرأة، قبل أن يرد حزب الله بإطلاق صواريخ جديدة يستخدمها لأول مرة مثل صاروخ بركان،

وصاروخ جراد الذي لم يستخدمه منذ حرب 2006، وأوقع به قتيلاً واحداً على الأقل قرب مستوطنة كريات شمونة الشمالية، فضلاً عن استمرار الاشتباكات بين الطرفين على الحدود.

ثانياً- اتجاهات التفاعلات في العام 2024:

يمكن تحديد أهم الاتجاهات الرئيسية في التفاعلات الإيرانية في الملف العراقي واللبناني خلال العام 2024 على النحو التالي:

■ اتجاهات التفاعلات في العراق:

❏ فيما يتعلق بالاتفاق الأمني بين إيران والعراق فمن المتوقع استمرار خرق الاتفاق الأمني في ظل الخلافات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والذي تساعد قواته إيران، وموالة الحزب الديمقراطي الكردستاني للولايات المتحدة، وفشل العراق في تنفيذ إبرام الاتفاق الأمني الثنائي، ومن المرجح مواصلة إيران استهداف الجماعات الكردية النشطة المناهضة لإيران في العراق على غرار (الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، حزب كومه، ومنظمة كومه للحزب الشيوعي الإيراني، حزب الحرية الكردستاني)، أو الاتجاه إلى توقيع اتفاق جديد بضمان تنفيذه عبر نشر حرس الحدود لمنع الانفصاليين الأكراد من زعزعة الأمن الإيراني.

ويمكن لإيران أن توظف الميليشيات الشيعية العراقية ضد إقليم كردستان العراق، أو تتجه للضغط على الحكومة العراقية لحماية الحدود بين إقليم كردستان العراق وإيران عبر نشر قوات عراقية بدلاً من قوات إقليم كردستان العراق.

❏ الصراع الشيعي ونفوذ طهران: تكتسب العراق

خصوصية لا يمكن تجاهلها في ظل نفوذ طهران في بغداد، والذي يواجه بعض التحديات في ظل الخلاف الشيعي - الشيعي، لأن الصراع القائم بين تحالف دولة القانون بزعامه «نوري المالكي» رئيس حزب الدعوة والتيار الصدري

بزعامه «مقتدى الصدر» يهدد النفوذ الإيراني، وتعود طهران كثيراً على حلفائها وأذرعها في العراق لضمان نفوذها، وعليه ستقوم إيران باحتواء هذه التوترات، وتعمل على ضمان استمرار حلفائها في السلطة وعدم تصاعد التوترات بينهما.

❏ على الصعيد الاقتصادي من المرجح في

ظل وجود حكومة موالية لإيران في العراق على غرار حكومة «محمد شياح السوداني» الاتجاه إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، وتعميق الشراكة، وعقد مزيد من الصفقات في ظل عقد الطرفان اجتماع الدورة الخامسة للجنة العراقية الإيرانية المشتركة في 12 مارس 2023، والاتفاق على إنشاء مدن صناعية مشتركة بهدف زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين في الفترة القادمة.

■ اتجاهات التفاعلات في لبنان:

❏ فيما يتعلق باتفاق ترسيم الحدود: كان على رأس تفاعلات حزب الله في لبنان توقيع اتفاق ترسيم الحدود، إذ تم إبرام اتفاق بشأن ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل في 27 أكتوبر 2022 بوساطة مستشار الرئيس الأمريكي «جو بايدن» لأمن الطاقة «عاموس هوشستين»، بموجب الاتفاق للبنان حق القيام بعمليات التنقيب عن الغاز في حقل «قانا» الذي تتقاسم جزءاً منه مع إسرائيل، على أن تقوم الأخيرة باستخراج الغاز من حقل «كاريش» الذي أصبح تحت سيطرتها رسمياً بعد تنازل لبنان عن الخط 29، لكن في سياق الحرب الدائرة في غزة والتصعيد بين حزب الله وإسرائيل من المحتمل أن يقوم حزب الله بعرقلة عمليات إسرائيل الخاصة باستخراج الغاز للضغط عليها، بالرغم من الضمانات الأمنية التي قدمها نصر الله لإسرائيل بعدم استهداف حقل كاريش، لكن قد تكون ورقة الغاز إحدى أدوات الضغط في يد حزب الله.

❏ استمرار الدعم الإيراني لوكلائها، عقب توقيع

الاتفاق السعودي-الإيراني في مارس 2023 الذي

تم التعويل عليه كثيرًا في خفض الدعم الإيراني لوكلائها، إلا أن التحركات الإيرانية في لبنان لم تهدأ، إذ ظهرت تحركات إيرانية بعد توقيع اتفاق السعودية وإيران، لاستغلال الأراضي اللبنانية كمنطلق لضربات استهدفت إسرائيل في 6 أبريل 2023، وعلى صعيد التنسيق السياسي عقدت لقاءات بين رئيس المكتب السياسي لحركة حماس «إسماعيل هنية» مع الأمين العام لحزب الله «حسن نصر» في 9 أبريل بمقر الحزب بالضاحية الجنوبية بما يدل على تأكيد الحضور الإيراني في لبنان، واستمرار التنسيق بين الفواعل التابعين لها بما يضمن نفوذها في المنطقة، ووفقًا لتصريحات المرشد الإيراني «علي خامنئي» في لقاء مع سفراء ودبلوماسيين إيرانيين في 19 مايو 2023، عكست تصريحاته عدم تخلي إيران عن دعمها لأدعائها ووكلائها في المنطقة لا سيما حديثه عن تقوية المجموعات المتحالفة والمؤيدة لإيران.

ختامًا، لن تتغير اتجاهات التفاعلات الإيرانية في العام 2024، وتظل إيران حريصة على ضمان نفوذها وأمنها في الساحتين العراقية واللبنانية، وستظل حريصة على تبعية العراق لها والتغلغل سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعسكريًا في الدولة، فهي حريصة على منع ظهور عراقي يهدد إيران، وعدم اندلاع حرب أهلية أو توترات داخلية تضر بمصالح طهران وأمنها، أما لبنان ستظل ساحة مهمة في محور المقاومة في مواجهة تهديدات الأطراف الإقليمية والدولية، لذلك سيستمر الدعم الإيراني لحزب الله وللوكلاء الآخرين في المنطقة.

2. ترسيخ الحضور: إيران في سوريا خلال عام 2023



نوران عوضين - باحثة بوحدة الدراسات الآسيوية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد العام 2023 استمرار إيران في انخراطها متعدد الأبعاد داخل الساحة السورية، بشكل يلبي طموحها الإقليمي، ويضمن لها استمرار كونها الفاعل الرئيس بالمشهد السوري، لا سيما بعد التراجع الروسي النسبي جزاء انشغالها بالجبهة الأوكرانية.

يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين شكلا الحركة الإيرانية في سوريا خلال عام 2023، وهما: مرحلة ما بعد زلزال السادس من فبراير 2023 الذي ضرب عدة محافظات سورية، ومرحلة الحرب في غزة. كان للحدثين

الزلازل، وأشرف على عمل كوادرات الإغاثة الإيرانيين الموجودين في موقع إزالة الأنقاض. كما أجرى زيارة أخرى إلى المناطق المنكوبة في محافظتي حلب واللاذقية، يوم 17 مارس، وأشرف على عملية إيصال المساعدات للمتضررين.

فيما استمرت إيران في سياستها الشعبية المتبعة منذ بدء انخراطها داخل سوريا، حيث توزع المساعدات، وتوفير فرص عمل عبر المركز الثقافي الإيراني، إلى جانب فتح مراكز تعليمية مجانية، مع تقديم منح شهرية للطلاب المنتسبين، بما يضمن لها استمرار الانغماس داخل المجتمع السوري، لا سيما بين فئة الشباب والأطفال. كما استمرت في عمليات التغيير الديموجرافي عبر توطين العشرات من عائلات مقاتلي مليشياتها، لا سيما من لواء «فاطميون»، بمناطق جرى تهجير سكانها منها بعد السيطرة عليها.

على الصعيد الاقتصادي: فقد شهد العام 2023 ارتفاعاً في مستوى التعاون الاقتصادي السوري الإيراني، والذي تجلى بشكل أكثر وضوحاً في الزيارة التي أجراها الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" إلى سوريا يوم الثالث من مايو 2023، والتي كانت الزيارة الأولى لرئيس إيراني إلى سوريا منذ ثلاثة عشر عاماً. وبحسب المتحدث باسم الحكومة الإيرانية "علي بهادري جهرمي"، حملت هذه الزيارة هدفاً اقتصادياً بشكل أساسي، وهو ما ترجم في توقيع الجانبين عددًا من مذكرات التفاهم في مجالات الزراعة والنفط والمناطق الحرة والاتصالات وعددًا من المجالات الأخرى.

كما وقع الجانبان خلال الزيارة على محضر اجتماع للتعاون في مجال السكك الحديدية، وهو ما يتصل بالرغبة الإيرانية في إعادة تفعيل خط سكة حديدية بين الدول الثلاث، إيران والعراق وسوريا، والذي تم الكشف عنه سابقاً في يوليو 2019، عبر الربط الحديدي بين مدن شلمجة الإيرانية والبصرة العراقية واللاذقية السورية، بمعنى آخر ربط ميناء

تأثير على الأوضاع السورية، ومن ثم طبيعة الحركة الإيرانية. فمن ناحية، فاقم الزلزال من الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي تمر بها سوريا، الأمر الذي منح إيران مساحة حركة إضافية. بينما أدت تطورات الحرب في غزة إلى تنامي احتمالات تحول الأراضي السورية إلى جبهة حرب بين إسرائيل وإيران. وبناءً عليه؛ يصبح من المهم فهم كيفية استجابة إيران لكلا الحدثين، ومستقبل تحركاتها داخل سوريا خلال عام 2024.

أبعاد الانخراط الإيراني في سوريا عقب زلزال السادس من فبراير

بحسب البنك الدولي، أحدث الزلزال، الذي ضرب محافظات حلب وإدلب وحماة واللاذقية وطرطوس، أضراراً وخسائر في سوريا تقدر بنحو 5.2 مليارات دولار أميركي. وبرغم ما أحدثه الزلزال من تعقيد للضائقة الاقتصادية والإنسانية القائمة بالفعل

في سوريا جزاء سنوات الصراع، أتاح - في الوقت نفسه - فرصة أمام النظام السوري نحو الانفتاح على المجتمع الدولي، لا سيما العالم العربي، الأمر الذي دفع إيران نحو تكثيف خطاها الإنسانية والاقتصادية والميدانية داخل سوريا بما يضمن استمرار تغلغلها الداخلي.

على الصعيد الشعبي: اشتركت الميليشيات الموالية لپهران، ووحدات هندسية إيرانية في أعمال الإنقاذ ورفع الأنقاض وانتشال الضحايا والناجين والبحث عن المفقودين. كما كانت إيران من ضمن الدول التي أرسلت مساعدات إغاثية إلى دمشق، بل وأشرفت ميلشياتها على توزيعها بين المتضررين. وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، فقد حملت سيارات الإغاثة التابعة لـ "الحشد الشعبي" صور "قاسم سليمان" قائد فيلق القدس السابق، تحت مسمى "الحشد الإغاثي"، لكسب القاعدة الشعبية.

واتصلاً بذلك، كان العميد "إسماعيل قآني"، قائد فيلق القدس، أول مسئول أجنبي يزور المناطق المتضررة في مدينة حلب، بعد ثلاثة أيام من حدوث

الإمام الخميني بميناء اللاذقية السوري المطل على البحر الأبيض المتوسط.

وخلال الزيارة، ناقش الرئيسان السوري والإيراني أيضًا سبل تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية، بما في ذلك بناء محطة كهرباء واستثمارات متبادلة وإنشاء بنك مشترك للبلدين. وفيما يتعلق بالأخير، أوضح محافظ البنك المركزي الإيراني "محمد رضا فرزین"، يوم التاسع والعشرين من نوفمبر، عن قرب افتتاح أول مصرف إيراني في سوريا، واتفاق الجانبين على ضرورة إحلال العملات الوطنية في العلاقات النقدية، بغرض تنمية تعاونهما التجاري، لا سيما في ظل العقوبات المفروضة على شبكة البنوك لدى كلا الجانبين.

على الصعيد العسكري: نجحت إيران خلال عام 2023 في زيادة عدد مواقعها العسكرية في سوريا، مقارنة مع باقي القوى الأخرى، الذين حافظوا إلى حد كبير على مساحات سيطرتهم نفسها. وفقًا لمركز جسر للدراسات، فقد ارتفع عدد المواقع الإيرانية في سوريا بين منتصف عامي 2022 و2023 من 468 إلى 570 موقع، ولتكون إيران بذلك هي صاحبة أكبر انتشار عسكري في سوريا. ويلاحظ كثافة الانتشار العسكري الإيراني في مناطق جنوب سوريا بهدف تعزيز موقعها في مواجهة إسرائيل، وأيضًا في جنوب شرق سوريا بغرض تأمين نقاط الاتصال والإمداد بين مليشياتها العاملة في سوريا والعراق، إلى جانب تعزيز مواقعها بالمحافظات الساحلية لتأمين وصول طهران إلى البحر المتوسط.

فيما استمرت طهران خلال عام 2023 في عمليات تأمين مواقع مليشياتها في مواجهة الضربات الإسرائيلية والأمريكية المتواترة، وذلك عبر تنفيذ سياسات إعادة الانتشار وتغيير المقار، ورفع العلم السوري فوق مقراتها بدلاً من العلم الإيراني بجانب تدعيم مواقعها العسكرية بمنظومات صواريخ ورادارات لحمايتها من الضربات المحتملة.

وتشير تقارير إلى استغلال إيران حركة عبور شاحنات المساعدات الإنسانية من العراق إلى

سوريا، في أعقاب الزلزال، من أجل نقل عناصرها إلى سوريا. كما تحدثت تقارير أخرى عن استخدام طهران طائرات الإغاثة الإنسانية في نقل أسلحة ومعدات عسكرية إلى سوريا، والتي كان من ضمنها منظومة دفاع جوي، ومعدات اتصالات متقدمة وبطاريات رادار.

على الصعيد السياسي: استطاعت إيران إعادة تأكيد دورها السياسي عبر المشاركة في محادثات التطبيع بين النظام السوري وتركيا، والذي كان جهدًا روسيًا بالأساس. وفي سبتمبر 2023، أوضح وزير الخارجية الإيراني «حسين أمير عبد اللهيان»، أن بلاده قدمت اقتراحًا بأن تتعهد أنقرة بإخراج قواتها من سوريا مقابل تعهد دمشق بمنع أي تعرض للأراضي التركية، على أن تكون روسيا وإيران ضامنتين للاتفاق، وأن تضع سوريا قواتها على الحدود مع تركيا.

يخدم المقترح الإيراني استراتيجيتها في سوريا، فمن شأن انتشار القوات السورية على الحدود مع تركيا أن يؤسس ساحات ميدانية جديدة للحضور الإيراني داخل سوريا، تكمن أهميتها في أنها قد تكون بعيدة نسبيًا عن الضربات الإسرائيلية. ومع ذلك، لا تتفق الرؤية الإيرانية مع نظيرتها الروسية، والتي ترى الحل في عودة دمشق وأنقرة إلى اتفاق «أضنة» الذي يتضمن التعاون بين أنقرة ودمشق في مكافحة الإرهاب على الحدود المشتركة بينهما، والسماح لتركيا -في حال إخفاق الجانب السوري في اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة- بملاحقة التنظيمات «الإرهابية» داخل الأراضي السورية، حتى عمق 5 كم.

انعكاس الحرب في غزة على الحضور الإيراني في سوريا

مع بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، دخلت الأراضي السورية على خط التصعيد الذي أطلقته حركات «محور المقاومة»، في سوريا ولبنان والعراق واليمن، ضد إسرائيل، بهدف تطويقها ولمنعها

من تدمير حركة حماس، الأمر الذي يمكن رؤيته على النحو التالي:

➤ **تصعيد ضد الأراضي الإسرائيلية:** ففي يوم العاشر من أكتوبر، أطلقت مجموعة فلسطينية تعمل مع حزب الله في الأراضي السورية صواريخ على الجانب الإسرائيلي، الذي رد بتوجيه ضربات مدفعية وقذائف هاون على سوريا. ومنذ ذلك الحين، أصبح من المعتاد مشهد الضربات المتبادلة في محيط مرتفعات الجولان، ففي أعقاب كل ضربة إسرائيلية على أهداف حيوية

السورية، منها نحو 26 ضربة منذ بدء الحرب. وقد تنوعت الضربات ما بين 42 ضربة جوية و17 ضربة برية، وقد أسفرت تلك الضربات عن إصابة وتدمير نحو 120 هدفًا ما بين مستودعات للأسلحة والذخائر ومقرات ومراكز وآليات.

➤ **تصعيد ضد الحضور الأمريكي في سوريا:** لم تكن القواعد الأمريكية بعيدة عن ضربات المليشيات الموالية لإيران، والتي أطلقت على نفسها مسمى "المقاومة الإسلامية في العراق". وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان،

ارتفع عدد المواقع الإيرانية في سوريا بين منتصف عامي 2022 و2023 من 468 إلى 570 موقع، ولتكون إيران بذلك هي صاحبة أكبر انتشار عسكري في سوريا. ويُلاحظ كثافة الانتشار العسكري الإيراني في مناطق جنوب سوريا بهدف تعزيز موقعها في مواجهة إسرائيل

فمنذ التاسع عشر من أكتوبر حتى الثامن من ديسمبر 2023، تعرضت قواعد التحالف الدولي في سوريا إلى نحو 52 هجومًا، وقد أُحبطت معظم هذه الهجمات أو فشلت في الوصول إلى أهدافها. فيما تمثل الرد الأمريكي في توجيه نحو تسع ضربات جوية ضد مواقع تخزين أسلحة وذخيرة ومنشأة تدريب تابعة للحرس الثوري الإسلامي في شرق سوريا، بما أدى، بحسب وزارة الدفاع الأمريكية «البننتاجون»، إلى «تدمير المخزونات العسكرية للجماعة وجعلت المواقع غير صالحة للاستخدام».

➤ **تحركات ميدانية دفاعية:** تبرز أهمية الجبهة السورية بالنسبة لإيران في الزيارات التي أجراها قائد فيلق القدس يومي 15 و21 أكتوبر 2023، بهدف مراقبة وتنسيق تحركات المليشيات المدعومة من إيران على الحدود الإسرائيلية السورية، والتي تمثلت في:

داخل سوريا، يطلق مسلحون مدعومون من إيران صواريخ على مرتفعات هضبة الجولان المحتلة، لتبدو وكأنها ردًا على الهجمات الإسرائيلية، وأحيانًا تتولى وحدات من الجيش السوري عملية الرد الرمزية هذه. ومنذ بدء الحرب في غزة حتى يوم السابع من ديسمبر 2023، بلغ عدد المرات التي أُطلق فيها مسلحون مدعومون من إيران أو قوات الجيش السوري مقذوفات على مرتفعات الجولان نحو 15 مرة على الأقل.

في المقابل، كثفت إسرائيل منذ بدء الحرب على غزة ضرباتها الصاروخية والمدفعية ضد الأراضي السورية، والتي جاء البعض منها ردًا على قصف مسلحين مواليين لإيران على مرتفعات الجولان، فيما استهدفت الضربات الأخرى مواقع ومصالح إيرانية داخل سوريا. وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، شنت إسرائيل منذ مطلع العام 2023 حتى يوم التاسع من ديسمبر من العام نفسه، نحو 59 ضربة ضد الأراضي

■ إعادة انتشار المقاتلين وتغيير المقار: تفاديًا للضربات الإسرائيلية والأمريكية، اتبعت عناصر الحرس الثوري وحزب الله في سوريا التكتيكات المعتادة نفسها في تحركات إعادة الانتشار، مع إيلاء مناطق الجنوب السوري، والحدود الجنوبية الغربية، الأولوية بما يتوافق مع التهديد الإيراني بإمكانية فتح جبهة جديدة للصراع مع إسرائيل. وتحقيقًا لهذه الغاية، قام الحرس الثوري بإعادة نشر مقاتليه من مدينة دير الزور شرق سوريا إلى منطقة قريبة من دمشق، وقد كان البعض منهم خبراء في الصواريخ. وبذلك، انتشر المئات من المقاتلين المدعومين من إيران على الحدود مع الجولان، بما في ذلك عناصر من الجنسيات السورية، والعراقية من مليشيا الحشد الشعبي العراقي، والأفغانية من لواء «فاطميون»، والباكستانية من لواء «زينيون». وقد تولى ضباط من الحرس الثوري الإيراني مهام تدريبهم، فيما اضطلعت قوات حزب الله اللبناني بتحديد مواقع نشر هذه العناصر بالمناطق الحدودية مع إسرائيل. كما أشرفت عناصر من الحرس الثوري على انتشار وحدة النخبة في حزب الله، والمعروفة باسم «وحدة الرضوان»، على طول الحدود مع إسرائيل، وتكمن أهمية هذه الوحدة في قدرتها على التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية.

■ تقوية جبهة حزب الله في لبنان: إذ وجهت إيران عناصر مليشياتها المنتشرين في أنحاء المنطقة نحو التجمع في سوريا تمهيدًا لنقلهم إلى الجبهة اللبنانية، حيث أشارت تقارير محلية إلى دخول نحو 1000 عنصر من مليشيا الحشد الشعبي العراقي إلى سوريا، مزودين بالأسلحة والذخيرة، من جنسيات إيرانية وأفغانية وعراقية. تم نقلهم إلى مدينة الميادين ومنها لمدينة دير الزور ثم باتجاه حمص، حيث يتم جمعهم مع المتطوعين من أبناء الطائفة الشيعية في سوريا، تمهيدًا لإدخالهم إلى لبنان.

■ تبني نهج حذر: في محاولة لنفي مبررات القصف الإسرائيلي على سوريا، لا سيما تلك المتعلقة بنقل إيران أسلحة إلى سوريا عن طريق الجو، أشارت تقارير إلى أنه منذ بدء الحرب في غزة توقف الحرس الثوري الإيراني عن استخدام طائراته العسكرية لنقل الأسلحة جواً إلى سوريا لكنه استمر في استخدام طائرات تجارية تتبع شركة طيران ماهان (والتي يمتلك الحرس الثوري أغلب أسهمها وتخضع لعقوبات أمريكية) لإتمام عمليات النقل هذه. وبعد قصف إسرائيل مطار دمشق استأنفت شركة ماهان مهام نقل العسكريين والأسلحة إلى سوريا عبر قاعدة حميميم الجوية بمطار اللاذقية، في ظل حماية عسكرية روسية - إيرانية، وأيضًا إلى مطار الشعيرات العسكري بريف حمص.

ويأتي هذا التطور بعد ما سمحت روسيا لإيران - بعد أسابيع من التفاوض والرفض الروسي - باستخدام مطار اللاذقية الدولي، والذي يخضع الجزء الأكبر منه لسيطرة روسية.

حدود الحركة الإيرانية في سوريا خلال عام 2024

يتضح مما تقدم التزام إيران بتطبيق استراتيجية متعددة الأبعاد تتضمن لها التغلغل سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وشعبيًا داخل سوريا، بما يجهز أي محاولات من شأنها إنهاء، أو على الأقل تقويض، هذا الحضور.

على المستوى الشعبي، من المتوقع أن تستمر إيران في اتباع استراتيجية قائمة على توطيد قاعدتها الشعبية بشكل أكبر، وذلك عبر الاستمرار في تقديم مساعدات إنسانية ومنح مالية وتوفير فرص عمل للمواطنين، بما يضمن تحقيق القبول الشعبي السوري لإيران داخل المناطق السورية المختلفة، بل واستمراره لعدة أجيال، لا سيما في ضوء تركيز طهران على بناء حاضنة شعبية بين الأطفال والشباب السوريين.

الأمريكي، بغرض ممارسة المزيد من الضغط على الإدارة الأمريكية لدفعها نحو الخروج من سوريا، ولدفعها نحو الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار، في حال استمرار الحرب في غزة.

وعلى المستوى السياسي، من المرجح أن تشهد الفترة المقبلة تكثُف التفاعلات السياسية بين إيران والنظام السوري، الذي سيعمل من جانبه نحو الموازنة بين الإبقاء على تحالفه الاستراتيجي مع إيران وتجنيد دخول سوريا في حرب موسعة مع إسرائيل. فيما قد تدفع إيران، إلى جانب روسيا، خلال عام 2024، في اتجاه إعادة طرح ملف التطبيع التركي مع النظام السوري، والذي ستوقف نتائجه عند مدى استعداد أنقرة ودمشق للوصول إلى حل وسط يرضي كلا الجانبين. فمن ناحية، تصر دمشق على انسحاب القوات التركية قبل الحديث عن أي تطبيع للعلاقات، فيما تؤكد تركيا عدم واقعية هذا المطالب بسبب عدم قدرة الجيش السوري على تأمين حدود بلاده مع تركيا. وفي هذا الإطار، اقترح الجانب التركي تأسيس آلية تنسيق عسكرية رباعية (سورية، وتركية، وروسية، وإيرانية) للقيام بعمليات مشتركة ضد مواقع قوات سوريا الديمقراطية (قسد). ومن ثم، قد تدور مناقشات التطبيع التركي السوري خلال الفترة المقبلة حول هذه الآلية ونطاق عملها.

وختامًا، ستظل الأراضي السورية ركيزة أساسية في استراتيجية طهران الإقليمية، لا سيما في ظل موقع سوريا المحوري في استراتيجيات المواجهة مع إسرائيل. ومن ثم، يصبح من غير المتصور أن تتجه إيران نحو تخفيض مساحات حضورها في سوريا، أو أن تتنازل عما حققته من مكاسب اقتصادية أو ميدانية أو شعبية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستدور كافة التحركات الإيرانية خلال الفترة القادمة حول كيفية الظهور كشريك في استقرار الدولة السورية، وذلك عبر تحقيق الموازنة بين الحضور الاقتصادي والعسكري، بجانب تسليط الضوء على مدى الترابط السياسي بين النظامين السوري والإيراني.

على المستوى الاقتصادي، من المتوقع أن تمضي طهران قدمًا في تنفيذ مشروعات اقتصادية من شأنها زيادة الترابط الاقتصادي بين إيران وسوريا، بجانب جني تكاليف مشاركتها الاقتصادية والعسكرية في سوريا، حيث أظهرت وثيقة مسرّبة من موقع الرئاسة الإيرانية، في أغسطس 2023، أن النظام السوري مدين لإيران بأكثر من 50 مليار دولار، قدمتها طهران للنظام في شكل دعم عسكري واقتصادي وأموال نقدية.

على الصعيد العسكري، من المتوقع أن تستمر المليشيات الموالية لإيران في سوريا في اتباع سياسات إعادة انتشار المقاتلين وتغيير المقار وإنشاء مواقع عسكرية جديدة، تجنبًا للاستهداف الإسرائيلي والأمريكي، ولإتمام مخططاتها بالسيطرة على طول الطريق الواصل بين طهران وبيروت عبر دمشق.

واتصالًا بذلك، من المتوقع أن تستمر وتيرة التصعيد الإسرائيلي في جنوب سوريا بغرض تقييد الحركة الإيرانية في سوريا وللحيلولة دون استمرارها في عمليات نقل الأسلحة من طهران إلى فصائلها الموالية في سوريا والمنطقة، بجانب تحذير النظام السوري من مغبة استمرار تحالفه مع إيران. ومن ثم، من المتوقع أن تستمر إسرائيل في توجيه ضربات صاروخية ومدفعية ضد مواقع إيرانية وسورية، لا سيما المطارات ومستودعات الأسلحة، في مقابل اكتفاء المليشيات الموالية لإيران توجيه صواريخ في اتجاه مرتفعات الجولان المحتل، وربما في بعض الأحيان للجوء إلى استخدام طائرات مسيرة وصواريخ بعيدة المدى، بغرض إثبات القدرة الإيرانية على اختراق العمق الإسرائيلي، وإحداث الضرر، كما حدث يوم التاسع من نوفمبر 2023، حينما أطلقت طائرة مسيرة من الأراضي السورية في اتجاه مدينة إيلات الإسرائيلية.

كما من المتوقع أن تستمر المليشيات الإيرانية المنتشرة في شمال شرق سوريا، في استهداف القواعد الأمريكية، لكن دون إحداث أضرار كبيرة تلزم الولايات المتحدة على الرد بشكل رادع موسع. إلى جانب تحريض المجتمعات المحلية ضد استمرار الوجود

3. آفاق تقاسم الجوار الإيراني الخليجي



مصطفى كمال - باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

شهد عام 2023، عدة تفاعلات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول مجلس التعاون الخليجي، عملاً بمبدأ «الجوار أولاً» الذي أرساه الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في سياسته الخارجية، حيث قام وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، بجولة دبلوماسية شملت زيارات إلى قطر وعمان وسلطنة عُمان، والكويت، والإمارات العربية المتحدة. عززت هذه الزيارات العلاقات الإيرانية مع الخليج، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري وتخفيف حدة التوترات، توجت هذه التفاعلات بعودة العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، في اتفاق توسطت فيه الصين في مارس الماضي، على إعادة فتح سفاراتهما وبعثاتهما وتنفيذ اتفاقيات التعاون الأمني والاقتصادي الموقعة منذ أكثر من 20 عامًا.

الجديد خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، حيث إن إيران تتجه نحو دول لا تعتبر في الكتلة الغربية.. لتظهر أن تأثير الغرب على إيران واقتصادها ليس كبيراً، بالإضافة إلى التعامل المباشر مع هذه الدول الأربع، أوضحت وساطة عُمان المستمرة في المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، وتشمل المواضيع التي تتم مناقشتها: «القضايا النووية والعقوبات الأمريكية وتبادل السجناء المحتمل». كما التقت مسئولين إيرانيين مؤخراً مع دبلوماسيين من ثلاث دول أوروبية في «أبو ظبي» لمناقشة عدد من القضايا بما في ذلك البرنامج النووي للبلاد.

المصالحة السعودية – الإيرانية

يُمثل إعلان الاتفاق عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران، في العاصمة الصينية بكين في العاشر من مارس 2023، نقطة تحول مهمة يتجاوز تأثيرها العلاقات الثنائية بين الدولتين، إلى الوضع الإقليمي والوضع الدولي. فالاتفاق جاء في سياق صراع حول شكل وماهية النظام الدولي بين الولايات المتحدة من جانب، وروسيا والصين من جانب آخر، وفي ظل وضع إقليمي يتسم بالتوتر بسبب القطيعة بين إيران والسعودية المستمرة منذ عام 2016، بالإضافة إلى مخاوف السعودية من الملف النووي الإيراني وتداعياته على المنطقة، لا سيما في حالة توجيه ضربة عسكرية للبرنامج، والتي من الممكن أن تتطور إلى حرب يكون ميدانها الأساسي دول خليجية. وجاء الإعلان السعودي الإيراني ليكمل الخطوة التي أقدمت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في سبتمبر 2022، بتوقيع اتفاق استراتيجي مع إيران، ليضع الأساس لنمط جديد من التفاعلات السياسية والاستراتيجية في المنطقة، وسعت الصين إلى استثمار هذا التوجه حينما عرضت الوساطة بين السعودية وإيران أثناء القمة الصينية الخليجية في ديسمبر الماضي.

فيما ناقشت زيارة أمير عبد اللهيان إلى الدوحة، العلاقات الثنائية مع أمير قطر الشيخ تميم، الذي أشاد بقدرات أمير عبد اللهيان، ودعا إلى التنمية الشاملة للعلاقات، خاصة في المجال الاقتصادي.

وبالمثل، وصفت وزارة الخارجية العمانية مقابلة أمير عبد اللهيان ووزير الخارجية العماني السيد بدر البوسعيدي أنهما استعرضا سبل تفعيل وتعزيز سبل الشراكة بين «البلدين الصديقين» حسب تعبير بيان الخارجية العمانية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجالات الثقافة والتجارة والشؤون الاقتصادية والاستثمارية ومشاريع الطاقة والنقل والموانئ بهدف دعم التنويع الاقتصادي وخدمة مصلحة البلدين وشعبيهما.

وفيما يتعلق بالكويت، أشارت وكالة تسنيم الإيرانية إلى أن «وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان قال: إن بلاده لا تواجه أي حدود في تطوير علاقاتها مع الكويت في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وأعرب أمير عبد اللهيان عن رغبته في تشكيل «مجلس إقليمي يضم الدول المتاخمة للخليج من الشمال والجنوب»، وأشار إلى أن «الكويت يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تشكيل مثل هذا المجلس». وأكمل أمير عبد اللهيان جولته في دولة الإمارات حيث التقى الرئيس الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. وتبادل الطرفان وجهات النظر حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية، وناقشا أهمية البناء على التطورات الإيجابية لصالح شعوب المنطقة وتعزيز الاستقرار والازدهار الإقليميين. ودعا وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، خلال اللقاء، إلى «نهج دولي للعمل متعدد الأطراف يقوم على التعاون والشراكة لتلبية تطلعات الشعوب في التنمية والتقدم والازدهار».

بشرت هذه المحادثات بـ «مستقبل أفضل وأكثر أمناً وازدهاراً» لدول المنطقة التي تربطهم روابط الصداقة العميقة والقوية. فيما تجاوزت الزيارات إقامة علاقات ودية، لتكون جزءاً من خطة إيران لتقديم نفسها «كأحد ركائز» النظام العالمي

لماذا تطبيع العلاقات السعودية – الإيرانية في هذا التوقيت؟

تشير كافة التقديرات الغربية إلى أن الرياض قررت العمل مع طهران في هذا التوقيت، بسبب الجفاء مع إدارة بايدن وقلة الدعم الذي تتلقاه السعودية منها ومن الديمقراطيين في الكونجرس الأمريكي. هذا بالإضافة إلى تدمير السعودية تجاه رد واشنطن «الضعيف» على الأنباء التي أفادت بأن إيران تخضّب اليورانيوم إلى مستوى أدنى بقليل من 84 في المائة، وهو مستوى قريب جدًا من درجة صنع قنبلة نووية. ويثار تساؤل لدى صانع القرار السعودي حول ما الذي حدث لوعود البيت الأبيض بعدم السماح لإيران بصنع قنبلة نووية؟ فالرد السعودي المتوقع هو أن المملكة ستحذو حذو إيران بسرعة إذا أظهرت طهران أنها تمتلك قنبلة نووية، أو أنها تستطيع صنعها. كما تشير تقديرات أخرى إلى أن السعودية، تحاول تطبيع علاقاتها مع جميع دول المنطقة كي تقود التحولات كقوة إقليمية في العالم الجديد، العالم متعدد الأقطاب. حيث تطمح السعودية من تمكين الصين لعب دور الوسيط والراعي في الاتفاق، إلى تشجيع بكين على دعم مشروع نووي سعودي مدني قد يتطور لاحقًا لأهداف عسكرية، بالإضافة إلى الحصول على موافقة الصين على تقديم دعم عسكري، تحفظ الولايات المتحدة على تقديمه لها. فيما تشير تفسيرات أكثر تحفظًا حول تطبيع العلاقات، إلى أنه يندرج ضمن اتفاق سلام مصمم بعناية في اليمن، حيث يحتل المتمردون الحوثيون الذين تدعمهم إيران، العاصمة صنعاء، على الرغم من جهود السعودية الحازمة، والمكلفة (سواء من الناحية المالية أو من حيث التكاليف الإنسانية)، لطردهم. وعلى الجانب الإيراني جاء توقيع الاتفاق حاليًا لتخفيف الضغوط الدولية المفروضة عليها، فقد واجهت طهران خلال الفترة الماضية ضغوطًا دولية متزايدة بسبب التقارير الواردة عن انخراطها في الحرب الروسية ضد أوكرانيا، بالإضافة إلى ملف حقوق الإنسان، في ظل قمع السلطات الأمنية

تشير الوساطة الصينية إلى رغبتها في لعب دور فعال ومؤثر في الأمن العالمي، وفي أمن منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص. وفق تقديرات عدة إذ يمكن لطهران الاعتماد عليها في مواجهة الضغوط الأمريكية الإسرائيلية على صعيد الملف النووي الإيراني، ويمكن للسعودية الاعتماد عليها في معالجة التداعيات الأمنية الإقليمية، من خلال مظلة أمنية صينية بدلًا من المظلة الأمريكية، وذلك بعد تقليص الوجود العسكري الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط عامّة، والخليج خاصّة، والذي بدت مؤشرات في تخلي واشنطن عن الرياض بعد فترة وجيزة من بدء حرب إعادة الشرعية في اليمن، وتراجع الدور الأمريكي في سوريا لحساب روسيا منذ رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة وإلى الآن.

بينما تؤكد تقديرات أخرى، محدودية قدرة الدبلوماسية الصينية في لعب دور فعال فيما يخص الشرق الأوسط، إذ تدعو أسباب كثيرة إلى الشك في فاعلية هذا الدور أو إلى تغيير النظام الإقليمي في المنطقة برؤية صينية. فالطرفان (الإيراني والسعودي) يجريان محادثات غير رسمية منذ سنوات (عبر قنوات خلفية) على أمل تهدئة التوترات، وقد جرت الجولات السابقة برعاية العراق وسلطنة عُمان. وتوقفت هذه المحادثات مع تغيير الحكومة في العراق واندلاع الاحتجاجات في إيران العام الماضي. وتفيد تقارير بأن الرياض وافقت، على ما يبدو، قبل توقف المحادثات، على التخفيف من حدة حملتها الإعلامية ضد إيران عبر قناة «إيران إنترناشونال» وفي المقابل، وافقت إيران على تشجيع حلفائها الحوثيين في اليمن على الإبقاء على الهدنة الحالية المستمرة منذ عام. ومع ذلك فلا شك في أن إقناع إيران والسعودية بالموافقة علنًا على اتفاق لخفض التصعيد يشكل نجاحًا للدبلوماسية الصينية، لكن إلزام الدولتين بالاتفاقية على المدى الطويل يُعد تحديًا مختلفًا تمامًا، بالنسبة لبكين، لأنه سيكشف مستقبلًا الكثير عن تأثير الصين الحقيقي في المنطقة.

أ. استراتيجية السعودية ودول الخليج

من المنظور الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية، فإن الصفقة تنقل التنافس إلى المجال الاقتصادي وبعيدًا عن المنافسة السياسية والأمنية لأن الأخيرة مكلفة لكلا الجانبين. ويمكن تفسير الأسباب المباشرة التي دفعت السعودية إلى التوقيع على هذه الاتفاقية في ست نقاط:

1. إدراك المملكة العربية السعودية للأولويات المتغيرة للولايات المتحدة في العقد الماضي إلى تغيير الحسابات الأمنية للمملكة. ورغبة الولايات المتحدة في الانفصال عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحريك مواردها العسكرية والدبلوماسية لخدمة منافستها مع الصين بشكل أفضل. فقد عقد الرئيس الأمريكي باراك أوباما الاتفاق النووي مع إيران في عام 2015، فضلًا عن سياسته المعلنة بأن إيران والمملكة العربية السعودية «بحاجة إلى إيجاد طريقة فعالة لتقاسم الجيران وإقامة نوع من التعاون كالسلام البارد». فضلًا عن عدم التدخل الأمريكي ضد هجوم الحوثيين بطائرات بدون طيار على منشآت شركة النفط العملاقة أرامكو -والذي أشارت السلطات السعودية إلى أنه مدعوم من إيران- أفتق الرياض بأنها تستطيع ذلك. ولم تعد تعتمد فقط على واشنطن من أجل أمنها.

ردًا على هذه الحسابات الأمنية المتغيرة، فإن خيار المملكة هو إما تهدئة الأعمال العدائية مع إيران أو استكمال الضمانات الأمنية الحالية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة من خلال استخدام منافسة القوى العظمى لصالحها وتنويع خدماتها الأمنية. ويبدو أن الرياض اختارت استراتيجية مشتركة. فمن ناحية، هناك تعامل دبلوماسي مع إيران لاستكمال الردع بالدبلوماسية. ومن ناحية أخرى، تسعى المملكة العربية السعودية إلى الاستفادة من فرص الدبلوماسية متعددة الأطراف لجلب ضامن سياسي جديد يتمتع بنفوذ أكبر على طهران، وهي الصين في هذه الحالة. ومن المهم ملاحظة أن هذه

للاحتجاجات التي تشهدها البلاد منذ عدة أشهر متواصلة، فضلًا عن إخفاقاتها حتى الآن في التوصل لتسوية بشأن الاتفاق النووي مع الغرب. كذلك يهدف النظام الإيراني من تطبيع العلاقات مع السعودية إلى تسويق نفسه داخليًا وخارجيًا. وعلى الرغم من عدم تأثير اتفاق عودة العلاقات مع السعودية، بشكل مباشر على استقرار الشارع الإيراني، وإنهاء الاحتجاجات المتواترة في الداخل، أو على مسار المفاوضات مع الغرب بشأن الملف النووي على الأقل حاليًا، بيد أن بدء النظام الإيراني في «تصفير المشكلات الكبرى» مع الجوار الإقليمي، من شأنه أن يظهر النظام بمظهر القادر على تحقيق إنجازات في ظل الضغوط الداخلية والخارجية التي يواجهها.

والسؤالان الرئيسيان الآن هما ما هي الجهود التي ينبغي بذلها لجعل المناخ السياسي الإيجابي الحالي مستدامًا؟ وكيف يمكن تحصين الاتفاق في مواجهة العقبات المقبلة؟. ومع ذلك، فللإجابة على هذا السؤال، ينبغي للمرء أن يكون لديه فهم أفضل لدوافع طهران والرياض، والتحديات التي قد يواجهها الاتفاق، والدور الذي يمكن أن يلعبه المعرقلون في هذه العملية.

استراتيجية كل من السعودية ودول الخليج وإيران لخفض التوترات في المنطقة:

سعت الرياض وطهران إلى تحقيق أهداف مختلفة إلى حد ما في التوصل إلى اتفاق. ويشكل عدم التطابق في الأهداف فرصة ومخاطرة في الوقت نفسه؛ فمن ناحية، فإنه يخاطر بالتوصل إلى اتفاق ظرفي، وبالتالي مصالحة هشة حيث يمكن لأي من الجانبين أن يغير مساره إذا تم تحقيق الأهداف. وتسلب الأهداف والأسئلة المتباينة -بشأن ما إذا كانت الصفقة حقيقية أم لا- الضوء على التحديات التي تواجه جعل المصالحة عملية طويلة الأمد. ومن ناحية أخرى، هناك فرصة أيضًا لأن طبيعة الصفقة القائمة على المصالح البحثة تفتح مساحة لتوسيع المجالات ذات الاهتمام المشترك.

باستقرار المنطقة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إقامة علاقات طبيعية مع إيران. وعليه، ترى دول الخليج أنه إذا أدى الانحياز إلى أي من القوى العظمى، وخاصة الغربية، إلى زيادة التوتر مع طهران، فلن يؤدي ذلك إلا إلى الإضرار ببرنامج التحول الاجتماعي.

5. لدى المملكة العربية السعودية والإمارات تحديًا مصالح اقتصادية وأمنية استراتيجية مع الصين. لذا كان الاتفاق مع إيران، الذي توسطت فيه الصين، يعزز العلاقات بين السعودية والصين. والأهم من ذلك، نظرًا لأن الصين تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي على إيران، فإنها تجعل الأخيرة أكثر ميلًا للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق، حتى لا تؤثر سلبيًا على صورة شركائها السعودية والإمارات وتخاطر برد فعل سلمي. بعبارة أخرى، تأمل المملكة العربية السعودية أن يضمن وجود الصين التوصل إلى اتفاق أكثر استدامة.

6. استقرار المنطقة هو أكثر ما يهتم المملكة العربية السعودية ودول الخليج كافة لأن التنافس مكلف. السعودية لم توقع على الاتفاقية لأغراض خيرية؛ وهي تدرك أن تحويل المنطقة من معادلة محصلتها صفر له فوائد اقتصادية كبيرة للمملكة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الاستفادة من السوق الإيرانية الكبيرة مع تحسن العلاقات بين البلدين.

ب. استراتيجية إيران

على الجانب الآخر، يندرج الدافع الإيراني للصفقة ضمن استراتيجية أوسع للانفصال عن الغرب من خلال استراتيجيتين رئيسيتين للسياسة الخارجية هما «النظر إلى الشرق» و«سياسة الجوار». يدعو الأول إلى علاقات أقوى مع الصين وروسيا بينما يعطي الأخير الأولوية للدول المجاورة لإيران الخمس عشرة باعتبارها الشركاء الاقتصاديين والسياسيين الرئيسيين. وفي حين أن الاتفاق يجلب لإدارة الرئيس إبراهيم رئيسي نصرًا دبلوماسيًا بعد أشهر من الإخفاقات

التعديلات لا تعكس استبدالًا للولايات المتحدة، بل تعني التعامل مع الصين في المجالات التي أثبتت فيها السياسة الأمريكية أنها غير كافية و/أو غير فعالة

2. ليست للمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي مصلحة في أي حرب في منطقة الخليج. إن فشل سياسة الضغط الأقصى التي تمارسها الولايات المتحدة على إيران، وسياسة طهران المتمثلة في زيادة تخصيب اليورانيوم، والتهديدات الإسرائيلية بقصف المنشآت النووية الإيرانية، كل ذلك أدى إلى وضع المنطقة على حافة الحرب بشكل محفوف بالمخاطر. ولا تريد السعودية وباقي دول الخليج أن تكون جزءًا من هذا التصعيد الذي من شأنه أن يقوض أمنها ويؤخر تحولها الاجتماعي والاقتصادي. إن الانفتاح مع إيران يبعث برسالة واضحة إلى الإيرانيين والولايات المتحدة وإسرائيل مفادها أن دول الخليج ليسوا على استعداد للمخاطرة بحرب مباشرة مع جارتها.

3. عندما يتعلق الأمر بإيران، فإن الأولويات الأمنية للمملكة العربية السعودية وكذلك دول الخليج العربي تتمثل في دعم الجمهورية الإسلامية للجماعات الشيعية، خاصة في اليمن والعراق، بالإضافة إلى برنامجها الصاروخي التقليدي المتقدم. وهاتان الأولويتان لا تشكلان جزءًا من المحادثات بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين مع إيران. وبينما تدرك السعودية وباقي دول الخليج العربي تمامًا أن إيران لن تضع قيودًا على برنامجها الصاروخي، فإنها تعتقد أن تطبيع العلاقات هو مسار بديل قد يساهم في استقرار المنطقة، خاصة في العراق واليمن.

4. خلال العقد المقبل، فإن أولوية المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة قطر وباقي دول الخليج، تكمن في برنامج التحول الاجتماعي والاقتصادي كما هو موضح في رؤية 2030. وتدرك جميع دول الخليج أن الفرصة المتاحة لتحقيق مثل هذا التحول مشروطة

والجمود في قضايا السياسة الخارجية الرئيسية، فإن الدوافع الفعلية التي أدت إلى القرار المنهجي الذي اتخذته الجمهورية الإسلامية بالموافقة على الاتفاق تبدو أكثر تعقيدًا.

1. تواجه الجمهورية الإسلامية احتجاجات غير مسبوقة مناهضة للحكومة بعد مقتل مهسا أميني أثناء احتجاجها لدى الشرطة. وقد ساهم ذلك في تصور الضعف والخوف على بقاء النظام. في غضون ذلك، فإن المؤسسة الأمنية الإيرانية مقتنعة بأن المملكة العربية السعودية تمول حملة إعلامية تقودها.

2. تنظر طهران إلى الاتفاق مع المملكة العربية السعودية باعتباره وسيلة لمواصلة سياستها النووية بحرية أكبر. كمبدأ سلوك استراتيجي في السياسة الأمنية الإيرانية ومن أجل منع مواجهة عجز في الموارد، تجنبت طهران دائمًا مواجهة العديد من أزمات السياسة الخارجية في وقت واحد.

ففي البيئة السياسية الدولية الحالية تتضاءل الآمال في إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، لذا ترى إيران أنه لا يوجد سبب للتخفيف من حدة التوترات بشأن الملف النووي، على الرغم من أن الأطراف حاولت من خلال الاتفاقيات- كل حالة على حدة- مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خفض التوترات، إلا أنه لا توجد علامة تشير إلى حدوث تغيير في برنامج طهران النووي.

فمن خلال صفقة مع المملكة العربية السعودية، تعتقد طهران أنها تستطيع تجنب مواجهة أزمة إقليمية كبرى أثناء إدارة التوترات مع الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن القضية النووية. كما تساعد الصفقة إيران على الاستفادة من تقاربها في المنطقة للدفع نحو اتفاق نووي أفضل مع الولايات المتحدة.

3. تتمتع الصفقة المبرمة مع السعودية بقيمة استراتيجية من وجهة النظر الإيرانية حيث يمكن

أن تساعد في ردع التعاون الأمني السعودي الإسرائيلي المستقبلي. إن ما تأمله طهران هو استخدام مبادئ عدم التدخل واحترام السيادة المذكورة في البيان المشترك مع المملكة العربية السعودية كذريعة لمنع ظهور تحالف أمني مناهض لإيران على مستوى المنطقة -وهي الخطة التي أقرتها إسرائيل. وكما تزعم بعض المصادر الإسرائيلية، فقد أُلقت الصفقة بظلال كبيرة بالفعل على الصفقات العسكرية المحتملة بين تل أبيب والعواصم العربية. وتعتقد طهران أنها تستطيع بنجاح إضافة طبقة أخرى من التعقيد إلى الخطط العسكرية الإسرائيلية من خلال المصالحة مع الرياض.

4. يساعد الاتفاق الجمهورية الإسلامية على تثبيت مكاسبها في سوريا والعراق ولبنان. وفي هذه الساحات الساخنة التي تتمتع فيها إيران باليد العليا، فإن تخفيف حدة المنافسة مع الرياض وباقي العواصم الخليجية يمكن أن يساعد طهران في الحفاظ على الوضع الراهن. ومن ثمة فإن زيارة الرئيس السوري بشار الأسد في مارس إلى الإمارات العربية المتحدة والتلميح الأخير إلى الاستعادة المحتملة للعلاقات الدبلوماسية بين السعودية وسوريا ترسي الأساس للدول العربية الأخرى للتصالح مع دمشق.

وعلى الرغم من أن هذه الديناميكيات ستفتح الباب أيضًا أمام الرياض لممارسة نفوذها في هذه الأماكن، وتعتقد طهران أن هذه الديناميكية الجديدة ستساعد في استقرار شريكها الإقليمي الرئيسي على المدى الطويل. علاوة على ذلك، وكما ثبت في حالة العراق، حيث حافظت طهران على نفوذها على الرغم من الوجود الأمريكي، يبدو الإيرانيون واثقين من أن دخول المملكة العربية السعودية إلى سوريا لن يعرض مصالحهم للخطر بطريقة استراتيجية.

5. تنظر طهران إلى التدخل الصيني في قضايا أمن الخليج باعتباره مرحلة من مراحل نزع الطابع الأمريكي عن النظام الإقليمي. وتعتقد أن الزيادة

1. التوترات الأمنية

من الجانب السعودي، ستواصل الرياض تحسين قدراتها الدفاعية الصاروخية والمضادة للطائرات بدون طيار من خلال العمل مع الصين والولايات المتحدة وشركاء آخرين. وسوف تسعى أيضًا إلى اكتساب المعرفة في مجال التكنولوجيا النووية، ولو للاستخدام المدني، وسوف تفعل كل ما تحتاج إليه لتعزيز صناعتها العسكرية المحلية، والتي قد تعتبرها إيران تهديدًا لأمنها. علاوة على ذلك، سوف تفتح المملكة العربية السعودية سياسيًا واقتصاديًا على دول مثل سوريا واليمن ولبنان والعراق، لأنها تؤمن بأن الاستقرار والأمن في المنطقة يمكن تعزيزهما من خلال الرخاء الاقتصادي. ومع ذلك، قد ترى إيران في مثل هذا الانفتاح تهديدًا لنفوذها في المنطقة. والأهم من ذلك، بما أن المملكة العربية السعودية ستسعى إلى الحفاظ على علاقات قوية مع الولايات المتحدة لأسباب تاريخية وأمنية (تظل الولايات المتحدة المورد العسكري الرئيسي للمملكة). فقد تظل إيران متشككة في عواقب هذه العلاقات في سعيها لطرد الولايات المتحدة من سوريا. وأخيرًا، بما أن إيران دولة على عتبة السلاح النووي قريبة من تطوير أسلحة نووية إذا رغبت في ذلك، فإن المملكة العربية السعودية لديها مصلحة في مواصلة بعض الضغط على إيران للعودة إلى الاتفاق النووي. وقد تنظر إيران إلى ذلك على أنه بادرة غير بناءة تتعارض مع روح الاتفاق.

تنظر طهران إلى الجوانب العسكرية للتطورات المذكورة أعلاه على أنها تهديد للتوازن الإقليمي. ولذلك فمن المرجح أن تتواصل الجهود لإطلاق التدابير المضادة المناسبة. على الرغم من أن طهران قد توافق على الحد من تجهيز الحوثيين بأنظمة أسلحة هجومية متقدمة جديدة، إلا أن سياسة التمسك بمحور المقاومة المدعوم من إيران هو ركيزة للردع في البلاد، ومن غير المرجح أن يتغير الوضع في المنطقة طالما أن جيشها لديه بدائل تقليدية محدودة وما دام التهديد الأمريكي الإسرائيلي دون

في عدد الأشكال متعددة الأطراف والمبادرات الدبلوماسية دون وجود غربي ستسهم في نهاية المطاف في إضعاف البنية الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة. وتفضل طهران جر الصين إلى شئون أمن الخليج كجزء من هذه العملية. وتعد التدريبات البحرية مع الصين وروسيا أمثلة على هذه العملية التي تعتقد طهران أنها يمكن أن تساهم في تعزيز الوجود الصيني وتقييد حرية العمل الأمريكية.

6. تعلم إيران أن تفوقها في الطائرات بدون طيار والصواريخ عالية التقنية لن يستمر إلى الأبد. وفي الواقع، تدرك إيران أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة يعملان على تطوير تقنيات الصواريخ والطائرات بدون طيار الخاصة بهم بمساعدة الصين، ويعملان مع الولايات المتحدة من أجل تعزيز قدرات الدفاع الصاروخي المضادة للطائرات بدون طيار. وبالتالي، فمن مصلحة إيران أن تتوصل إلى اتفاق مع المملكة العربية السعودية وتعيد صياغة العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة الآن، قبل أن تنتهي ميزتها النسبية في الطائرات بدون طيار الرخيصة والصواريخ منخفضة التكلفة.

التحديات المتضمنة في عمليات خفض التوترات في الخليج

لقد دفع العقد الماضي العلاقات بين الرياض والعواصم الخليجية وطهران إلى ما هو أبعد من المنافسات السياسية والدينية الكلاسيكية. إن إضعاف الطابع الأمني على العلاقات وعسكرتها أصبح الاتجاه السائد في هذه الفترة. وعلى الرغم من الفرص التي يتيحها إعادة رسم العلاقات بالشكل الذي شهده عام 2023 لحل المشاكل الإقليمية بينهم، إلا أنه سيظل عرضة للسياسة الأمنية لكلا الطرفين.

تغيير. وهذا يعني أن طهران ستواصل سياسة التحسين النوعي للقدرة العملياتية لمحور المقاومة، بما في ذلك من خلال الروابط العملياتية الأفقية بين الجماعات الشيعية ورفع قدراتها التشغيلية المتبادلة.

وعلى نحو مماثل، لا يمكن تفسير دعم إيران لمبادرات السلام السعودية في اليمن، من خلال الضغط على الحوثيين للتخفيف من حدة الاستفزازات، على أنه استعداد طهران للتخلي عن أداة قوتها هناك. وهذا يعني أن التعقيدات في اليمن قد تستمر. تنظر طهران إلى اليمن باعتباره ممرًا استراتيجيًا يضمن الوصول العمليتي إلى المناطق الداخلية للمملكة العربية السعودية خلال صراع افتراضي. ويُنظر إلى النفوذ الإيراني في اليمن على أنه رصيد بالغ الأهمية في فرض عبء لوجستي على السعودية والحفاظ على الردع ضد المملكة. علاوة على ذلك، فإن تصور المملكة العربية السعودية كتهديد عسكري قد أثر على خيارات الأسلحة الإيرانية وبرامج القواعد. على سبيل المثال، تعمل إيران على تعزيز قواعدها العسكرية القريبة من سواحل الخليج لزيادة قدراتها في المواجهة ضد الدول العربية الساحلية. ومن الصعب تغيير مثل هذا التخطيط العسكري طويل الأمد إذا ظلت المصالحة مقتصرة على مجرد استعادة العلاقات الدبلوماسية. وبالتالي، من المرجح أن تستمر أيضًا مشتريات الأسلحة السعودية لإحباط التهديد الإيراني المتصور.

عندما يتعلق الأمر بالملف النووي، فإن الديناميكيات بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، ستظل المتغير الحاسم في تحديد النتائج. ولذلك فإن هذه القضية لن تتأثر بشكل ملموس بالانفراج السعودي الإيراني. وهذا يعني أن خوف المملكة من حصول إيران على أسلحة نووية سيستمر إذا استمرت المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران في التعثر، وهي حقيقة قد تجبر المملكة العربية السعودية على بناء قدراتها النووية الخاصة في مرحلة ما. ومن ثم فإن أي تغيير في سياسة الرياض النووية سوف يساهم في حسابات إيران النووية

والرد المناسب. وبالتالي، فإن اللغز المعقد المتمثل في المعضلة النووية بين الولايات المتحدة وإيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل سيظل قائمًا.

باختصار، سيظل الردع والاحتواء سياسة أساسية لكلا الجانبين. من المؤكد أن التطبيع الدبلوماسي سيساعد في تهدئة التوترات، لكنه لن يكون كافيًا لعكس هذه الاتجاهات. من خلال النظر إلى العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، قد يكتسب المرء فهمًا لكيفية بقاء استراتيجية الردع والاحتواء المشتركة في مكانها وتوليد التوترات أثناء وجود العلاقات الدبلوماسية.

2. التحديات داخليًا وخارجيًا

بعيدًا عن التعقيدات بين السعودية ودول الخليج وإيران، فإن سياسة خفض التصعيد وإزالة التوتر معرضة لمجموعة من المعوقات داخليًا وخارجيًا. وعلى الجبهة الداخلية، استفادت الأصوات المتشددة في إيران أكبر من غيرها. لقد أثبتت مشاريع السياسة الخارجية الرئيسية للجمهورية الإسلامية أنها عرضة للمنافسات بين الفصائل. صحيح أن القوى التي تتولى السلطة الآن في طهران تبدو متحدة في دعم الصفقة، لكن ليس من المستبعد أن تجعل المنافسة في الانتخابات الرئاسية المقبلة التوترات مع المملكة العربية السعودية مفيدة مرة أخرى لبعض الفصائل.

على المستوى الخارجي لخفض هذا التوترات الإيرانية الخليجية، فإن أهم التحديات هي إسرائيل حيث أثارت عمليات التقارب الخليجي الإيراني انتقادات حادة داخل مكتب رئيس الوزراء، وكذلك زعيم المعارضة يائير لابيد الذي وصفه بأنه «عمل شامل وخطير»، ووصفه بأنه فشل السياسة الخارجية للحكومة الإسرائيلية. وباعتبارها القوة الإقليمية الرئيسية التي تأثرت سلبيًا بالصفقة، تلقت إسرائيل ضربة لهدفها الاستراتيجي المتمثل في التعاون مع الدول العربية حول التهديد المشترك المتمثل في إيران. قد تكون إسرائيل مقتنعة بأن ما يسمى بالتهديد الإيراني لم يعد نقطة التقاء مع الدول

بوادر تحسن العلاقات مستقبلاً

في أعقاب التقدم البطيء للعلاقات بين كل من السعودية وإيران منذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بواسطة الصين في مارس لعودة تطبيع العلاقات، تعمل إيران والمملكة العربية السعودية على رفع مستوى مشاركتهما. ففي 11 نوفمبر الماضي، التقى الرئيس إبراهيم رئيسي وولي العهد الأمير محمد بن سلمان آل سعود للمرة الأولى. وعقدت الجلسة في الرياض، على هامش قمة منظمة التعاون الإسلامي حول غزة. وبعد أسابيع فقط، في 30 نوفمبر، تواصل رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية مباشرة مع وزير الدفاع السعودي عبر الهاتف.

كما عقدت اللجنة الثلاثية اجتماعها الأول في بكين حيث استعرض الاجتماع ما تحقق من نتائج إيجابية في العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في ضوء اتفاق بكين الذي تم التوصل إليه بين البلدين برعاية جمهورية الصين الشعبية في مارس الماضي، وإعادة فتح سفارتي البلدين في كل من الرياض وطهران، واللقاءات والزيارات المتبادلة لوزيري خارجية البلدين، وقد أعربت كل من المملكة وإيران عن تقديرهما للدور المهم الذي تؤديه جمهورية الصين الشعبية في ذلك، واستضافتها لهذا الاجتماع. كما تم الاتفاق على عقد اجتماع اللجنة الثلاثية المشتركة السعودية الصينية الإيرانية في يونيو المقبل بالسعودية. وبالنظر إلى المستقبل، يمكن لبعض المؤشرات أن تساعد في تقييم الحالة المتطورة للعلاقات الإيرانية السعودية.

وبما أن إيران والمملكة العربية السعودية تمتعتا في السابق بفترات من الانفراج، كما حدث خلال التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لذا فإنه «من غير المرجح أن يصمد هذا الوضع أمام اختبار الزمن ما لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليه في شكل مشاركة سياسية متكررة رفيعة المستوى». واللجان الثنائية الدائمة التي ستعمل بشكل استباقي على تعميق العلاقات بين البلدين على مستويات متعددة، وحوار أمني

العربية، لكنها في الوقت نفسه قد تبحث عن سبل لعرقلة المصالحة العربية الإيرانية لتجنب المزيد من الضغوط الإقليمية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الضربات الإسرائيلية المستمرة في سوريا -والتي أدت إلى مقتل أعضاء في الحرس الثوري الإسلامي- منذ إبرام الاتفاق إلى تصعيد التوترات وتعرض الاتفاق للخطر إذا قررت إيران الرد.

وفي حين أن الاتفاق لم يحل القضايا الأمنية لإيران والمملكة العربية السعودية، فإن الفرصة التاريخية الحالية -على الأقل على المدى القصير- فتحت الباب لتغيير البنية الأمنية لمنطقة الخليج بطريقة تخدم الشرق الأوسط بأكمله.

ولكي يحدث هذا، يتعين على البلدين التفاوض وحل خلافاتهما بشأن اليمن والعراق ولبنان وسوريا. الخطوة الأولى لجعل الاتفاق مستدامًا هي أن يعترف صناع السياسات على كلا الجانبين بالتحديات التي يمكن أن تهدد بإجهاض فوائد الاتفاق. ومن شأن توسيع مستويات الاتصال المختلفة، بما في ذلك على المستوى الوزاري والبرلماني ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية، وعلى مستوى الأفراد، أن يساعد في التغلب على هذه التحديات. بالإضافة إلى ذلك، وبما أن المخاوف الأمنية العسكرية ستظل هي المخاوف الأكثر خطورة لكلا الجانبين، فلا بد من مواصلة المحادثات الأمنية المكثفة وإعطائها الأولوية. يحتاج الجانبان إلى مواصلة الحوار حول تصوراتهما الأساسية للتهديد ومساعدة بعضهما بعضًا على فهم مصادر القلق الأمنية لكل جانب بشكل أفضل. أخيرًا، في حين أن العقوبات الأمريكية ضد إيران تمنع التكامل الاقتصادي بين الدولتين المتنافستين، يمكن لطهران والرياض العمل معًا في جوانب التعاون الاقتصادي الأقل خضوعًا للعقوبات، وفي مجالات مثل الأمن البحري، وتغير المناخ، والطاقة المتجددة، والتنسيق بشكل أفضل في مجال الطاقة.

إقليمي شامل يبدأ بالتفكير في طريقة مؤقتة مقبولة ومستدامة لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

حيث يعد المؤشر الرئيسي لكيفية تطور العلاقات الإيرانية السعودية لن يكون غياب الصراع أو الخلاف. بدلاً من ذلك، يتعلق الأمر بكيفية رد فعل كل من إيران والسعودية على هذه القضايا الحساسة (مثل النزاع حول حقل غاز الدرة/آرش والتوترات التي لم يتم حلها بشأن اليمن)، وما نوع اللغة التي سيستخدمونها، في التفاوض بشأن هذه الحساسيات.

بعد مرور عدة أشهر على الإعلان عن الاتفاق الدبلوماسي في الصين، من المتوقع تحسن الأجواء بالنسبة للحجاج الإيرانيين الذين يؤدون فريضة الحج، وزيادة متواضعة في الألعاب الرياضية وغيرها من التبادلات، بالإضافة إلى التجارة المحدودة في السلع غير الخاضعة للعقوبات». ومع ذلك، وبقدر ما يجب تخفيف أي تفاؤل بشأن التقارب الكامل، فإن الوضع الحالي للعلاقات الإيرانية السعودية أكثر استقرارًا بكثير من الفترة 2011-2022. وهذا أمر إيجابي بالنسبة للشرق الأوسط برمته. ومن المتوقع أن تستفيد منطقة الخليج والمنطقة ككل، على الأقل إلى حد ما، من إيجاد طهران والرياض طريقة لـ «لتقاسم الجوار»، كما كان الحال في السابق.

4. مواصلة التعاون: الاتجاهات المحتملة للعلاقات التركية الإيرانية خلال العام 2024



كرم سعيد - خبير الشؤون التركية - الأهرام

شهدت العلاقات التركية الإيرانية تطورًا لافتًا خلال العام 2023 على مستوى العلاقات الثنائية، وبخاصة في مجال الاقتصاد بالإضافة إلى اتساع نطاق التنسيق بين البلدين حول العديد من الملفات الإقليمية المختلفة، وعلى رأسها الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بدرجة لافتة خلال الفترة الأخيرة، خاصة مع التحذيرات الأخيرة التي وجهها البلدان من مخاطر اتساع

نطاق الحرب في المنطقة في ظل مواصلة إسرائيل هجماتها على قطاع غزة ناهيك عن مساعي طهران لدفع التطبيع التركي السوري.

وثمة اعتبارات عديدة ربما تدفع الطرفين إلى محاولة تطوير التعاون، وضبط حدود الصراع بشأن القضايا الخلافية خلال المرحلة المقبلة، في إطار ما يمكن تسميته بـ«توافق الضرورة» الذي تفرضه المصالح الخاصة بكل من طهران وأنقرة. على نحو ما عبّر عنه حرص الرئيسان الإيراني حسن روحاني والتركي رجب طيب أردوغان في 26 نوفمبر 2023 على الحفاظ على التفاهات والعلاقات الثنائية المتميزة، وتعزيز مزيد من التعاون بينهما في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وفيما يتعلق بالقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وتعزز هذا التوجه عشية لقاء الرئيس التركي ونظيره الإيراني في 9 نوفمبر 2023 على هامش القمة السادسة عشرة لمنظمة التعاون الاقتصادي التي استضافتها العاصمة الأوزبكستانية طشقند، وخلال القمة الإسلامية الطارئة في الرياض في الشهر ذاته.

اتجاهات متنوعة

دفعت التوترات الإقليمية والضغوط الدولية المتزايدة التي تعرضت لها تركيا وإيران لتعزيز فرص التعاون السياسي والأمني بينهما خلال العام 2023، والتي يتوقع استمرارها خلال المرحلة القادمة. واتجه البلدان في هذا السياق إلى طرح بعض الآليات التي يمكن من خلالها تطوير العلاقة وترسيخ نهج الحوار في التعامل مع إدارة الملفات الخلافية، وذلك على النحو التالي:

تنسيق الجهود لوقف الحرب على غزة: مثلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عملية طوفان الأقصى التي نفذتها حركة «حماس» في 7 أكتوبر 2023 أحد محددات التقارب بين أنقرة وطهران، ففي الوقت الذي أيدت الدولتان حق المقاومة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، دعا في مطلع نوفمبر 2023 إلى

مؤتمر إقليمي يهدف إلى تجنب اتساع نطاق الحرب بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية. وخلال اتصال هاتفى بين وزير الخارجية التركي ونظيره الإيراني في 26 نوفمبر 2023، أكدوا على ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر حسماً لدعم الشعب الفلسطيني ومواجهة جرائم القتل التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية.

دعم الافتتاح الإيراني على الخليج: شهد

العام 2023 انفتاحاً لافتاً لإيران على دول الخليج، في محاولة لتجاوز ضعف مناعتهما الإقليمية والدولية. وشجعت تركيا هذا التوجه، حيث كانت من أوائل الدول التي أعلنت عن ترحيبها بالاتفاق السعودي الإيراني الموقع في مارس الماضي، واعتبرته خطوة تتسجم مع مسارات الليونة والتطبيع التي تسود منطقة الشرق الأوسط منذ فترة.

دفع التطبيع التركي السوري: على الرغم من

تباين سياسة أنقرة وطهران حيال الأزمة السورية إلا أن إيران حرصت طوال الشهور التي خلت على تحقيق اختراق في ملف التقارب السوري التركي، وظهر ذلك في تجديد وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان في سبتمبر 2023، مقترح بلاده لتطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق، ويرتكز المقترح على التزام تركيا أولاً بسحب قواتها العسكرية من الأراضي السورية، وثانياً التزام سوريا بنشر قواتها على الحدود حتى لا تتعرض الأراضي التركية للتهديد، مؤكداً أن إيران وروسيا ستكونان ضامنتين في هذا الاتفاق. وعلى الرغم من انسداد أفق التفاوض بين أنقرة ودمشق إلا أن الدفع الإيراني لتقارب أنقرة ودمشق من المرجح أن يشكّل آلية تشغيلية لاستمرار مسار التطبيع، وتحفيز الرغبة في العودة إلى حلحلة القضايا الخلافية، بين تركيا وسوريا.

مواجهة الخطر الكردي: ثمة توافق تركي إيراني

ظهر بصورة لافتة خلال العام 2023 على ضرورة التوصل إلى آلية فعالة ومحددة لمكافحة حزب العمال الكردستاني، وامتداداته في دول الإقليم. ويشار إلى تكثيف إيران وتركيا في أغسطس 2023

إيران «أيدت على الدوام عودة الأراضي المحتلة في ناغورنو كاراباخ إلى أذربيجان.

بالتوازي، كثفت تركيا وإيران من جهودهما لتعزيز مساحات التفاهات المشتركة في الساحة الأفغانية، خاصة مع تحولات موقف طهران من المشهد الأفغاني، وسعيها لفتح قنوات حوار مع حركة طالبان، وتأسيس علاقات تعاونية مع الحركة. كما مثلت قضايا الإرهاب أحد حوافز التقارب بين أنقرة وطهران في منطقة آسيا، خاصة أن ثمة مخاوف وشكوكًا متزايدة لدى البلدين بعد نقل جانب واسع من نشاط التنظيمات الإرهابية، وخصوصًا «داعش» من سوريا وتركيا والعراق إلى آسيا، وبالذات شمال أفغانستان، الأمر الذي حمل ارتدادات عكسية على مصالح البلدين في المنطقة.

دفع العلاقات التجارية: مثلت التجارة والاقتصاد أحد أهم محركات دفع العلاقات قدمًا بين أنقرة وطهران خلال العام 2023، حيث وصل معدل المبادلات التجارية إلى أكثر ما يقرب من 10 مليارات دولار، وذلك بحسب تصريحات السفير الإيراني «محمد حسن» لدى تركيا في 24 يوليو 2023، وفي مايو الماضي، أعلنت إيران عزمها تأسيس منطقة تجارة حرّة مع 18 بلدًا بينها تركيا. وتجدر الإشارة إلى أن ثمة حرصًا مشتركًا بين إيران وتركيا على رفع التجارة الثنائية إلى نحو 30 مليار دولار خلال الأعوام المقبلة ناهيك عن اتفاق البلدان خلال العام 2023 على تطوير مناطق التجارة الحرة على الحدود المشتركة وربطها بمنطقة أوراسيا.

وفي الوقت الذي تمثل فيه السوق الإيرانية نافذة مهمة للصادرات التركية، فإن استمرار العقوبات الغربية على طهران، دفعت العديد من الشركات الإيرانية لنقل رؤوس أموالها وتوطين مصانعها في تركيا.

هجماتها على مواقع كردية في شمال العراق بصورة متزامنة تقريبًا، وهو ما فتح الباب في ذلك الوقت للتساؤل حول وجود تنسيق مشترك بينهما.

الأرجح أن ثمة قناعة ظهرت لدى البلدين خلال العام 2023 بأنهما تواجهان تحديات مشتركة إزاء الأقلية الكردية، ففي الوقت الذي شهدت إيران منذ مقتل الفتاة الكردية «مهسا أميني» في سبتمبر 2022، تظاهرات غير مسبوقه في المناطق الكردية، ولا تزال تداعياتها مستمرة، ففي المقابل تعرضت تركيا لهجمات شنّها حزب العمال الكردستاني آخرها الهجوم الذي استهدف محيط وزارة الداخلية ومقر البرلمان التركي مطلع أكتوبر 2023، وهنا، يمكن فهم مساهمة هذه التطورات في دفع أنقرة وطهران لفتح معارك مع التيارات الكردية، وبخاصة الموجودة شمال العراق، وظهر ذلك في قصف البلدين خلال الأشهر الماضية المناطق الجبلية التي يتحصن بها حزب العمال الكردستاني شمال العراق. وترى تركيا وإيران أن حزب العمال الكردستاني تنظيم انفصالي، لا يمكن قبول عناصره داخل هياكلهم الرسمية، ومن ثم يجب تفكيكه باعتباره كيان إرهابي.

العمل المشترك لتفكيك الأزمات في آسيا

الوسطى: على الرغم من أن آسيا الوسطى تعد أحد مناطق الصراع على النفوذ بين أنقرة وطهران، خاصة أنها تمثل بوابة عبور لعمق القارة الآسيوية ومنطقة القوقاز، وتجلى ذلك في تباين البلدين حيال صراع ناغورنو كاراباخ، إلا أن العام 2023 شهد تعاونًا بين البلدين في القارة الآسيوية، حيث أبدت تركيا وإيران مواقف متشابهة بشأن تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، ففي الوقت الذي دفعت أنقرة حليفة أذربيجان نحو ضمان هيمنة باكو على إقليم ناغورنو كاراباخ، أكدت إيران في 2 أكتوبر 2023 على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعان، أنها تعارض أي تغيير جيوسياسي في منطقة القوقاز، لكنها في الوقت نفسه، اعترفت بسيادة أذربيجان على ناغورنو كاراباخ. وأضاف أن

المسارات المحتملة 2024

على الرغم من قطع إيران وتركيا شوطًا معتبرًا على صعيد ضبط القضايا الخلافية خلال العام 2023، فمن المرجح أن يظل التعاون هو العنوان الأبرز خلال العام القادم، وذلك في ضوء العديد من الاعتبارات، التي يمكن بيانها كالتالي:

تحييد الضغوط الغربية: من المتوقع أن يبدي الطرفان حرصًا على تطوير آليات التعاون خلال المرحلة المقبلة، وتسكين أوجاع القضايا الخلافية، في ضوء اعتبارات عديدة ترتبط برؤية كل طرف لاستمرار التعاون القائم على مصالحه مع الطرف الآخر، إذ إن إيران لا تبدو في وارد التخلي عن علاقاتها القوية مع تركيا في الوقت الحالي، لا سيما في ظل مخاوف إيران من إمكانية تصاعد التوتر مع القوى الغربية، وبخاصة واشنطن على خلفية تموضعهما السياسي بشأن تطورات الأحداث في قطاع غزة، وتزايد هجمات وكلاء إيران في الإقليم على القواعد الأمريكية في العراق وسوريا منذ 7

بين أنقرة والغرب بعد تأجيل الأولى موافقتها على لحاق السويد بعضوية الناتو جنبًا إلى جنب، وتململ واشنطن من استمرار العمليات العسكرية التركية على قوات سوريا الديمقراطية «قسد» شمال سوريا التي تعدها إرهابية بينما تعدها واشنطن نقطة استناد استراتيجية للتحالف الدولي المكلف بمحاربة تنظيم «داعش».

متغير الطاقة: مع استمرار العقوبات الغربية التي تستهدف قطاع الطاقة الروسي بسبب الحرب الأوكرانية، فإن أنقرة تعي أهمية تطوير العلاقات مع إيران خلال العام المقبل، حيث تعتمد تركيا على تلبية ما يقرب من 30% من احتياجاتها الغازية من طهران. ورغم قرار إيران في مطلع يناير 2023 بخفض صادراتها مؤقتًا من الغاز الطبيعي إلى أنقرة بنحو 70%، بسبب خلل في شبكة الأنابيب الإيرانية، إلا أن معدل الصادرات عادت للزيادة منذ فبراير 2023، فقد شهدت صادرات الغاز الإيراني إلى تركيا زيادة كبيرة، خلال الأشهر الـ3 الأولى من العام 2023 لتصل إلى أكثر من 1.5 مليار متر مكعب.

آسيا الوسطى تعد أحد مناطق الصراع على النفوذ بين أنقرة وطهران، خاصة أنها تمثل بوابة عبور لعمق القارة الآسيوية ومنطقة القوقاز، وتجلّى ذلك في تباين البلدين حيال صراع ناغورنو كارباخ، إلا أن العام 2023 شهد تعاونًا بين البلدين في القارة الآسيوية،



في المقابل، تراهن إيران على إمكانية توظيف تركيا مستقبلاً في نقل الغاز الإيراني إلى الدول الأوروبية، في ظل الجهود التي تبذلها إيران في الوقت الحالي لحل القضايا الخلافية مع القوى الغربية، لا سيما في مجال الطاقة، من خلال العمل على تطوير البنية التحتية لتعزيز قدرتها على رفع مستوى صادراتها من النفط والغاز خلال المرحلة المقبلة. ولذلك، فإن احتياجات تركيا من الطاقة وموارد النفط والغاز الطبيعي الإيراني، وحاجة طهران إلى أنقرة للاعب

أكتوبر 2023 بالإضافة إلى سعي واشنطن لبناء تحالف دولي لمواجهة تهديدات الحوثيين للملاحة البحرية في منطقة باب المندب.

كما إن الحفاظ على علاقات قوية مع طهران من وجهة نظر تركيا يبقى مهمًا خلال المرحلة المقبلة، في ظل استمرار القضايا الخلافية بين أنقرة وواشنطن، والتي وصلت إلى الذروة عشية عملية طوفان الأقصى، وإدانة تركيا للدعم الأمريكي والغربي المطلق لإسرائيل. كما يتوقع استمرار التوتر

سوريا. وتعي طهران أن ثمة بيئة خصبة لتطوير تعاونها مع أنقرة لشغل الفراغ الذي يتركه انشغال روسيا في حربها مع أوكرانيا.

ختامًا، وعلى ضوء ما سبق فإن تركيا وإيران، قد يستمران في تعزيز النهج التعاوني وعدم المغامرة بتسخين القضايا الخلافية العام 2024. إذ إن ذلك سوف يؤثر على مصالحهما الاقتصادية، ويجعلهما أقل قدرة في مواجهة المتغيرات الإقليمية، وفي الصدارة منها تداعيات الحرب على غزة. بيد أن ثمة إشكاليات تمثل تحديًا مستقبليًا، منها تصاعد الخلاف بشأن ممر «زنغزور» الذي يربط منظمة الدول التركية وآسيا الوسطى بتركيا، وهو ما تراه إيران خطرًا على مصالحها الاستراتيجية بالإضافة إلى رفض طهران إجراءات تركيا في بناء السدود على المياه الحدودية بين البلدين. لكن ربما يمكن القول إن توافق الضرورة سوف يدفع كلا من إيران وتركيا إلى العمل على تعزيز آليات التعاون لضبط حدود الخلاف فيما بينهما خلال العام 2024

الرئيسي في نقل الغاز لأوروبا، تمثل محركات مهمة لاستمرار التعاون التركي الإيراني خلال المرحلة.

سياسات الممرات: يتصاعد اهتمام القوى الدولية والإقليمية بخلق ممرات استراتيجية سواء بحرية أو برية لدفع عملية التجارة وتطوير الاقتصاديات. وتزايد الاهتمام بفكرة الممرات في ظل الانعكاسات المهمة لذلك الأمر على استراتيجية الطاقة والتنمية الاقتصادية للمجتمعات. وفي هذا السياق، يرجح أن يشهد العام المقبل تعاونًا تركيًا إيرانيًا لتطوير الممر التجاري الذي يربط الإمارات بتركيا عبر إيران، والذي تم افتتاحه خلال العام 2021. وتزايد أهمية تطوير هذا الممر لدى البلدين، بعد طرح فكرة ممر «بايدن» على هامش قمة العشرين التي عُقدت في الهند في 9 و10 سبتمبر 2023، وتعتمد فكرة الممر على إنشاء ممر اقتصادي يربط الهند ومنطقة الشرق الأوسط وأوروبا، وتستثنى تركيا وإيران.

تطوير العلاقات الأمنية: يمثل التعاون الأمني أولوية خلال المرحلة المقبلة بين أنقرة وطهران، حيث تواجه البلدان حركات كردية قومية خاصة بهما، وبعضها مسلح مثل حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني. وثمة فئاعة لدى البلدين بأن إقامة منطقة حكم ذاتي كردية في الإقليم من شأنه أن يشجع حركات الاستقلال الكردية في تركيا وإيران، وهنا، يمكن فهم توقيع البلدين في سبتمبر 2023 مذكرة تفاهم بشأن الإجراءات الأمنية المزمع اتخاذها على الخط الحدودي بين البلدين.

تنسيق إدارة المشهد السوري: يتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة توجهًا مغايرًا بشأن تعزيز التعاون بين أنقرة وطهران على الساحة السورية، ففي الوقت الذي تسعى تركيا إلى توظيف الدعم الإيراني لعملياتها العسكرية المرشحة للتطور ضد قوات «قسد» شمال سوريا، تسعى طهران خلال المرحلة المقبلة إلى تعزيز دورها كوسيط للتقارب بين أنقرة ودمشق، ولعب دور مباشر في رعاية مسار الحوار التركي السوري. حيث تخشى أن يؤدي التفاهم والشراكة بين روسيا وتركيا إلى تهميش دورها في

5. الصراع الإسرائيلي الإيراني.. المحددات والمجالات والتأثيرات



شادي محسن - باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بدأت العلاقات الإسرائيلية الإيرانية تأخذ منعطفًا حادًا بعد 1990، أي بعد تعافي إيران نسبيًا من حربها مع العراق، خاصة بعد أن شعرت إسرائيل بتهديد استراتيجي على أمنها القومي نتيجة تطوير إيران برنامجين نوويًا عسكريًا وصاروخيًا باليستيًا يشمل مداه إسرائيل. يناقش العنوان محددات، ومجالات، وأهم محطات الصراع، بالإضافة إلى تأثيرات الصراع السلبية على الأمن الإقليمي، وأخيرًا مستقبل الصراع والجبهات المفتوحة في المنطقة جزاء الحرب في غزة.

أولاً: محددات الصراع الإيراني الإسرائيلي

(*) شمل التفكير الاستراتيجي لإيران بعد 1979

عدة محددات، وهي:

(1) المزج بين المصلحة الوطنية وبين الخلفية الأيديولوجية التي تعود إلى مبادئ الثورة والتي تتداخل أحياناً مع المصلحة الوطنية الإيرانية وتتنازع معها في أحيان أخرى، مما يجعل التفكير الاستراتيجي الإيراني موضوعاً معقداً لا سيما بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي الإيراني. (2) العودة لتبني الطموح النووي العسكري لبناء منظومة ردع إقليمية شاملة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبارها الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط. (3) صون أمن الحدود والأراضي الإيرانية عبر خلق شبكة علاقات مع فصائل مسلحة شيعية أو سنية في المنطقة تصبح هي خط الدفاع الأول عن إيران ومنع وصول الحرب إلى أراضيها، وهو ما تحقق في العراق وسوريا ولبنان واليمن وفصائل فلسطينية. (4) عدم شن حرب مواجهة شاملة ضد الخصوم، بل استبدالها بشن ضربات نوعية متبادلة بين البلدين. (5) تصدير مبادئ الثورة الإسلامية إلى المنطقة العربية لضمان تحقيقها مصالحها الشاملة.

(*) أما فيما يتعلق بالتفكير الاستراتيجي الإسرائيلي

بعد المراجعة الأمنية في 2015، شملت التالي:

(1) ضمان أمن إسرائيل عبر تصفية أو ردع أو تحييد الضرر مبكراً قبل أن يتعاضم ويصعب القضاء عليه بعدها، أي التحرك في إطار الفعل وليس رد الفعل. (2) دمج القدرات الشاملة لإسرائيل وهي أربعة أساسية: القوة السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والروحانية (المزاج العام). (3) ضمان استقلالية العمل العسكري والاستخباراتي والتكنولوجي الإسرائيلي وعدم الاعتماد المفرط على طرف واحد. (4) ضمان استقرار العلاقة مع الحليف الأقرب وهو الولايات المتحدة واعتباره عامل قوة مضافة للقدرة العسكرية الإسرائيلية. (5) ضمان استقرار الجبهة الداخلية والتماسك المجتمعي الإسرائيلي.

(*) وعليه، فإن محددات الصراع الإيراني

الإسرائيلي حسب محددات التفكير الاستراتيجي

للطرفين، يمكن تقديرها على النحو التالي:

(1) تنفيذ إيران لسياسة تطويق إسرائيل عبر تبنيها شبكة فصائل مسلحة تشن صراعاً بالوكالة منغماً من وصول إسرائيل إلى الأراضي الإيرانية. (2) شن هجمات نوعية ومحدودة دون التورط في حرب ومواجهة شاملة بين الطرفين فيما تعرف باسم «حرب الظل»، تشمل مجالات ومستويات متنوعة. (3) مد النفوذ الإيراني الإقليمي في المنطقة وإرباك حسابات الأمن الإسرائيلية بغرض استمرار تطوير البرنامج النووي والصواريخ الباليستية مما تعتبره إسرائيل مهدداً وجودياً واستراتيجياً لها. (4) ضمان التنسيق عالي المستوى بين إسرائيل والقيادة المركزية للجيش الأمريكي في مواجهة إيران ووكلائها في المنطقة؛ منغماً من اندلاع أزمة إقليمية متفלתة. (5) الرد الاستباقي الإسرائيلي في إطار مسارين: الدعم العسكري الإيراني بالسلح النوعي لوكلائها في المنطقة، والبنية التحتية المرتبطة بالبرنامجين النووي والصاروخي الإيراني.

ثانياً: مجالات الصراع الإيراني الإسرائيلي

يشمل الصراع الإيراني الإسرائيلي عدة مجالات:

السياسي، والاقتصادي، والعسكري. يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. المجال السياسي

تسعى كل من إيران وإسرائيل إلى تشكيل تحالفات سياسية مع دول خارجية ذات صلة بمنطقة الشرق الأوسط. أما بشأن إيران، فسعت طهران بقوة إلى توطيد تحالفها مع روسيا بعد الحرب الأوكرانية ليشمل تعاوناً عسكرياً عبر بيع الطائرات المسيرة إلى الجيش الروسي مقابل الحصول على التكنولوجيا العسكرية.

في حين تسعى إسرائيل بالتنسيق مع الولايات المتحدة إقامة تحالفات سياسية واقتصادية مع الهند ودول الخليج لتطويق إيران وعزلها عن محيطها

الحرب الأخيرة في غزة أن حماس تمتلك صواريخ مضادة وصواريخ متوسطة المدى ذات تكنولوجيا إيرانية وكورية شمالية تم نقلها بواسطة إيران عبر حزب الله. كما تُقدم إيران التمويل لبعض الفصائل الفلسطينية بشكل مباشر مثل الجهاد الإسلامي في غزة والضفة الغربية.

*سمحت العلاقة المتنامية بين إيران وروسيا خاصة في مجال الصناعات الدفاعية في تطوير الطائرات المسيرة الإيرانية مثل شاهد 136 التي تم اختبارها في ساحة الحرب الأوكرانية. وفي المقابل منحت الحرب الروسية الأوكرانية الصناعات الدفاعية الإسرائيلية زخمًا كبيرًا جرّاء تزايد الطلب الأوروبي على منظومة الصواريخ الدفاعية الإسرائيلية وتحددًا منظومة السهم-3 التي تتبع مجموعة «مقلع داوود»، وعليه نجحت إسرائيل في تطوير المنظومة، بل وتمويل منظومات دفاعية جديدة مثل القبة الحديدية السبيرانية والقبة الحديدية التي تعمل بالليزر.

*نشأ في نطاق الصراع الإسرائيلي الإيراني ما يعرف بـ «حروب الظل» وهي مجموعة من التكتيكات السرية التي تتورط فيها أحد الأطراف دون إعلان مسؤوليتها بشكل رسمي. أول هذه التكتيكات كانت سلاح الاغتيالات، مثل اغتيال مهندس البرنامج النووي الإيراني «محسن فخري زادة». بالإضافة إلى (2) الهجمات السبيرانية والتي تتفوق فيها إيران نسبيًا على البنية التحتية الإسرائيلية في مجال الكهرباء والمياه والخدمات الحكومية. بالإضافة إلى (3) الانفجارات الغامضة التي تعلن إسرائيل مسؤوليتها في التسبب في بعضها، مثل انفجارات 2020 في محولات الكهرباء، ومجمع بارشين في أصفهان.

ثالثًا: أهم محطات الصراع الإسرائيلي الإيراني

شهد الصراع بين الطرفين 13 محطة أساسية في نطاق ودوائر الصراع المباشر أو بالوكالة، يمكن توضيح أبرز تلك المحطات على النحو التالي:

الإقليمي مع الهند والخليج العربي ودول آسيا الوسطى. كما تدعم إسرائيل المعارضة الإيرانية (مجاهدي خلق) في عدد من الدول الأوروبية مثل ألبانيا، واتهمت إيران إسرائيل بمساعدة «جند الله» من أجل تنفيذ هجمات على أراضيها.

2. المجال الاقتصادي

تهدد إيران الممرات البحرية المحتملة أن تشهد سفنًا تجارية أو عسكرية تابعة لإسرائيل، مثل مضيق هرمز وباب المندب، في الآونة الأخيرة تحول مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر إلى ساحة تهديد أمنية على الملاحة الإسرائيلية مما دفع الجانبين الأمريكي والإسرائيلي إلى تكثيف الحضور العسكري في المنطقة، بل وضرب أهداف حوثية في اليمن.

في المقابل، تسعى الولايات المتحدة بعد ضغط إسرائيلي على فرض مزيد من العقوبات على القطاعين الاقتصادي والمالي الإيراني بغرض حفز الشعب الإيراني لإسقاط نظامه السياسي. ويستمر التنسيق الأمريكي الإسرائيلي في إنجاح مسار التطبيع الخليجي الإسرائيلي والذي تقف أحد أهم فصوله في الوقت الحالي عند المحطة السعودية، الذي تجمد بسبب الحرب الأخيرة في غزة.

أعلنت الولايات المتحدة في سبتمبر 2023 عن ممر اقتصادي يجمع دول الهند والإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل بالإضافة إلى الدول الأوروبية الرائدة إيطاليا وفرنسا وألمانيا، لتعزيز التبادل التجاري والمساهمة في أن تتحول الموانئ الإسرائيلية إلى بوابة إقليمية في مجال التجارة. وعليه، اعتبرته إيران مشروعًا إقتصاديًا موجهاً ضدها ويخدم فقط مصالح إسرائيل في المنطقة.

3. المجال العسكري

*تستمر إيران في تقديم السلاح إلى وكلائها في المنطقة وبالتحديد حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، ويعد السلاح نوعيًا يشمل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية الموجهة، والطائرات المسيرة. تبين في

انتهجت إسرائيل توجهاً جديداً بتبني مسؤوليتها عن الهجمات في سوريا ولبنان؛ مما رفع حدة الصراع الإسرائيلي الإيراني.

3. سرقة الأسرار النووية الإيرانية في عام 2018

أفيد أن الموساد سرق أسراراً نووية من مستودع أمن في طهران في يناير 2018. وبحسب التقارير، جاء العملاء في شاحنة نصف مقطورة في منتصف الليل، وقاموا بتقطيع العشرات من الخزائن باستخدام «مشاعل عالية الشدة»، وقامت بإخراج «50000 صفحة و163 قرصاً مضغوطة من المذكرات ومقاطع الفيديو والخطط» والمغادرة في الوقت المناسب للهروب قبل مجيء الحراس للنوبة الصباحية الساعة 7 صباحاً.

وفقاً للإسرائيليين، فإن الوثائق والملفات (التي شاركتها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة)، أظهرت أن الإيرانيين يهدفون إلى تطوير أسلحة نووية، وأن إيران تمتلك برنامجاً نووياً في الوقت الذي زعمت فيه أنها «علقته إلى حد كبير»، وأن هناك برنامجين نوويين في إيران تم إخفاؤهما عن المفتشين. وأعقب ذلك قيام إدارة ترامب بسحب الولايات المتحدة الدول الأعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران. بعد وقت قصير من تقاعد يوسي كوهين من منصب رئيس الموساد، اعترف أنه أشرف على عملية سرقة الوثائق الإيرانية خلال مقابلة متلفزة في يونيو 2021. وكشف كتاب بنيامين نتنياهو 2022 عن عدة تفاصيل جديدة في العملية، بما في ذلك نية تخريب البرنامج النووي بسرقة وثائق لا يمكن تعويضها، بالإضافة إلى إثبات مجرد وجوده.

4. الهجمات على السفن في عام 2021

في 10 أبريل 2021، بدأت إيران بحقن غاز سداسي فلوريد اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي المتطورة IR-6 و IR-5 في نتانز، لكن وقع حادث في شبكة توزيع الكهرباء في اليوم التالي بسبب نشاط الموساد.

في عام 2010، بدأت موجة من الاغتيالات التي استهدفت العلماء النوويين الإيرانيين. ويُعتقد على نطاق واسع أن الاغتيالات كانت من عمل الموساد. ووفقاً لمصادر إعلامية إيرانية وعالمية، فإن الأساليب المستخدمة لقتل العلماء تذكرونا بالطريقة التي اغتال بها الموساد أهدافاً في السابق. وزُعم أن الاغتيالات كانت محاولة لوقف البرنامج النووي الإيراني، أو لضمان عدم قدرته على التعافي بعد ضربة على المنشآت النووية الإيرانية. فعلى سبيل المثال اغتالت إسرائيل عالم فيزياء الجسيمات «مسعود المحمدي» في 12 يناير 2010.

وفي يونيو 2010، تم الإعلان رسمياً عن مسؤولية الولايات المتحدة وإسرائيل في اختراق أجهزة الطرد المركزي في مركز نتانز باستخدام فيروس «ستاكس نت 1000».

2. العمليات السرية المحدودة (2013-2017)

في عدة مناسبات بين عامي 2013 و2017، أفادت التقارير أن إسرائيل نفذت أو دعمت هجمات على حزب الله وأهداف إيرانية داخل الأراضي السورية ولبنان. وقعت إحدى الحوادث الأولى التي تم الإبلاغ عنها بشكل موثوق في 30 يناير 2013، عندما قصفت الطائرات الإسرائيلية قافلة سورية يُزعم أنها تنقل أسلحة إيرانية إلى حزب الله. وكعادتها، رفضت إسرائيل التعليق على الحادث، وهو الموقف الإسرائيلي العام في تلك الفترة بشأن تدخلها العسكري في الأزمة السورية، الذي يُعتقد أنه يهدف إلى ضمان عدم شعور الحكومة السورية بأنها مضطرة للانتقام.

بلغ متوسط الضربات الإسرائيلية في سوريا سنوياً 30 ضربة، وعدد المواقع المستهدفة 75 موقعاً في الفترة بين 2013 حتى العام الجاري 2023. بينما تتركز معظمها في العاصمة دمشق ومحيطها الريفي ضد مواقع الحرس الثوري الإيراني وحزب الله. جدير بالإشارة إلى أنه أثناء فترة رئيس وزراء إسرائيل «بنيامين نتنياهو» في الحكم وتحديداً بعد مستهل 2018

في طور التجميد. يأتي ذلك على حساب حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والقضية الفلسطينية في إطار مبدأ حل الدولتين، فلم تنجح الاتفاقات الإبراهيمية في وقف الاستيطان أو ارتكاب العنف بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. تزايد حدة الاستقطاب الإقليمي

تسعى إسرائيل في تقديم مبادرات أمنية تجمع الدول العربية الموقعة على اتفاقات سلام معها أو تحتفظ بمستوى معين من العلاقات معها على غرار السعودية بهدف تشكيل تحالف أمني مضاد لإيران ونشاطها في المنطقة. في المقابل تسعى إيران إلى تكثيف وجودها العسكري والسياسي والاجتماعي في دول المشرق العربي، وهي العراق وسوريا ولبنان بالإضافة إلى اليمن والجزائر.

رفعت هذه الظاهرة مستوى الشقاق والاستقطاب الإقليمي بين الدول العربية على غرار التوتر الحاد الذي شاب العلاقات بين الجزائر والمغرب نتيجة أن أصبحت الدولتان ساحة تنافس بين إسرائيل وإيران.

3. زعزعة الأمن الإقليمي والأمن العربي

يتسبب النشاط المصاحب للصراع الإسرائيلي الإيراني في تفجير مناطق حرجة في المنطقة التي تهدد دولاً عربية مثل دول الخليج وبالتحديد السعودية والإمارات بالإضافة إلى مصر. علاوة على تأثر أمن الدول كالعراق وسوريا ولبنان بحجم التغلغل السياسي الإيراني في دوايب صناعة قرارها أو بحجم الدمار الذي تشهده جرّاء الحرب غير المباشرة بين إسرائيل وإيران.

4. اتساع دائرة الصراع

لا تقتصر دوائر الصراع الإسرائيلي الإيراني على دول المنطقة العربية فقط، بل تشمل دوائر جغرافية جديدة مثل: دائرة دول القوقاز وآسيا الوسطى، ودائرة الدول الأفريقية التي تشهد مرحلة التنافس فقط حتى الآن على كسب الهيمنة والتبعية على غرار

وجاء الرد الإيراني أن تعرضت سفينة مملوكة لإسرائيليين لهجوم بصاروخ أو طائرة بدون طيار بالقرب من شواطئ إيران قبال إمارة الفجيرة في دولة الإمارات في 13 أبريل، مما تسبب في أضرار طفيفة للسفينة.

وقع انفجار في ناقلة نفط في 3 يوليو، أصيبت سفينة شحن مملوكة لإسرائيليين «بسلاح مجهول» شمال المحيط الهندي، مما أدى إلى اندلاع حريق على متن السفينة، دون الإبلاغ عن وقوع إصابات. وتشتهر مصادر إسرائيلية في أن إيران كانت وراء الهجوم.

5. حرب إسرائيل وحماس 2023

برز الدور الإيراني في هذه الحرب من خلال النشاط الحوثي، إذ نجح الحوثيون في إطلاق ما يزيد عن 40 مقذوفاً بين صاروخ موجه من طراز كروز وطائرات بدون طيار من طراز صامد-3 وصامد-4 التي يزيد مداهم عن 2000 كيلو متر تقريباً.

رابعاً: ارتدادات وتأثيرات الصراع الإسرائيلي الإيراني

استخلاصاً مما سبق يمكن التقدير بأن الصراع الإسرائيلي الإيراني يتسع نطاقه ليشمل مستويات ومجالات متعددة ويشمل نطاقاً جغرافياً غير محدود. مما يرمي بتأثيرات سلبية في المنطقتين العربية والشرق الأوسطية. يمكن تقديرها على النحو التالي:

1. التطبيع على حساب القضية الفلسطينية

حرصت إسرائيل على المجاهرة بصراعها ضد إيران للترويج بأنها رأس الحربة الوحيد في المنطقة الذي يمكن أن يقدم ردّاً ضد إيران وسياساتها في المنطقة، وعليه تدرجت إسرائيل بالنجاح في هذا المسار حتى عكفت الدول العربية على دراسة فرص التطبيع مع إسرائيل غير المشروط بحل القضية الفلسطينية. حتى الآن وقعت الإمارات والبحرين والمغرب اتفاقية تطبيع كاملة مع إسرائيل تحت مسمى «الاتفاق الإبراهيمي» بالإضافة إلى السودان ولكن دون تصديق رسمي على الاتفاق الذي لا يزال

- الأوروبية، على نحو ما يحصل به الاستثمار في تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا (عسكريًا، وسياسيًا، واقتصاديًا).

حسب مؤشرات الخطورة الأمنية في المنطقة من سيناريو تفاقم الحرب في غزة، يمكن تقدير التالي: (1) أن الحرب في غزة ستسمر إلى شهرين إضافيين على الأقل وهو ما يعني استمرار الهجمات الحوثية من جهة البحر الأحمر. (2) يبدو أن الجبهة الحوثية هي ثاني أكثر الجبهات اشتعالًا نتيجة عدم وجود عسكري أمريكي كاف في البحر الأحمر لاعتراض الهجمات الجوية، كما أن السعودية لا ترغب في مزيد من الانخراط الدفاعي لاعتراض هجمات الحوثيين منغًا من تفجر حدودها الجنوبية. (3) حسب المؤشرات والمعطيات المتراكمة لقياس الوضع الأمني على الحدود اللبنانية الإسرائيلية يبدو أن الجبهة اللبنانية هي ثالث أكثر الجبهات اشتعالًا وتزيد فيها احتمالات تفاقم الأزمة. (4) أما بشأن منطقة البحر الأحمر فلا يمكن استبعاد تنفيذ هجمات سرية من إسرائيل أو أي من الدول العربية المطلة على البحر ضد الحوثيين؛ وبالتالي ترتقي المنطقة لتصبح رابع أكثر الجبهات اشتعالًا في مفايس الخطورة كونها ممرًا ملاحيًا مهمًا لمصر وإسرائيل والولايات المتحدة التي ترغب في حركة عسكرية مرنة من شرق المتوسط إلى الخليج العربي. (5) تبقى المناوشات العسكرية بين الفصائل العربية المسلحة بشكل مستقل أو تلك التي تتبع إيران في إطار محدود للغاية، ويرجع ذلك إلى أن التنسيق الروسي الإيراني يحد من حركة تلك الفصائل منغًا من تدهور الحالة الأمنية في دمشق وبالتالي يهدد استقرار نظام الرئيس السوري.

دولتي غانا في غرب أفريقيا وكينيا في شرق أفريقيا، ولكن من غير المستبعد أن تشهد تلك الدول تفجرًا في أوضاعها الأمنية بسبب أنشطة الصراع بين الطرفين.

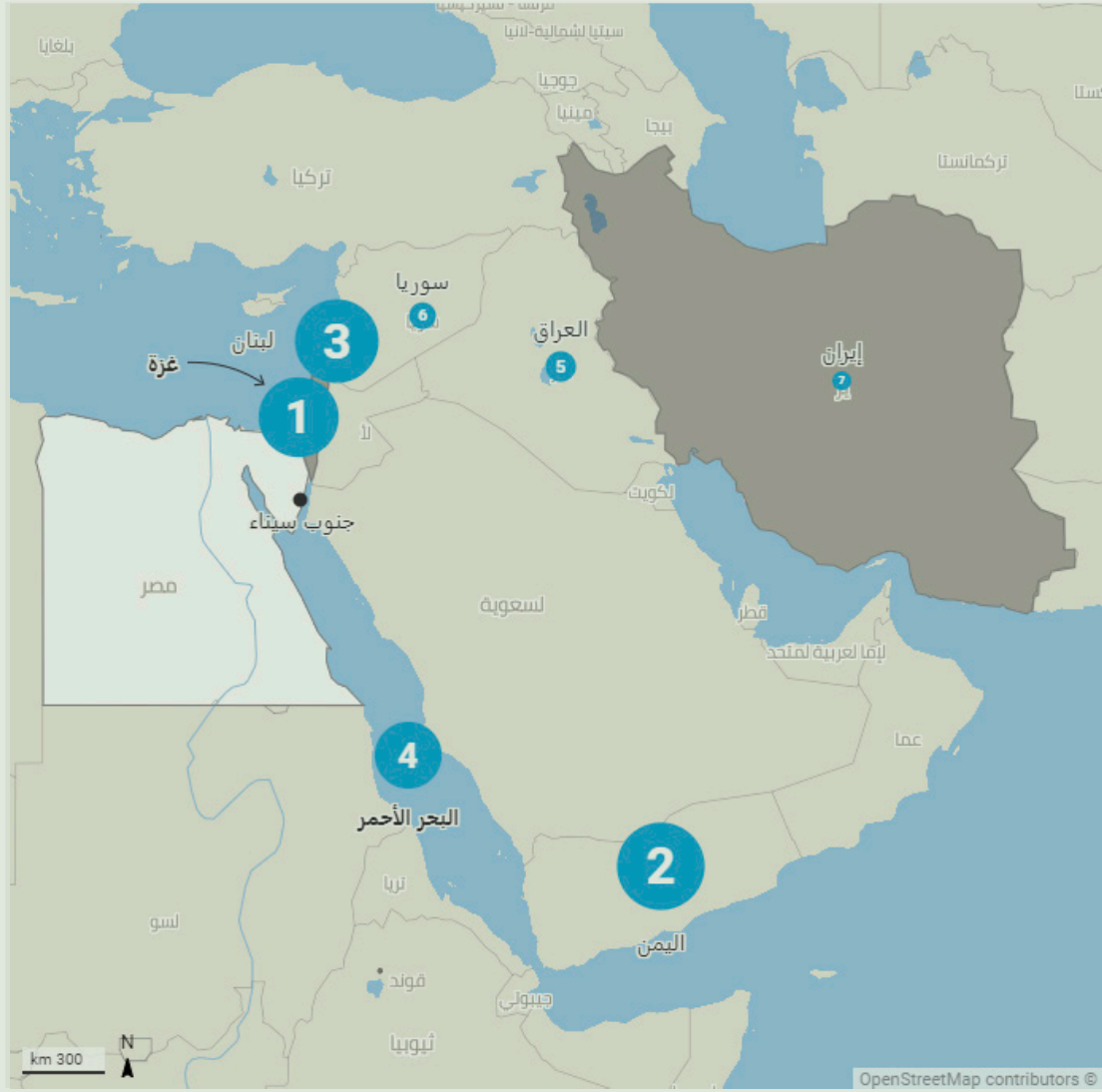
5. إحدات خلل في التوازن الاستراتيجي العسكري الإقليمي

تسببت حالة الصراع بين الطرفين وما شهدته من ظواهر سلبية مثل الاستقطاب الإقليمي وزعزعة الأوضاع الأمنية في إحدات حالة سباق تسلح في المنطقة. إذ تتنافس دول الخليج وكثير من دول المنطقة على تصنيع السلاح أو شراء الأسلحة النوعية المتقدمة والتي لا تقتصر على الأسلحة الدفاعية فقط، بل تتعداه إلى أنواع استراتيجية فائقة. فعلى سبيل المثال اشترطت السعودية لموافقتها على التطبيع مع إسرائيل الموافقة على توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة وشراء أحدث جيل من المقاتلات الأمريكية، بالإضافة إلى سعيها للانضمام إلى مشروع «تمبست» المشترك (بين دول إيطاليا وبريطانيا واليابان) الساعي لتطوير مقاتلة من الجيل السادس.

خامسًا: مستقبل الصراع بين إسرائيل وإيران

تبعًا لما تقدم، يحاول النظام الإيراني التعويض عن عدم الرد المباشر على إسرائيل، بانتهاج مسارين، الأول: يتمثل بامتصاص الضربات الإسرائيلية؛ لا سيما أنها ليست قوية أو مؤثرة إلى الدرجة الكافية لإضعافه. والثاني: استخدام أدواته، المتمثلة بالأذرع المليشياوية التابعة له، في (سوريا، ولبنان، والعراق، واليمن)، ما يمكنه من تجنب انتقال الحرب إلى أرضه، وتغطية مواقفه وفقًا لمقولة الرد في المكان والزمان المناسبين.

كما تحاول إيران الاستثمار في عامل الوقت؛ لفرض برنامجها النووي، وهو ما تبين عن استراتيجية مناسبة أو ناجحة إلى حد ما، وكذلك لتصديع الجبهة المقابلة لها، عبر اللعب على الخلافات الأمريكية - الروسية، أو الأمريكية - الصينية، أو الأمريكية



ختامًا، يمكن القول إن الصراع الإسرائيلي الإيراني يشمل محددات خاصة مؤداها إكساب الصراع مفهومًا وظيفيًا، لا يخدم مصالح الطرفين في المنطقة وتفكيرهما الاستراتيجي حيال شكل النظام الإقليمي. كما يشمل مجالات أوسع من مجرد صراع عسكري بين قوتين إقليميتين متنازعتين على الهيمنة. كما يتسع نطاق التأثير السلبي على حدود جغرافية أكبر من الشرق الأوسط تصل إلى آسيا الوسطى وبعض الدول الأفريقية وقد يتسبب في إحداث خلل كارثي على التوازن الاستراتيجي.

أما بشأن مستقبل الصراع فيمكن أن يرسم وفق مجموعة خاصة من المحددات، وهي: مسار التطبيع المحتمل بين السعودية وإسرائيل، وطبيعة الإدارة الأمريكية بعد انتخابات 2024، ومسار العملية العسكرية في غزة ومستقبل اليوم التالي.

1. توقعات السياسة الأمريكية تجاه إيران في عام 2024



عمرو عبد العاطي - باحث متخصص في الشؤون الأمريكية، ومساعد رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية»

جمع نهج إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، تجاه إيران خلال عام 2023 بين إعادة الانخراط الأمريكي -مجددًا- مع إيران وردعها، ضمن استراتيجية متعددة الأوجه تهدف إلى كبح طموحات طهران النووية، ومكافحة نفوذها الإقليمي، الذي يهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط من خلال وكلائها المسلحين المنتشرين في أربع دول عربية، هي: العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، وكذلك معالجة المخاوف المتعلقة بتزايد انتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان، والتي شكلت العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال العام. وعليه، يهدف هذا التحليل إلى تقييم سياسات الإدارة الأمريكية تجاه إيران في عام 2023، واستعراض نجاحاتها، وأوجه قصورها، ومساراتها المستقبلية المحتملة.

تقييم نهج الإدارة الأمريكية في عام 2023

كان حجر الزاوية في استراتيجية إدارة جو بايدن تجاه إيران هو إعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي الصفقة النووية لعام 2015 التي تم التفاوض عليها في عهد الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما. وقد أدّى الانسحاب أحادي الجانب لإدارة دونالد ترامب منها في عام 2018، وما تلاه من فرض عقوبات في إطار استراتيجية الإدارة الأمريكية «الضغوط القصوى» إلى قيام إيران بتصعيد برنامجها النووي بشكل كبير، مما أثار مخاوف بشأن احتمال امتلاكها القدرة على صنع أسلحة نووية. ولكن الإدارة أخفقت في تحقيق هذا الهدف، حيث واجهت المحادثات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران طوال عام 2023، عقبات متعددة، ومنها مطالبة إيران بتخفيف العقوبات الأمريكية على نطاق أوسع، وإصرار الولايات المتحدة على فرض قيود إضافية على الصواريخ الباليستية والأنشطة الإقليمية الإيرانية، بجانب انعدام الثقة بين الطرفين، ولا سيما مع فرض الولايات المتحدة قيودًا على المليارات الست التي تم الإفراج عنها مقابل إطلاق إيران سراح خمسة من الأمريكيين المسجونين لديها.

ولإخفاق الولايات المتحدة في إعادة إحياء البرنامج النووي الإيراني، استمرت طهران في رفع مستويات تخصيب اليورانيوم، لتقترب من المستويات التي يعتبرها الخبراء مثيرة للقلق. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية، لم يتم تحقيق أي تقدم؛ الأمر الذي ترك مسألة طموحات إيران النووية دون حل وأثار تساؤلات حول استراتيجيات الاحتواء الأمريكية طويلة المدى للبرنامج النووي الإيراني.

وبينما تم تجنب المواجهة العسكرية المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران خلال عام 2023، فإنه تصاعدت الصراعات بالوكالة، ولا سيما في أعقاب العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة بعد شن حركة حماس عملية «طوفان الأقصى» ضد المستوطنات الإسرائيلية في غلاف قطاع غزة في

السابع من أكتوبر 2023، وهو ما دفع الولايات المتحدة لإعادة نشر مزيد من القوات الأمريكية في المنطقة؛ لردع إيران، ووكلائها من توسيع الحرب الإسرائيلية إلى حرب إقليمية، مع شن عمليات عسكرية ضد الميليشيات الموالية لإيران في العراق وسوريا التي استهدفت القواعد العسكرية الأمريكية في بغداد. ومع تزايد تهديدات الحوثيين لحرية الملاحة في مضيق هرمز أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل تحالف بحري دولي لحماية الملاحة في المضيق. ويهدف التحالف إلى ضمان حرية الملاحة فيه، وحماية السفن التجارية من هجمات مليشيا الحوثي، وكذلك تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن البحري.

وقد رفض عديد من المشرعين الأمريكيين الصفقة التي توصلت إليها إدارة الرئيس جو بايدن مع إيران، والتي بموجبها تُطلق سراح خمسة أمريكيين كانوا مسجونين في سجن إيفين سيء السمعة، مقابل حصولها على ستة مليارات دولار من عائدات النفط الإيراني المجمدة والمحتجزة في كوريا الجنوبية، والتي ستُصرف عبر صندوق قطري خاص للمشتريات الإنسانية، إلى جانب الإفراج عن عدد من الإيرانيين المحتجزين في السجون الأمريكية؛ لخرقهم العقوبات المفروضة على إيران، حيث يرى العديد من منتقدي الصفقة أن الإغراءات المالية، والاتفاقات غير الرسمية لا تغير سلوك إيران وسياساتها الخبيثة في منطقة الشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك، ركزت إيران على انتقال القيادة الإيرانية إلى جيل جديد من المتشددين، وقمع المواطنين الإيرانيين، والحفاظ على شركائها من الميليشيات المسلحة، وتوسيع برنامجها النووي إلى مستوى حققته فقط القوى النووية. ناهيك عن رفض قادة إيران التقارب مع الولايات المتحدة على الرغم من الفوائد الاقتصادية التي ستعود عليه، لأن هذا التقارب من شأنه أن يقوض مبررات النظام، ويمكن أن يؤدي إلى تأثيرات ثقافية مزعزعة للاستقرار في الداخل.

السياسة الأمريكية تجاه إيران في عام الانتخابات 2024

على الرغم من تركيز الناخبين الأمريكيين خلال عام الانتخابات التي ستجرى في الخامس من نوفمبر المقبل على قضايا الداخل الأمريكي، مثل الأزمات الاقتصادية، واخفاقات نهج الرئيس بايدن للتعامل مع تلك الأزمات، وقضايا الرعاية الصحية، والإجهاض، والهجرة، فإن قضايا السياسة الخارجية ستكون على أجندة المرشحين الديمقراطيين، جو بايدن، الساعي للفوز بفترة رئاسية ثانية، ودونالد ترامب، المرشح الجمهوري الأوفر حظًا حتى الآن للفوز ببطاقة الحزب للانتخابات الرئاسية، لتبني كل منهما نهجًا مختلفًا للتعامل مع قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما تجاه العلاقات الأمريكية-الإيرانية، حيث تبنى ترامب خلال سنوات حكمه الأربعة استراتيجية «الضغوط القصوى» على إيران، والانسحاب الأحادي من الاتفاق النووي الإيراني، الذي تعهدت إدارة بايدن بإحيائه، وتبني سياسته الجمع بين الانخراط والردع لإيران. والتي يعارضها عديد من الجمهوريين الذين ينتقدون سياسة إدارة بايدن، حيث يقولون إن تخفيفها من العقوبات المفروضة على طهران، مكن الأخيرة من مساعدة حركة حماس بشكل غير مباشر على تنفيذ عملية «طوفان الأقصى».

وخلال عام الانتخابات، سيتجنب الرئيس جو بايدن حدوث تصعيد كبير في العلاقات الأمريكية مع إيران، والعمل على تهدئة الصراع معها؛ مع تجنب أن يظهر بأنه يتبنى سياسة أمريكية ناعمة تجاه طهران، وخاصة مع تزايد انتقادات الجمهوريين لمقاربات الإدارة للتعامل مع التحدي الإيراني. ولذلك لا يتوقع أن تتحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران خلال عام 2024، ولكنها لن تزداد سوءًا بشكل كبير خلال الفترة القادمة حتى الانتخابات الرئاسية. لأن هناك قناعة أمريكية أن عدم التصعيد مع إيران يجعل منطقة الشرق الأوسط أكثر هدوءًا مما كانت عليه منذ عقدين، ولا سيما بعد نجاح التهدئة مع إيران في التوصل إلى هدنة في الحرب الأهلية اليمنية،

وعراق مستقر نسبيًا، وتعليق الهجمات الإيرانية على القوات الأمريكية في الشرق الأوسط حتى بداية الحرب الإسرائيلية في غزة في أعقاب عملية «طوفان الأقصى». ولكن تلك المقاربة أصبحت محل شك من قبل العديد من منتقدي الإدارة الأمريكية بعد العملية، والاتهامات الأمريكية بأن إيران تقف بصورة غير مباشرة ورائها.

وسيكون للتصعيد الأمريكي ضد إيران خلال عام الانتخابات الرئاسية الأمريكية تداعيات على فرص بايدن للفوز بفترة رئاسية ثانية، حيث التصعيد قد يدفع الإيرانيين لتهديد تدفقات النفط عبر مضيق هرمز، والتي من شأنها ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ومن ثم أسعار البنزين داخل الولايات المتحدة، والذي سيكون بمثابة كابوس للرئيس بايدن.

ولن تختلف سياسة الإدارة الأمريكية تجاه إيران خلال عام 2024 عن تلك التي انتهجتها خلال عام 2023، حيث يتوقع أن تستمر القوات الأمريكية في شن عمليات عسكرية ضد الميليشيات الموالية لإيران في العراق وسوريا، والتي تأتي في إطار استراتيجية الولايات المتحدة لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، ومنع الميليشيات من تهديد القوات الأمريكية والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وهو الأمر الذي يزيد من خطر التصعيد غير المقصود بين الولايات المتحدة وإيران. والاستمرار على التركيز على انتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان والتي أدت إلى لفت انتباه المجتمع الدولي لحالة حقوق الإنسان في إيران، والتي قد تؤدي -أيضًا- إلى تأجيج المشاعر المعادية للولايات المتحدة داخل طهران، وتعقيد الجهود الدبلوماسية الأمريكية للتواصل معها إلى تفاهات مشتركة بشأن المصالح المشتركة.

وسيشهد العام مزيدًا من الضغوط من المشرعين الأمريكيين لفرض الإدارة الأمريكية مزيدًا من العقوبات ضد صادرات النفط الإيراني التي شهدت مبيعاته ارتفاعًا، بحسب تقارير إيرانية محلية، من 42 مليار دولار في عام 2022، بزيادة كبيرة من 25

في تعيين مبعوث خاص للديمقراطية الإيرانية، أو مسئول عن تنسيق جهود الوكالات الأمريكية لدعم المتظاهرين والمعارضين الإيرانيين وتنسيق الرسائل المناهضة لإيران. والعمل مع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة من أجل إعادة فرض العقوبات على برامج إيران النووية والصاروخية والعسكرية الواردة في قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن إيران بين عامي 2006 و2010.

ختامًا، حاولت سياسة إدارة الرئيس جو بايدن تجاه إيران خلال عام 2023 تحقيق توازن معقد بين احتواء الطموحات الإيرانية النووية والإقليمية، مع ترك الباب مفتوحًا للمشاركة البناءة معها بما يحقق المصالح والأمن القومي الأمريكي. ورغم إحراز تلك السياسة بعض التقدم خلال عام 2023، فإنه لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال عام 2024، والذي سيكون حاسمًا في تحديد ما إذا كان النهج الحالي للإدارة الأمريكية قادرًا على تحقيق نتائج مستدامة، أم يستلزم إعادة النظر في استراتيجية الولايات المتحدة في التعامل مع إيران. ونجاح الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران يتطلب دبلوماسية فعالة، وفهمًا واضحًا للمخاطر والفرص التي تنتطوي عليها موازنة الولايات المتحدة لعلاقاتها تجاه النظام الإيراني بين الانخراط الأمريكي مع إيران وردعها. ولكن سيظل إيجاد الإدارة الأمريكية خلال عام 2024 توازنًا فعالًا بينهما تحديًا دقيقًا لإدارة الرئيس جو بايدن، ولا سيما مع احتدام المنافسة مع مرشح الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية المقرر لها في الخامس من نوفمبر المقبل، الرفض لسياسات الإدارة الديمقراطية للتعامل مع التحدي الذي تمثله إيران للولايات المتحدة ومصالحها الإقليمية والدولية على حد سواء.

مليار دولار في عام 2021، و19 مليار دولار في عام 2020؛ لأنه كلما زادت الإيرادات «غير المشروعة» التي تستطيع طهران تحقيقها، قل ميلها إلى الانخراط في دبلوماسية مثمرة، وتقديم تنازلات مقابل المكاسب الاقتصادية. وكلما زادت الموارد الاقتصادية التي تمتلكها إيران، زاد تخصيص الأموال لدعم سياساتها الخارجية والأمنية المزعزعة للاستقرار. وهناك قناعة لدى العديد من الساسة والمشرعين الأمريكيين بأن إيران لن تتوقف عن احتجاز مزدوجي الجنسية، والمواطنين الأجانب كرهائن طالما استمرت الولايات المتحدة في دفع الفدية.

ويدعو عديد من المحللين الإدارة الأمريكية لإحداث تحولًا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران لتقوم على أربعة مبادئ. يتمثل أولها: في تجنب الصفقات السرية، ودفع الفدية، وغيرها من الاتفاقيات التي يحتمل أن تكون غير مكتوبة مع طهران والتي تدعم الوضع المالي لإيران. وينصرف ثانيها: إلى ضرورة تسليط صناع السياسة باستمرار على دور إيران في دعم حرب روسيا ضد أوكرانيا ودور الصين في تعزيز قدرات إيران العسكرية والنووية والصاروخية من خلال مبيعات النفط. ويتعلق ثالثها: بتوافق الشركاء الدوليين على العقوبات الأمريكية على إيران، حيث إن شبكة من العقوبات ترسل رسالة سياسية قوية وتعيق النشاط المالي الإيراني غير المشروع. ويرتبط رابعها: بدعم وتضخيم رسائل المتظاهرين الإيرانيين. وكذلك إنشاء فريق عمل داخل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية يكون مخصصًا فقط لتتبع عمليات تهريب النفط الإيراني، وإنفاذ العقوبات ذات الصلة بصرامة. واستخدام عقوبات ماجنيتسكي ضد المسؤولين الإيرانيين (بدءًا من المرشد الأعلى والرئيس الإيراني).

وهناك دعوات بمراجعة الكونجرس السياسة الخارجية للإدارة تجاه إيران، والإصرار على تقديم أي اتفاق نووي جديد مع إيران، سواء كان غير رسمي أو غير مكتوب، وتلك المراجعة بموجب «قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني» لعام 2010. والنظر

2. التوجه شرقًا: البوصلة الإيرانية عام 2024



نوران عوضين - باحة بوحة الدراسات الأسيوية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دشن الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي"، منذ تنصيبه في أغسطس 2021، سياسة "التوجه شرقًا"، القائمة على تعديل بوصلة السياسة الخارجية الإيرانية في اتجاه الشرق، وذلك على خلاف سياسة التوازن بين الشرق والغرب، التي اعتمدها الرئيس الإصلاحي السابق "حسن روحاني". ففي ظل غياب أي مؤشرات بشأن إمكانية إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة بين الولايات المتحدة وإيران، بما يعني استمرار الغرب في فرض العقوبات والعزلة الدولية على طهران، اتجه رئيسي إلى محاولة الالتفاف على هذه العزلة عبر العمل على تعزيز العلاقات الإيرانية مع الشرق، حيث روسيا والصين بشكل أساسي، إلى جانب ضمان استمرار العلاقات التعاونية مع دول وسط وشرق آسيا، الاتجاه الذي شهد المزيد من الزخم خلال عام 2023.

التحركات الإيرانية داخل آسيا خلال عام 2023، وذلك على النحو التالي:

أولاً- **البعد الاقتصادي:** يعد هذا البعد هو المحرك الرئيسي لكافة التفاعلات الإيرانية داخل المحيط الآسيوي. فبرغم حالة الخلاف التي شابته العلاقات الإيرانية الصينية أواخر عام 2022، والتي وصلت إلى حد استدعاء طهران للسفير الصيني، على إثر بيان القمة الخليجية الصينية الذي أيد موقف الإمارات في قضية الجزر الثلاثة المحتلة من جانب إيران، ودعا إيران للتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أجرى الرئيس الإيراني زيارة إلى بكين في فبراير 2023، حملت هدفًا اقتصاديًا متمثلًا في متابعة تنفيذ وثيقة التعاون الاستراتيجي الشاملة، المبرمة عام 2021 بقيمة 400 مليار دولار ولمدة 25 عامًا، والتي تعد بمثابة مخطط للتعاون الثنائي بين البلدين في مجالات عدة كالنفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة المتجددة والطاقة النووية والسياحة والنقل والتجارة والسكك الحديدية. وقبل إجراء الزيارة، نشرت صحيفة الشعب اليومية، التابعة للحزب الشيوعي الصيني، مقالًا كتبه الرئيس الإيراني، سلط من خلاله الضوء على القواسم السياسية المشتركة بين طهران وبكين، وما تتمتع به طهران من قوى عاملة موهوبة وتكاليف إنتاج منخفضة وقاعدة صناعية، واهتمام كبير بمبادرة الحزام والطريق.

وخلال الزيارة، وقع الرئيسان على 20 وثيقة بشأن التعاون بين الدولتين في مجالات مختلفة، مثل: التجارة الدولية وتكنولوجيا المعلومات وحماية الملكية الفكرية والإعلام والزراعة والسياحة، والرعاية الصحية والرياضة والثقافة.

وفي مايو 2023، برز الهدف الاقتصادي جليًا خلال زيارة رئيسي إلى إندونيسيا، حيث وقع الجانبان اتفاقية تجارة تفضيلية بما يمكنهما من توسيع علاقتهما الاقتصادية، ورفع القيمة الإجمالية لتبادلتهما

تبنت طهران خلال عام 2023 نهجًا متعدد الأبعاد، سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، إزاء المحيط الآسيوي، يهدف أولاً: تعزيز شعبية النظام داخليًا - والتي تراجعت بشكل كبير على إثر الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت في أعقاب مقتل «مهسا أميني» منتصف سبتمبر 2022، واستمرار الأزمة الاقتصادية الداخلية، وتوسيع الغرب لنطاق العقوبات-، وذلك عبر تأكيد قدرة النظام على الاندماج داخل المجتمع الدولي، والدخول في شراكات تجارية واقتصادية متعددة مع مختلف القوى الآسيوية رغم محاولات الغرب لعزله. وثانيًا: الحفاظ على أمن الحدود الإيرانية وإبقاؤها بمعزل عن أي تهديد خارجي، من خلال التنسيق الأمني مع دول الجوار الآسيوي. وقد شهد الثلث الأول من عام 2023 أولى مؤشرات نجاح هذا النهج، حيث الاتفاق على عودة العلاقات بين الرياض وطهران، برعاية بكين، كما كان بدء عضوية إيران رسميًا بمنظمة شنغهاي للتعاون، خلال الثلث الثاني من عام 2023، هي ثاني أبرز تلك المؤشرات. فيما كانت الزيارات الخارجية التي أجراها الرئيس الإيراني إلى الصين وإندونيسيا، ووزير خارجيته «حسين أمير عبد اللهيان» إلى اليابان وأذربيجان، ولقاء عبد اللهيان مع نظيره الكوري الجنوبي والسنغافوري، وحضوره اجتماع وزراء خارجية «منتدى حوار التعاون الآسيوي» على هامش اجتماعات الأمم المتحدة، هي ثالث تلك المؤشرات. وبالنظر إلى تحركات طهران الآسيوية خلال عام 2023، يتبين إعلؤها لمبدأ التعاون وتجاوز الخلاف، بما يخدم أهدافها ومصالحها الخاصة بالأساس. وفي هذا الصدد، يُلاحظ اشتراك جميع هذه التحركات في رسالة أساسية مفادها ضرورة إنهاء القطبية والأحادية الأمريكية مقابل إرساء تعددية حقيقية، بجانب دعم جهود إزالة الدولار والاعتماد على العملات المحلية في التبادلات التجارية البنينة. وإلي جانب هذه الرسائل المشتركة، يمكن الإشارة بالتفصيل إلى الأبعاد المختلفة التي اتسمت بها

التجاري - كما يأمل رئيسي - إلى 20 مليار دولار. ووفقاً للاتفاق، ستسهل إيران وصول إندونيسيا إلى منتجات مثل الأغذية المصنعة والأدوية والمنسوجات وزيت النخيل والقهوة والشاي، بينما ستخفض إندونيسيا الرسوم الجمركية على النفط والمنتجات الكيماوية والمعادن وبعض منتجات الألبان الإيرانية.

كما تولي طهران أهمية لتطوير علاقات اقتصادية تسمح بمزيد من التقارب مع باكستان، وهو ما يبرز في افتتاح مشروع نقل الكهرباء الإيرانية إلى بعض المناطق الباكستانية النائية، في مايو 2023، واتفاق الجانبين في نوفمبر 2023 على إنشاء منطقة حرة مشتركة في المناطق الحدودية.

وبرغم الخلاف الإيراني الأفغاني حول مياه نهر هلمند الأفغاني، والذي تطور في بعض الأحيان إلى اشتباكات حدودية، أبدت إيران استعدادها لتعزيز العلاقات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والتجارية مع أفغانستان، وذلك خلال الزيارة التي أجراها الملا عبد الغني برادر، المؤسس المشارك لحركة طالبان، لإيران على رأس وفد كبير، والذي تطرق من جانبه إلى مناقشة سبل توسيع التجارة عبر ميناء تشابهار الواقع في جنوب شرق إيران، وكيفية تعزيز اتصال إيران بالصين عبر ممر واخان (هو شريط ضيق من الأراضي في مقاطعة بدخشان الأفغانية، ويمتد شرقاً إلى إقليم شينجيانغ الصيني)، إلى جانب بحث توسيع خط سكة حديدية ب«تشابهار» وصولاً إلى «قندهار». واتصالاً بذلك، بحث الممثل الخاص لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى أفغانستان «حسن كاظمي قمي» والمدير العام الإقليمي لوزارة الخارجية الهندية «جي بي سينغ»، نوفمبر 2023، كيفية الاستفادة من ميناء جابهار الإيراني في تصدير المنتجات الأفغانية إلى الخارج، لا سيما أن هذا الميناء هو أقرب طريق لدول آسيا الوسطى وأفغانستان للوصول إلى المياه الدولية.

ثانياً البعد السياسي: لا تنظر طهران إلى المردود الاقتصادي فحسب من تحركاتها الخارجية، وإنما

تستهدف أيضاً تحقيق بعض الأهداف السياسية التي يستطيع النظام من خلالها استعادة شعبيته الداخلية وتعزيز صورته الدولية. فعلى سبيل المثال، أكد الرئيس الصيني «شي جين بينج»، خلال زيارة رئيسي إلى بكين، على مواصلة حكومته «المشاركة البناءة في المفاوضات المتعلقة باستئناف الاتفاق النووي، ودعم إيران في حماية حقوقها ومصالحها المشروعة».

وعلى صعيد متصل، أتت زيارة رئيسي إلى جاكارتا في أعقاب تطبيق الاتحاد الأوروبي، للمرة الثامنة، عقوبات على إيران، وهو ما ألمح له الرئيس الإيراني بالقول: «نعتقد أن العقوبات والتهديدات لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن توقفنا»، وذلك في إشارة إلى قدرة النظام الإيراني على الحركة وتحقيق مكاسب رغم العقوبات ومحاولات عزله، ومحاصرته.

وفيما يتصل بمحاولة طهران تجاوز أمر الحصار، أجرى وزير الخارجية الإيراني زيارة في يوليو 2023 إلى العاصمة الأذربيجانية باكو، والتي التقى خلالها بالرئيس الأذري «إلهام علييف». لقد كان ارتفاع منسوب التوترات بين البلدين هو الأمر الحاكم لعلاقتهم خلال النصف الأول من عام 2023، وقد زاد من تعقيد الأمر تنامي التعاون السياسي والأمني بين باكو وتل أبيب، وهو الأمر الذي اعتبرته طهران بمثابة حصار لها. ومع ذلك، فقد أسفرت زيارة عبد اللهيان إلى باكو عن تجاوزهما سوء التفاهم، وإعلان إيران استعدادها لتنفيذ جميع الاتفاقات، مقابل عدم سماح أذربيجان باستخدام أراضيها لتهديد أمن إيران.

ثالثاً- البعد الأمني والعسكري: حملت بعض التحركات الإيرانية في آسيا خلال عام 2023 أهدافاً مرتبطة بتأمين مناطق الحدود الإيرانية، وبلورة مدى متانة العلاقات التي تجمع إيران مع العديد من الشركاء بالمنطقة.

فعلى سبيل المثال، لا تتوقف أهداف التعاون الاقتصادي بين إيران وباكستان عند حد تحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية متبادلة، وإنما يتضمن هذا التعاون

والإمارات وقطر والعراق والهند وباكستان، وذلك من منطلق أن «التعاون فيما بين هذه الدول هو فقط الذي يحقق الأمن للمنطقة».

حدود الحركة خلال عام 2024

يمكن القول إن هناك عددًا من المحددات الحاكمة للحركة الإيرانية الآسيوية خلال عام 2024، والتي تتمثل فيما يلي:

مدى انفتاح الصين للتعاون مع إيران: بحسب

العديد من التقارير، يشعر العديد من الإيرانيين بعدم الرضا إزاء وتيرة التعاون الصيني الإيراني، لا سيما في ظل ما يبدو من عدم رغبة صينية في توسيع علاقاتها الاقتصادية مع طهران، علاوة على عدم تحقيق اتفاق التعاون الاستراتيجي الشامل أي فوائد ملموسة استثمارية لإيران. ووفقًا لطهران، بلغ إجمالي الصفقات الجديدة خلال زيارة رئيسي الأخيرة إلى بكين نحو 10 مليارات دولار، في حين تشير تقارير إلى أن زيارة الرئيس الصيني إلى الرياض في ديسمبر 2022 قد أسفرت عن اتفاقات بقيمة 50 مليون دولار. ومن ثم، قد يدفع استمرار تردد الصين إيران نحو توطيد العلاقات مع شركاء آخرين، كالهند التي أبدت اهتمامًا من جانبها بتطوير الموانئ الإيرانية، لا سيما ميناء تشابهار.

في المقابل، من المتوقع أن يستمر الدعم السياسي الصيني الإيراني المتبادل، والذي تراه طهران أمرًا محوريًا، لا سيما داخل المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، أو داخل الأطر متعددة الأطراف التي تقودها الصين مثل منظمة شنغهاي للتعاون، والبريكس، الذي انضمت إيران إليه في أغسطس 2023.

مستقبل التفاهم الإيراني الأذري: ويتوقف

هذا الأمر عند مدى قدرة الجانبين على التوصل إلى حلول وسطى تمكنهم من البناء على ما تحقق مؤخرًا من تفاهم. ومع ذلك، فإن هناك العديد من الأمور التي قد تدفع طهران نحو التخلي عن مثل

هدفًا آمنًا مفاده أنه بإمكان تنمية وإعمار المناطق الحدودية أن يساهم في تعزيز الأمن بين البلدين، لا سيما في ظل ما شهدته هذه المناطق بالسابق من هجمات عبر الحدود شنّها مسلحون باكستانيون؛ الأمر الذي أدّى في بعض الأوقات إلى ارتفاع مستوى التوتر بين الجانبين. ولذلك، كان الاتجاه نحو تنفيذ مشاريع اقتصادية وتجارية مشتركة بهذه المناطق الحدودية، بجانب استمرار التشاور والتنسيق الدفاعي والأمني، وهو الأمر الذي تبلور في الزيارة التي قام بها قائد الجيش الباكستاني الجنرال «عاصم منير» إلى إيران في يوليو 2023، والتقى خلالها مع الرئيس الإيراني، وقائد الجيش الإيراني، ووزير الخارجية، وقائد الحرس الثوري.

من ناحية أخرى، يشير إعلان إيران في نوفمبر 2023 عن اعتقال ثلاثة إيرانيين يشتبه في عملهم لصالح جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد)، خلال عملية نفذتها الاستخبارات الإيرانية مع حركة طالبان في المنطقة الجبلية الحدودية مع أفغانستان، إلى التأكيد على برامجية التحرك الإيراني إزاء أفغانستان، حتى في ظل وجود نزاع مائي معها، واضطرابات حدودية بين الحين والآخر. واتصالًا بأهمية الأوضاع الأمنية في أفغانستان بالنسبة لإيران، فقد شارك ممثل وزير الخارجية الإيراني في اجتماع مع نظيره الصيني والباكستاني، في يونيو 2023، وذلك لبحث آلية التنسيق الأمني بينهم في مجال مكافحة الإرهاب، والذي شهد تصاعدًا في أفغانستان، بما أثار مخاوفهم، ودفعهم نحو التشاور والتنسيق.

وعلى صعيد متعدد الأطراف، شهد عام 2023 استمرار التعاون العسكري بين إيران وروسيا والصين، وهو ما برز خلال مناورة «حزام الأمن البحري»، والتي جرت في خليج عمان، مارس 2023، بمشاركة القوات البحرية للدول الثلاث. وفي يونيو 2023، اتجهت إيران نحو المضي بخطى أوسع في مسار تعاونها الأمني مع الدول الآسيوية، حيث اقترح قائد البحرية الإيرانية «الأميرال شهرام إيراني» إنشاء تحالف بحري بالمحيط الهندي يضم إيران والبحرين والسعودية

سبل الاستمرار في مسار تحول الحدود بين البلدين إلى حدود اقتصادية.

وعلى الصعيد الأفغاني، تنتظر طالبان بقلق إلى العلاقات التي تجمع طهران مع أقلية الهزارة والأفغان ذوي الأصول الفارسية، وتصف بعض التحركات الإيرانية بكونها تدخلاً في الشؤون الداخلية لكابل. في المقابل، تخشى إيران من استمرار وجود جماعات إرهابية داخل الأراضي الأفغانية، بما يعني استمرار احتمالات تعرض مناطقها القريبة من أفغانستان إلى هجمات إرهابية. وبناءً عليه، قد تستمر طهران في سياسة الحوار وبحث سبل التعاون وخفض التصعيد مع طالبان.

وختامًا، من المتوقع أن يشهد العام الجديد مزيدًا من التوجه الإيراني نحو الشرق، في ظل ما يتيح لها هذا التوجه من إمكانات سياسية واقتصادية وأمنية تستطيع من خلاله تجاوز، أو على الأقل التعامل مع العقوبات والعزلة المفروضين عليها من جانب الغرب. ومن ثم يصبح من المرجح أن تستمر إيران في اتباع نهج براجماتي داخل المحيط الآسيوي، قائم على تجاوز الخلافات مقابل إعلاء المصلحة.

هذا التفاهم، ومن ثم عودة التوترات مجددًا، ويرتبط أولى تلك الأمور بتطورات العلاقات الإسرائيلية الأذرية، فيما يتصل ثاني تلك الأمور بخطط التعاون الأذرية التركية بشأن فتح «ممر زغزور» البري الذي يهدف إلى ربط أذربيجان مباشرة بجمهورية ناختشيفان الأرمينية المتمتعة بالحكم الذاتي. بمعنى آخر، من المخطط أن يربط الممر أذربيجان بتركيا مباشرة، ومن ثم قطع التواصل البري بين إيران وأرمينيا، ومن ثم أوروبا، علاوة على عرقلة الاتصال البري بين إيران وروسيا والقوقاز، كما قد يعكس بالسلب على أهمية موقع إيران في مشروع الحزام والطريق، نظرًا لتوفيره طريقًا بديلًا عبر أذربيجان وتركيا إلى أوروبا. يهدف أيضًا الممر إلى نقل الطاقة من أوراسيا وآسيا الوسطى إلى أوروبا، وبالتالي تقلص الطلب الأوروبي للطاقة الإيرانية. وبناءً عليه، ترفض طهران مجرد طرح هذا المشروع، وتحذر دومًا بأن «أي تغيير في الجغرافيا السياسية لمنطقة القوقاز قد يجعلها غير آمنة ومضطربة».

مستقبل التعاون الإيراني مع باكستان وأفغانستان: على الرغم مما يبدو من استقرار في علاقات البلدين، والمنعكس في تنامي تعاونهما الاقتصادي والأمني والسياسي، فعلى أرض الواقع، تتعدد مساحات تضارب المصالح بينهما، لا سيما بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وسيطرة حركة طالبان على السلطة، وتقارب إيران الاقتصادي مع الهند، ورغبة الحرس الثوري الإيراني في توسيع نشاطاته شمال المحيط الهندي، فضلًا عن تجنيد «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري لعناصر من الشيعة الباكستانيين ضمن مليشيا «زينبيون» الناشطة بشكل رئيسي داخل سوريا. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤثر كلا البلدين استمرار وتيرة التعاون بدلًا من الدخول في صراع مكلف. وفي هذا الإطار، قد يشهد العام المقبل مناقشات مشتركة حول مجموعة من المشاريع الاقتصادية، بما في ذلك «خط أنابيب الصداقة للغاز»، الذي أكملت إيران من جانبها بناءه، وفي انتظار إتمام باكستان عملية البناء، بجانب بحث

3. العلاقات الروسية الإيرانية خلال عام 2023.. الآفاق والمستقبل



أحمد السيد - باحث بوحدة الدراسات الأسيوية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دفعت الأحداث الإقليمية والدولية الراهنة العلاقات الروسية الإيرانية نحو مزيد من التقارب، واليوم بات هذا التقارب أحد أبرز الاتجاهات في السياسة الإقليمية والدولية، حيث تطورت العلاقات الروسية الإيرانية بشكل مكثف للغاية، وشملت العديد من قضايا التعاون على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والإنسانية بين البلدين. كما تسعى كل من روسيا وإيران إلى انتهاج سياسة خارجية مستقلة تُحقق المصالح الوطنية. وهذا يدفع كلا البلدين إلى التفكير في الحاجة إلى تسريع عملية التحول إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب. وبشكل عام، تنظر كل من موسكو وطهران إلى الاتجاهات الحالية في تطور النظام العالمي بطريقة مُماثلة وتتجهان نحو

التوازن والتشابه في وجهات النظر السياسية بين روسيا وإيران يعكس الرغبة في تعزيز التعاون والتحالفات في مواجهة التحديات العالمية.

في السياق ذاته، استمر التعاون والحوار الثنائي بين البلدين في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، مثل الأوضاع في الشرق الأوسط وملفات الأمن الإقليمي. كما أن التعاون السياسي يتطور بشكل أكثر نشاطًا، إذ تتقاسم روسيا وإيران عددًا من وجهات النظر المشتركة بشأن المشاكل العالمية. كما تم فرض عقوبات غربية على كلا البلدين، ونتيجة لذلك أصبحت الحرب ضد النظام المالي والاقتصادي الغربي على قمة جدول أعمال موسكو وطهران، وفي الوقت نفسه، يبحث البلدان عن سبل للتحايل على هذه العقوبات، مما يدفعهما نحو تعاون اقتصادي أوثق.

ثانيًا- على الصعيد الاقتصادي: زادت التبادلات

التجارية والاستثمارات المشتركة بين البلدين، حيث شهدت الشراكات الاقتصادية تطورات إيجابية. كما يتشارك البلدان في العديد من المشاريع الاقتصادية والتجارية، والتي تُعد خطوة مهمة نحو تحقيق التعاون المستدام والتنمية المشتركة في المستقبل. في الوقت ذاته تعكس العلاقات الاقتصادية بين روسيا وإيران التطورات السياسية بين البلدين، وينعكس ذلك على التبادل التجاري المهم بين البلدين في مختلف القطاعات، مثل الطاقة والزراعة والصناعات الثقيلة. كما تتعاون الدولتان في مجال الطاقة حيث تشتري إيران الوقود النووي وتتعاون مع روسيا في مجال الطاقة النووية. أيضًا هناك اهتمام متبادل في تعزيز الاستثمارات بين البلدين، وتوج ذلك بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية. كما أن هناك تعاونًا ثنائيًا في العديد من المشاريع خاصة في مجالات النقل والصناعة الثقيلة والبنية التحتية. كما يتعاون البلدان في مجال القطاع المصرفي لتطوير العلاقات المالية والاقتصادية. ومع تزايد العقوبات الدولية على إيران، تقوم روسيا بتوسيع التعاون الاقتصادي معها، مما يساهم في دعم الاقتصاد الإيراني.

أهداف مُشتركة. في الوقت ذاته، يواصل البلدان التعاون في مختلف المجالات. كما تتعاون البلدان في القضايا السياسية الإقليمية مثل الأزمات في منطقة الشرق الأوسط والمسائل الدولية المهمة.

في السياق ذاته، يعتمد مُستقبل العلاقات الثنائية بين روسيا وإيران على استمرار هذا التعاون المثمر والشراكة المستدامة بين البلدين. وقد تشهد العلاقات تطورات إيجابية تعزز التبادل التجاري والتعاون السياسي، وربما تشمل توسيع نطاق التعاون في مجالات أخرى أو تطوير الشراكات الاقتصادية والثقافية بين البلدين.

وفي هذا السياق، تأتي هذه الورقة لتركز على تحليل العلاقات الروسية الإيرانية خلال العام الحالي وتوقعات مُستقبل هذه العلاقات. كما ستتناول التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية بين البلدين. مع تقديم رؤية استشرافية لكيفية تطور العلاقات الروسية الإيرانية في المُستقبل القريب، وكيف ستؤثر هذه التطورات على الأوضاع الإقليمية والدولية.

أوجه التعاون بين روسيا وإيران

خلال العام الحالي، شهدت العلاقات الروسية الإيرانية تطورات سياسية واقتصادية وأمنية ملحوظة. كما أن التواصل المستمر بين روسيا وإيران على مختلف المستويات يُظهر التزامهما بالتعاون والتنسيق لكيفية التعاطي مع القضايا الإقليمية والدولية المشتركة، وهو أمر يعكس الرغبة في بناء علاقات ثابتة ومستقرة تخدم مصالح الطرفين وتساهم في الاستقرار الإقليمي والدولي. هذا ويُمكن التفرقة لأوجه التعاون الروسي الإيراني من خلال عدة أبعاد، منها:

أولًا- على الصعيد السياسي: يركز الحوار

السياسي الروسي الإيراني على تطابق أو تشابه مواقف البلدين بشأن مُعظم القضايا الإقليمية والدولية، ولا سيما بناء نظام عالمي مُتعدد الأقطاب يعتمد على القانون الدولي وتعزيز دور الأمم المتحدة في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة. وهذا

تنفيذه بسبب العقوبات الدولية، إلا أن رفع الحظر المفروض على توريد هذه الأنظمة لإيران في عام 2015 ساهم في تنفيذ العقد. كما قامت إيران بشراء وتوريد معدات عسكرية وتقنيات متقدمة أخرى من روسيا، مثل: معدات الإصلاح والتشخيص وأنظمة المراقبة اللاسلكية وأنظمة الاستخبارات الإلكترونية.

كما تمتد العلاقات العسكرية لتشمل أيضًا تحديث وتطوير أنواع مختلفة من الأسلحة والمعدات العسكرية، بما في ذلك قوارب الصواريخ والطرادات وتحديث الغواصات الروسية الصنع واقتناء دبابات جديدة والاهتمام بالطائرات الحربية والمروحيات. فيما يتعلق بالتعاون في مجال الفضاء، فقد تعاونت روسيا مع إيران في تطوير وإطلاق مركبة فضائية من نوع Soyuz-2.1b، التي تحمل مدارية خاصة بالاستشعار عن بُعد وتم تنفيذها من قاعدة «بايكونور» الفضائية. هذه الاتفاقات والتعاونات العسكرية تُظهر التزامًا قائمًا على الاتفاقات القانونية، وتشير إلى وجود تعاون مستقبلي واسع النطاق بين البلدين في هذا القطاع.

مشروع "الممر الشمالي الجنوبي"

يُعد مشروع "الممر الشمالي الجنوبي" أحد أهم المشروعات التي تسعى روسيا وإيران منذ عقود لتنفيذه، وهو مشروع تجاري ولوجستي يهدف إلى تنشيط التجارة وتبادل البضائع بين إيران وروسيا والدول الواقعة على الطريق بين الشمال والجنوب. ويشمل المشروع تطوير البنية التحتية للموانئ والطرق وخطوط السكك الحديدية بين إيران وروسيا ودول آسيا الوسطى. كما يهدف إلى تأمين طرق برية بديلة لتصدير واستيراد البضائع ما بين شرق آسيا وأوروبا، دون المرور عبر مياه الخليج.

وقد بدأ العمل على المشروع رسميًا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تم الإعلان عن المشروع لأول مرة في عام 2000 بين إيران وروسيا لتنشيط التجارة بينهما، وفي عام 2001

ثالثًا- **على صعيد التجارة:** بلغ حجم التجارة الثنائية في نهاية عام 2022 أكثر من 350 مليار روبل روسي، كما زاد هذا الرقم بنسبة 30% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023. هذا وتقوم روسيا بتوريد عدد كبير من المنتجات إلى إيران منها: الحبوب، والبذور الزيتية، والخشب، والمواد الكيميائية غير العضوية، والمعدات الهندسية، والورق، والكرتون، والفواكه، ومنتجات الألبان، والبلاستيك، ومنتجات المعادن الحديدية، ومواد البناء، والحجر، ومنتجات السباكة. في أكتوبر 2023، اتفقت روسيا وإيران على إلغاء الرسوم الجمركية على واردات البضائع من البلدين، على أن يتم ذلك حلول مارس 2024.

رابعًا- على الصعيد الأمني: تتمتع العلاقات الروسية الإيرانية ببعث استراتيجي وتعاون واسع النطاق. تشمل هذه العلاقات التعاون في مجالات الأمن الإقليمي والدولي، وخاصة فيما يتعلق بالشئون الإقليمية في الشرق الأوسط والتحديات الأمنية المشتركة.

كما تعزز العلاقات الأمنية بين البلدين التعاون في مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة، وتتضمن تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية. كما تركز على التعاون في مجال الدفاع وتبادل التكنولوجيا العسكرية.

ومن الجدير بالذكر أن البلدين يشاركان في منتدى شنغهاي للتعاون، الذي يعتبر منصة مهمة لتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء، مما يساهم في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي. وكانت روسيا قد أيدت انضمام إيران إلى منظمة شنغهاي للتعاون، وفي يوليو 2023، أصبحت إيران عضوًا كامل العضوية.

خامسًا- التعاون في المجال العسكري: يُظهر

التعاون العسكري الفني بين روسيا وإيران تطورًا كبيرًا وتعاونًا قائمًا على الاتفاقات القانونية الدولية. وقد تم توقيع اتفاقيات لتزويد إيران بأنظمة صواريخ مضادة للطائرات من طراز S-300، ورغم تعليق

لتجاوز هذه التحديات وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية لهذا الممر.

إذا تم تنفيذه، فمن المرجح أن يكون لهذا الممر تأثير كبير على العلاقات الثنائية بين روسيا وإيران. من الممكن أن يعزز هذا المشروع التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين ويسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي. ومن المحتمل أيضًا أن يكون له تأثير إيجابي على الاستقرار الإقليمي والأمن إذا تم تنفيذه بشكل فعال.

في المُجمل، فإن هذه العلاقات تشكل جزءًا مهمًا من الشراكة الاستراتيجية بين روسيا وإيران، كما تعكس عمق العلاقات الثنائية بين البلدين والرغبة المتبادلة في تعزيز التعاون في العديد من المجالات المختلفة. كما تحمل في الوقت ذاته أهمية كبيرة للطرفين وللمنطقة بشكل عام. كما تلعب هذه العلاقات دورًا حيويًا في الحفاظ على الاستقرار والأمن في مناطق متعددة، بما في ذلك القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

تأثير التقارب الروسي الإيراني على الأوضاع الإقليمية والدولية

إن تطورات العلاقات الروسية الإيرانية قد تلعب دورًا حاسمًا في الديناميات الإقليمية والدولية، على سبيل المثال:

الأمن الإقليمي: على الصعيد الإقليمي فإن تقارب العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين قد يؤثر على توازن القوى في المنطقة، مما قد يثير قلقًا في الأوساط الدولية ويؤدي إلى تغييرات في توجهات السياسة الإقليمية.

النفوذ الجيوسياسي: على الصعيد الجيوسياسي فإن تعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري بين روسيا وإيران قد يزيد من تأثيرهما في مناطق الصراعات وبالتالي التأثير على المصالح الجيوسياسية خاصة في مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وقّعت البلدان اتفاقية إطارية للتعاون في مجال النقل واللوجستيات. وبدأ العمل على تطوير مرافق النقل والموانئ منذ عام 2002 بشكل تدريجي. وفي عام 2014 وقعت إيران وآسيا الوسطى وروسيا اتفاقية لتشجيع التجارة عبر المشروع. وواصل المشروع التوسع والنمو منذ ذلك الحين ليشمل مزيدًا من البنية التحتية والخدمات عبر المنطقة. وفي المجمل يمكن القول إن المشروع بدأ نشاطه الفعلي في أوائل الألفية الثانية 2000-2002م.

أهمية المشروع: يبقى مشروع "الممر الشمالي - الجنوبي" هو الهدف الأكبر الذي تسعى روسيا وإيران لإتمامه، وهذا الممر يُشير إلى المسار الذي سيمتد عبر إيران ويمتد شمالًا باتجاه روسيا. وهذا الممر يعتبر مهمًا للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. في السياق ذاته، يُعتبر تطوير هذا الممر تحديًا استراتيجيًا للبلدين، فهو يعزز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بينهما ويُسهم في تعزيز الروابط الاقتصادية واللوجستية بين منطقة الشرق الأوسط وأوروبا.

كما أن تطوير هذا الممر يمكن أن يقلل من تكاليف وزمن الشحن بين البلدين، مما يعزز التجارة والتبادل الاقتصادي بينهما وبين الدول المجاورة. ويمر هذا الممر بشبكة النقل البري والبحري والسكك الحديدية والطرق السريعة، مما يعزز الاتصالات اللوجستية ويسهل حركة البضائع والبضائع عبر الحدود.

أبرز التحديات: لكن هذا المشروع يواجه بعض التحديات مثل التحديات المرتبطة بالجوانب الأمنية والاقتصادية والسياسية، ولم يتم تنفيذ الممر الشمالي-الجنوبي بشكل كامل حتى الآن، لكن توجد بعض الجهود والمحادثات بين البلدين لتطوير هذا الممر. ومن المهم أيضًا أن نعرف أن هناك العديد من التحديات الهندسية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي تُواجه هذا المشروع، بما في ذلك القيود الدولية والعقوبات والتوترات الجيوسياسية في المنطقة. وهو الأمر الذي يتطلب تعاونًا وتنسيقًا وثيقًا

ممرات النقل مثل الممر الشمالي الجنوبي، الأمر الذي من شأنه أن يعزز العلاقات الاقتصادية بينهما.

على الصعيد العسكري التقني، يمكن لروسيا وإيران مواصلة التعاون في مجال توريد الأسلحة والمعدات العسكرية. ولا يمكن أن يشمل ذلك توريد أنظمة الأسلحة الحديثة فحسب، بل سيشمل أيضًا التدريب والتطوير المشترك.

أخيرًا، ومع تزايد التحديات الإقليمية والدولية، من المتوقع أن يكون للتعاون الروسي الإيراني دور مهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي وتحقيق المصالح المشتركة للبلدين. لكن تجدر الإشارة إلى أن مستقبل العلاقات الروسية الإيرانية سيعتمد على كيفية التعامل مع التحديات والفرص التي قد تظهر مستقبلاً وكيف تقوم البلدان بتطوير الآليات للتعامل مع هذه الأوضاع المتغيرة.

العلاقات الدولية: في مجال العلاقات الدولية، يمكن أن تؤثر هذه العلاقة المتزايدة بين البلدين على ديناميات السياسة الدولية، مع إمكانية تشكيل تحالفات جديدة أو تعزيز التوازنات الجيوسياسية الحالية، خاصة مع انضمام إيران بشكل رسمي في عام 2023، لكل من «منظمة شنغهاي للتعاون» و«كتل بريكس».

القضايا الإنسانية: يمكن أن يؤدي التعاون بين البلدين في مجالات مثل الطاقة والتجارة إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، مما يؤدي إلى زيادة الاستقرار أو الاضطرابات اعتمادًا على كيفية تنفيذ هذه الاتفاقات وسبل التعاون المشترك.

في السياق ذاته، فإن تطور العلاقات الروسية الإيرانية يجري في سياق تشابك العديد من المصالح الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، مما يجعل تأثيره على الأوضاع الإقليمية والدولية مرتبًا بشكل وثيق بالتطورات المستقبلية والمستجدات الدولية.

توقع مُستقبل العلاقات الروسية الإيرانية

وفي محاولة استشراف العلاقات الروسية الإيرانية خلال عام 2024، فيتوقع أن تستمر العلاقات بين روسيا وإيران في التطور في اتجاهات مختلفة. ومن المتوقع أيضًا أن يستمر تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، منها:

على الصعيد السياسي، من المرجح أن يستمر الاتجاه نحو الدعم المتبادل، خاصة في سياق التغيرات الجيوسياسية على الساحة الدولية وضغوط العقوبات من الدول الغربية. الأمر الذي سيدفع البلدين نحو تعزيز العلاقات الدبلوماسية والعمل المشترك بشأن العديد من القضايا العالمية والإقليمية.

على الصعيد الاقتصادي، ستعمل روسيا وإيران على تعميق التعاون بينهما، وخاصة في المجالات التي يكمل كل منهما الآخر. ويمكن أن يشمل ذلك تعزيز التجارة والاستثمار في المشاريع المشتركة وتطوير

4. إيران وأفريقيا: مؤشرات التقارب المتصاعد خلال عام 2023



د. أحمد أمل - رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 أبدت السياسة الخارجية الإيرانية اهتمامًا بالتقارب مع الدول الأفريقية، وذلك لأسباب عديدة على رأسها القرب الجغرافي، والعلاقات التاريخية الممتدة، والروابط الدينية والثقافية. ومما زاد من أهمية الحضور في أفريقيا كأولوية للسياسة الخارجية الإيرانية المكانة المتنامية للدول الأفريقية ككتلة تصويتية كبيرة في الأمم المتحدة. ومع تعقد علاقات إيران بالولايات المتحدة، ودخولها في طور من أطوار العزلة، ازدادت أهمية العلاقات مع الدول الأفريقية كوسيلة استراتيجية ضامنة للتخفيف من وطأة العقوبات الدولية المتصاعدة.

وعلى امتداد فترة زادت على العقود الأربعة بدأت العديد من الملامح الرئيسية للتوجهات الإيرانية تجاه أفريقيا في التبلور على نحو واضح، على رأسها منطلق الاهتمام المزدوج، فبينما تحرص إيران على إقامة

شهدت مرحلة من الانقطاع استمرت 11 عامًا لأسباب عديدة تتعلق بتنامي الضغوط الدولية على الدول الأفريقية من أجل الحد من علاقاتها مع إيران في ظل وقوعها تحت طائلة ضغوط تقودها الولايات المتحدة بسبب برنامج إيران النووي، وبرنامجها الصاروخي، وانخراطها في تأجيج صراعات دول جوارها في الشرق الأوسط.

لكن شهر يوليو من عام 2023 شهد تحولًا لافتًا من خلال الجولة الأفريقية التي قام بها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في أفريقيا والتي شملت كلاً من كينيا وأوغندا وزيمبابوي. وقد أبدت الخارجية الإيرانية اهتمامًا كبيرًا بإبراز هذه الزيارة باعتبارها نقطة انطلاق جديدة للعلاقات الإيرانية مع الدول الأفريقية التي اعتبرت الخارجية الإيرانية مهمة بشكل جاد بتطوير علاقاتها مع إيران سياسيًا واقتصاديًا. وقد وقع اختيار إيران على الدول الثلاث لأسباب متباينة، حيث تشكل كينيا شريكًا اقتصاديًا بارزًا في ظل ارتباط البلدين بممرات ملاحية بحرية مباشرة بحكم التقارب النسبي للموقع الجغرافي. كما ساهم متغير القيادة في تيسير حسابات كل من أوغندا وزيمبابوي في استقبال الرئيس الإيراني في ظل التوترات الممتدة التي تجمع يوري موسيفيني بالدول الغربية، وفي ظل استمرار الرئيس الزيمبابوي إيمرسون مانانجا جوا على نهج سلفه روبرت موجابي في السياسة الخارجية. لكن يظل من اللافت ملاحظة أن كلاً من كينيا وأوغندا كانتا محطتين رئيسيتين في زيارة محمد جواد ظريف وزير الخارجية السابق في عام 2014، مما يؤشر لصعوبة حقيقية تواجهها إيران في توسيع نطاق علاقاتها الأفريقية على المستوى السياسي.

استعادة العلاقات الدبلوماسية مع السودان

كانت السودان نقطة الولوج الرئيسي لإيران إلى القارة الأفريقية وذلك منذ بداية التقارب على المستوى السياسي خلال فترة تولي الصادق المهدي رئاسة الوزراء في أعقاب انتخابات 1986 والذي تبني

علاقات مع الدول الأفريقية كهدف أصيل مباشر، تزداد أهمية القارة الأفريقية في الحسابات الاستراتيجية الإيرانية في ظل الحضور المكثف فيها لعدد من القوى الدولية المناوئة والإقليمية المنافسة لإيران، ما يجعل القارة الأفريقية ساحة ملائمة للمواجهة دون تحمل أضرار كبيرة.

كذلك، أبدت إيران في أفريقيا اهتمامًا واضحًا بتوظيف البعد الديني والمذهبي عبر مد الجسور مع المكونات الشيعية في أفريقيا، وذلك من أجل تعزيز سردية استناد العلاقات بين الجانبين لجذور تاريخية عميقة تم فيها توظيف انتشار مجموعة الأفرو-شيراز في جزيرتي زنبار وبمبا وبعض مناطق الساحل الشرقي للقارة الأفريقية. وعلى جانب آخر اتسم الحضور الإيراني بالمرونة والانتقائية وذلك من خلال تغيير نقاط الارتكاز والمواقع المفضلة والحلفاء الأفارقة من فترة لأخرى، وكذلك تغيير الأدوات المستخدمة من فترة لأخرى وذلك لضمان تحقيق أكبر قدر من الأهداف والعوائد.

وعلى الرغم من تعدد غلبة هذه السمات العامة على العلاقات الإيرانية الأفريقية لعقود، إلا أن عام 2023 شهد عددًا من التطورات الرئيسية التي يمكن أن تساهم في تغيير مسار العلاقات بين الجانبين مستقبلاً، وتتمثل أبرز مظاهر تطور العلاقات بين إيران وأفريقيا خلال العام في:

عودة الزيارات الرئاسية الإيرانية لأفريقيا

اتسم الحضور الإيراني في أفريقيا بقدر من التذبذب وعدم السير بوتيرة منتظمة، فمنذ تأسيس الجمهورية الإسلامية عام 1979 لم تشهد العلاقات مع أفريقيا الكثير من مظاهر التسييس، وإن كانت مؤشراتنا تعكس تقدماً مطردًا، لكن زيارة أكبر هاشمي رفسنجاني للسودان في عام 1991 شكلت نقطة بداية لممارسة دأب عليها الرؤساء الإيرانيون وتنامت بوضوح في ولاية خليفته محمد خاتمي ومحمود أحمد نجاد. إلا أن الزيارات الرئاسية الإيرانية لأفريقيا

والهند والصين وجنوب أفريقيا، والذي بات يسير بخطوات متسارعة في تعزيز التكامل بين أعضائه. وقد شهدت قمة التجمع التي عقدت في أغسطس 2023 في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا تحولاً مهماً تمثل في اتخاذ التجمع قراراً بتوسيع عضويته بقبول طلبات الالتحاق المقدمة من عدد من الدول التي شملت مصر والسعودية والإمارات وإيران وإثيوبيا.

ويسمح قرار توسيع العضوية لإيران بالاشتراك مع ثلاث من الدول الأفريقية الرئيسية في عضوية تجمع دولي ينتظر أن تتزايد أهميته اقتصادياً وسياسياً في المستقبل القريب وهم مصر وإثيوبيا كأعضاء جدد وجنوب أفريقيا كعضو أقدم في التجمع. ومما يزيد من أهمية عضوية إيران في تجمع بريكس في تعزيز علاقاتها بالدول الأفريقية التحولات التي يشهدها جدول أعمال التجمع بعد أن خصص قمته الأخيرة لبحث قضايا تعزيز علاقة دول التجمع بأفريقيا، خاصة مع مشاركة عدد كبير من القادة الأفارقة في القمة الأخيرة، وتخصيص عدد من الفاعليات الممتدة حتى الربع الثالث من عام 2024 لبحث مسارات تعزيز العلاقات مع أفريقيا.

وختامًا، فقد شهد عام 2023 ثلاثة تحولات رئيسية على مستوى العلاقات الإيرانية الأفريقية تمثلت أبرزها في قيام الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بجولة شملت ثلاث دول أفريقية بعد انقطاع لهذه الزيارات لأكثر من عقد. هذا بجانب استعادة العلاقات الدبلوماسية بالسودان وهي واحدة من أكثر الدول التي ربطتها بإيران علاقات وثيقة في فترات سابقة، فضلاً عن اكتساب إيران عضوية تجمع بريكس لتجتمع مع مصر وإثيوبيا وجنوب أفريقيا في منظمة دولية واحدة معنية بالتكامل الاقتصادي كأولوية لتعزيز التوازن في النظام العالمي. هذه التطورات المهمة يمكن أن تشكل قاعدة للمزيد من التطور في علاقة إيران بالدول الأفريقية خلال عام 2024 في ظل ما يرجوه الجانبان من عوائد من تطور هذه العلاقات بعد سنوات من التراجع بفعل متغيرات دولية.

توجهًا مباشرًا للتقارب مع إيران. وبعد تولي نظام الإنقاذ الحكم عام 1989 شهدت العلاقات السودانية الإيرانية تطورات مهمة على مستويات عديدة شملت التعاون العسكري بأبعاده المتعددة كالتصنيع الدفاعي والتعاون في مجال ترتيبات أمن البحر الأحمر، هذا بجانب التعاون الاقتصادي المطرد خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين. لكن بعد واقعة الاعتداء على السفارة السعودية في طهران عام 2016، أعلنت الحكومة السودانية قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران.

لكن مع تراجع الاستقطاب الإيراني السعودي بداية من مارس 2023 على إثر الاجتماع الذي استضافته العاصمة الصينية بكين بين مساعد العياني وزير الدولة ومستشار الأمن الوطني في السعودية وعلي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، بدأت العديد من مظاهر التقارب الإيراني السوداني في التواتر، وعلى رأسها عقد لقاء بين وزير الخارجية السوداني المكلف علي الصادق ووزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في العاصمة الأذربيجانية باكو في يوليو 2023، وذلك وصولاً إلى إعلان الخارجية السودانية استئناف العلاقات بين البلدين رسميًا في أكتوبر من العام ذاته. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تصور قدرة لإيران لإحراز مكاسب آنية من التقارب مع السودان في ظل ما تشهده الأخيرة من صراع محتدم بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، تظل عودة العلاقات الدبلوماسية مع السودان تشكل مظهرًا من مظاهر التحسن النسبي في العلاقات الإيرانية الأفريقية.

اكتساب صفة العضو في تجمع بريكس

مع تزايد المشكلات الناجمة عن مركزي الدور الأمريكي عالميًا، سياسيًا واقتصاديًا، يزداد عدد الدول ذات الاهتمام بصياغة نظام دولي أكثر توازنًا عبر آليات عديدة تتخذ جميعها من التجمعات متعددة الأطراف منطلقًا لها. ومن بين أبرز هذه التجمعات يظهر تجمع بريكس الذي يجمع البرازيل وروسيا

استمرار الأزمات المحلية وتحول في السياسة الخارجية: الإعلام الإيراني في عام 2023



علي عاطف - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لم تشهد أغلب ملفات السياسة الداخلية الإيرانية تحولًا جوهريًا خلال 2023 باستثناء قضية الحجاب الإجباري حينما عادت أغلب وحدات «شرطة الأخلاق» إلى شوارع إيران خلال شهر يوليو الفائت. حيث ظلت ملفات التضخم الاقتصادي والإسكان والبطالة والرواتب والمعاشات

الداخلية والخارجية على مدار عام 2023، وذلك من خلال منظور التيارات الداخلية السياسية الإصلاحية والمحافظلة إلى جانب الحرس الثوري الذي يُعد في الواقع قوة ضاربة في مجال السياسة الإيرانية، خاصة على المستوى الخارجي.

أولاً- القضايا الداخلية:

خلال العامين الماضيين اللذين تولى فيهما الرئيس الإيراني المحافظ، إبراهيم رئيسي، السلطة في إيران، حدث تحولاً على المستوى الداخلي في إيران فيما يخص تناول التيارات السياسية للأحداث والملفات الداخلية في البلاد. لذا نجد أن التيار الإصلاحية في إيران خلال عام 2023 عارض كثيراً من سياسات الحكومة المحافظة الحالية على المستوى المحلي والتي من بينها ملفات التضخم والبطالة والإسكان.

ومع ذلك، تنبغي الإشارة إلى أن هناك قضايا بعينها تقل فيها حدة انتقادات الإصلاحيين للحكومة المحافظة في إيران وعلى رأسها ملف الحجاب الإجباري وما يتصل به من عودة "شرطة الأخلاق" إلى الشوارع في طهران.

وفيما يلي عرض لكيفية تناول وسائل الإعلام الإيرانية المحلية التابعة للتيارات المختلفة في إيران للسياسة المحلية في البلاد خلال عام 2023.

1. نمو التضخم الاقتصادي كأبرز ملف محلي في إيران خلال العام:

على المستوى المحلي، شكلت قضية التضخم وارتفاع الأسعار في إيران محوراً رئيسياً لاهتمامات مختلف وسائل الإعلام في إيران خلال عام 2023، سواء التابع للتيار الإصلاحية أو المحافظ.

فطبقاً لتقديرات البنك المركزي الإيراني خلال العام، وصل معدل التضخم في إيران في شهر أكتوبر 2023 إلى أعلى مستوى له في 22 شهراً، كما أوضح

ومشكلات استعادة الأموال من المصارف والبنوك قائمة في إيران خلال هذا العام في ظل توجه موازٍ من الدولة الإيرانية للتعامل معها في الوقت نفسه.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لإيران، فقد شهد عام 2023 تحولاً بارزاً في العلاقات الإقليمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية مع عدد لا بأس به من الدول في منطقة الشرق الأوسط لم يوقفه سوى اندلاع الصراع مع إسرائيل في قطاع غزة في شهر أكتوبر وحتى الآن. وعلى سبيل المثال، مرت العلاقات الإيرانية السعودية بمنعطف تاريخي خلال العام كانت انطلاقته في شهر مارس حينما توصلت المملكة العربية السعودية مع إيران إلى اتفاق في بكين برعاية صينية لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد حوالي 7 أعوام من القطيعة.

وعلى نهج مماثل، سارت العلاقات بين إيران والإمارات العربية المتحدة خلال عام 2023، حيث طوّر البلدان من علاقتهما في مجالات أخرى بعد استعادة العلاقات الدبلوماسية.

وفي الوقت نفسه، حاولت إيران -ولا تزال- التوصل إلى اتفاقات شبيهة مع بعض الدول العربية الأخرى وعلى رأسها مصر لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل.

ودولياً، لم نشهد خلال عام 2023 تقدماً ملحوظاً في ملفات حيوية تخص السياسة الخارجية الإيرانية، مثل: الملف النووي والعلاقات الإيرانية الغربية بوجه عام. ومع ذلك، فعلى الجانب الآخر، رأينا خطواتٍ إلى الأمام فيما يخص العلاقات الإيرانية مع روسيا والصين وانضمام إيران إلى منظمات دولية اقتصادية كبرى، مثل: منظمة "شنغهاي" و"بريكس"، وهو ما يمثل التطور الإيجابي الأبرز في مجال العلاقات الدولية الإيرانية خلال عام 2023 إلى جانب الانفراجة في العلاقات الإقليمية.

وفي ضوء ذلك، نتطرق فيما يلي لكيفية تناول وسائل الإعلام الإيرانية للأحداث والقضايا الإيرانية

موقع "إيكو إيران" أن نسبة التضخم السنوية في البلاد في الشهر نفسه قد بلغت 54.8%. وتستند هذه الإحصاءات بالأساس على جداول البنك المركزي الإيراني التي يجري عرضها بشكل منتظم على المحاكم والقضاء الإيراني لاحتساب الديون المتعطله والغرامة والمهر.

وحسب مركز الإحصاء الإيراني، فإن متوسط معدل التضخم في إيران بلغ في أكتوبر 45.5%، مما يعني أن المعدل الذي أعلنه البنك المركزي في طهران يُعد أكبر بـ 9.3 نقاط مئوية مقارنة بتقديرات مركز الإحصاء الإيراني. وعلى هذا النحو، فإن معدل التضخم النقطي في إيران قد ارتفع خلال الفترة (أغسطس - نوفمبر 2023) بحوالي 54.3%، حسب تقديرات البنك المركزي الإيراني. وتجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم النقطي يعني مقارنة أسعار مجموعة من السلع والخدمات في شهر معين بالأسعار نفسها خلال الشهر نفسه من العام السابق.

وقد تفاوتت روايات وسائل الإعلام المحلية في إيران ما بين المحافظين والإصلاحيين وأيضًا المنبثقة عن الحرس الثوري، فقد سعت وسائل الإعلام المحافظة التركيز على التطورات الإيجابية والأخبار التي تُظهر تفاؤلاً في هذا الملف.



وقتی منتهمان خسارت‌های برجام فرافکنی می‌کنند(خبر ویژه)

کد خبر: ۲۶۴۳۶۲

تاریخ انتشار: ۱۵ اردیبهشت ۱۴۰۲ - ۲۲:۰۹

سرویس کیهان « اخبار »

الف الف الف

صندوق بین‌المللی پول پیش‌بینی کرد

کاهش 7 درصدی تورم ایران در سال 2023

صندوق بین‌المللی پول با بررسی چشم‌انداز ۱۲ شاخص کلان اقتصاد ایران در سال ۲۰۲۲ پیش‌بینی کرد تولید ناخالص داخلی ایران افزایش، تورم و رشد نقدینگی کاهش یابد و ذخایر ارزی هم به بیش از 23 میلیارد دلار برسد.

به گزارش تسنیم، صندوق بین‌المللی پول در گزارشی موسوم به «چشم‌انداز اقتصاد منطقه‌ای: خاورمیانه و آسیای مرکزی» به بررسی چشم‌انداز اقتصادی 32 کشور منطقه از جمله ایران در سال 2023 پرداخته است. این نهاد بین‌المللی انتظار دارد اقتصاد ایران در سال جاری به طور کلی روندی مثبت و رو به جلو داشته باشد و از 12 شاخص مورد بررسی هفت شاخص وضعیت بهتری در این سال نسبت به سال قبل داشته باشند. بر اساس برآوردهای این نهاد بین‌المللی، اقتصاد ایران در سال 2023 رشد دو درصدی را تجربه خواهد کرد. ارزش اسمی تولید ناخالص داخلی ایران هم از رقم برآوردی 359 میلیارد دلار در سال 2022 با افزایش حدود 6 میلیارد دلاری در سال 2023 مواجه خواهد شد و به 368 میلیارد دلار خواهد رسید که بیشتر از متوسط سال‌های 2000 تا 2019 است. در این سال‌ها ارزش اسمی تولید ناخالص داخلی ایران به طور متوسط 360 میلیارد دلار بوده است. در سال 2022 نیز با وجود تحریم‌ها ارزش تولید ناخالص داخلی ایران 63 میلیارد دلار و در سال 2021 نیز 94 میلیارد دلار افزایش یافته بود. رشد 2 درصدی اقتصاد غیرنفتی

وعلى سبيل المثال، عنونت صحيفة "كيهان" المحافظة والتابعة لمكتب المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، تقريراً لها في عددها الصادر يوم 6 مايو 2023 بـ "انخفاض بنسبة 7% في التضخم بإيران خلال عام 2023" قالت خلاله: إن "صندوق النقد الدولي توقع، عبر التحقق من آفاق 12 مؤشراً رئيسياً للاقتصاد الإيراني في عام 2023، زيادة الناتج المحلي الإيراني وانخفاض التضخم والسيولة النقدية في إيران، علاوة على توقعه زيادة الاحتياطات النقدية من العملة الأجنبية إلى أكثر من 23 مليار دولار".

وعلى النهج نفسه، سارت وسائل الإعلام المالية للحرس الثوري فيما يختص طريقة تناول أزمة التضخم الاقتصادي في إيران. حيث إن وسائل إعلام الحرس غالبًا ما تتفق مع وجهات نظر وسائل الإعلام المالية للمحافظين في إيران فيما يتعلق بمختلف القضايا سواء المحلية والداخلية.

عكس | استأنها | هنر و رسانه | فرهنگ | دانشگاه | علم و پیشرفت | سیاست | اقتصاد | بین الملل | جامعه | اقتصاد | ۱۴۰۲-۵-۲۷ ۱۳:۲۳ | اقتصادی / اقتصاد کلان و بودجه

منضبط کردن بانکها به کاهش تورم و توقف خلق پول بیضابطه می‌انجامد

نائب رئیس اتاق بازرگانی ایران و روسیه گفت: دولت با اعمال سیاست انقباضی و کنترل رشد ترازنامه بانکها، جلوی خلق پول بیضابطه در سیستم بانکی را گرفته است و به دنبال انضباط مالی بانکهاست تا تأثیر آن را در کاهش نقدینگی و کنترل تورم مشاهده کند.



کامبیز میرکریمی در گفت‌وگو با خبرنگار اقتصادی خبرگزاری فارس درباره مازاد تراز حساب جاری اظهار داشت: کشور ایران در بسیاری از سال‌ها دارای مازاد تراز تجاری است اما بنا بر گفته رئیس کل بانک مرکزی مازاد تراز تجاری در سال ۱۴۰۱ به ۱۵ میلیارد دلار رسید.

ومثال على ذلك، قالت وكالة أنباء "فارس" المالية للحرس الثوري الإيراني في تقرير لها نُشر يوم 18 أغسطس 2023 تحت عنوان "تنظيم المصارف سيقود إلى تخفيض التضخم وإيقاف عملية استحداث الأموال" إن توجه حكومة إبراهيم رئیسی إلى تنظيم المصارف والبنوك سيساهم في حل أزمة التضخم، مضيفة، نقلًا عن الباحث الاقتصادي الإيراني "كامبیز ميركریمی"، أن الإحصاءات الرسمية الإيرانية تشير إلى "إيجابية الاحتياطات النقدية" في إيران وأن الدولة تسعى عن طريق تعزيز التجارة مع الخارج إلى ضبط الأسواق والمساهمة في تقييد التضخم.

كدام کشور بالاترين نرخ تورم را دارد؟! ايران در رتبه هفتم

بر اساس آخرين گزارش صندوق بين المللى پول، فهرستى از كشورهايى كه بالاترين نرخ تورم را ثبت كرده اند منتشر شده كه جاىگاه ايران در اين فهرست جالب توجه است.



وعلى النقيض من ذلك، انتقدت صحيفة "شرق" الإصلاحية نمو التضخم في إيران في تقرير لها نُشر في عدد يوم 30 نوفمبر حمل عنوان "أية دولة تحتل أعلى نسبة تضخم؟، إيران في المرتبة السابعة".

حيث قالت الصحيفة: إن أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي أظهر أن إيران تقع في المرتبة السابعة عالمياً عند الحديث عن نسبة التضخم، مشيرة إلى أنها تجيء بعد تركيا مباشرة. وأوضحت الصحيفة أن نسبة التضخم في إيران تبلغ 47%. وقد أرجعت الصحيفة هذه النسبة العالية إلى عدد من العوامل من بينها "العقوبات الدولية والإجراءات المالية" ذات الصلة، مما يؤثر على معجلات النمو الاقتصادي وتحسين الوضع المالي في إيران والرفاهية الاجتماعية، حسب الصحيفة.

شما در چه صورت به آینده زندگی در ایران امیدوار می‌شوید؟

- در هیچ شرایطی نمی‌توانم به آینده زندگی در این سرزمین امیدوار شوم
- اگر شاهد تغییرات اساسی و گسترده در سیستم حکمرانی (مثل رقابتهای واقعی حزبی، انتخابات آزاد، پاسخگویی مقامات و...) بشوم امیدوار می‌شوم
- اگر شاهد بهبود شرایط عمومی اقتصادی (مثل کاهش تورم و فرصتهای کاری و قدرت خرید و رفاه و...) بشوم به زیستن در این سرزمین امیدوار می‌شوم
- اگر شاهد بهبود شرایط عمومی اجتماعی (مثل سبک زندگی، کیفیت زندگی، آزادی‌های شخصی و اینترنت و...) بشوم امیدوار می‌شوم
- در هر صورت به آینده زندگی در این سرزمین امیدوارم

بل إن صحيفة "شرق" وعلى موقعها الإلكتروني قد طرحت استطلاعاً للرأي - لا يزال قائماً- تحت عنوان "ما هي الظروف التي تجعلكم متفائلين في الحياة داخل إيران؟". ووضعت الصحيفة 5 خيارات شملت "لا تفاؤل - تفاؤل شريطة إحداث تغييرات أساسية في ملفات بعينها مثل الحياة الحزبية والانتخابات وغيرها- تفاؤل بشرط إحداث تحول في الملف الاقتصادي تحديداً- تفاؤل شريطة حدوث تحول في الظروف المجتمعية مثل جودة المعيشة وطريقة الحياة والحريات- تفاؤل مطلق بالمستقبل).

وحسب الموقع نفسه، فقد استحوذ الخيار الأول هنا على نسبة 34.87%، بينما استحوذت الخيارات الأخرى على نسب أقل.

تسليط الضوء على استمرار مشكلة الإسكان ومحاولات حلها:

حاولت الحكومة الإيرانية برئاسة إبراهيم رئيسي في إيران إحداث تحول في أزمة الإسكان المحلية خلال عام 2023، وذلك من خلال بناء المزيد من الوحدات السكنية عن طريق القطاع العام أو من خلال التعاون مع القطاع الخاص.

وقد سلطت وسائل الإعلام الإيرانية خلال عام 2023 الضوء على هذه المحاولات، إلى جانب بحثها بشكل دقيق عن أسباب نمو هذه المشكلة، والتي أرجعتها أغلب وسائل الإعلام في إيران على اختلاف توجهاتها إلى تراجع القدرة الشرائية المحلية وارتفاع أسعار الوحدات السكنية نفسها، مما جعل كثيرًا من المواطنين غير قادرين على شرائها.

ومن جانبها، لم تستطع وسائل الإعلام المحافظة في إيران خلال العام تجاهل هذه الأزمة على الرغم من العلاقات بين مالكيها والساسة الحاليين في الحكومة المسيطرين على عملية صنع القرار. فقد سلطت هذه الوسائل الضوء على تفاصيل الأزمة، ولكنها لم تكتفِ بذلك، بل بحثت في أوجه حلها، ولكنها على أي حال لم تستطع تجاهل الأزمة.



ومثال على ذلك، أكد موقع "تابناك" الإيراني في نسخته الفارسية يوم 7 سبتمبر 2023 تحت عنوان "القرار الذي سيمنع ارتفاع أسعار المساكن" على أن الإحصاءات الحكومية تشير إلى ارتفاع أسعار المساكن بلا شك، ليس فقط خلال الأشهر الماضية أو عام 2023، بل حتى خلال الأعوام الماضية في المتوسط.

وأوضح الموقع أن ارتفاع أسعار المساكن يمكن ملاحظته بشكل أكبر داخل المدن الكبرى. وفي الوقت نفسه، تساءل الموقع متعجبًا بشأن أسباب ارتفاع أسعار الوحدات السكنية في إيران، قائلًا إنه إلى جانب العوامل الأخرى المشار إليها، فإن أحد أهم عوامل هذه الأزمة هي ما يُسمى بـ"تحديد قيود خدمية للمدن" بمعنى وضع وتعيين مساحات جغرافية بعينها للمدن لا يمكن أن تقام فيها خدمات صحية أو غيرها خارجها، مما قلص في الواقع من إمكانية التوسع في عمليات البناء داخل مختلف المدن الإيرانية سواء في المدن الكبرى أو الأطراف.

وأشار الموقع إلى أنه إذا لم يتم حل هذا الموضوع، فإن الأيام المقبلة قد تشهد "انفجارًا" في أسعار الوحدات السكنية.

وقد سارت المواقع التابعة للحرس الثوري على النهج نفسه، وإن كان من الملاحظ أنها لم تتطرق كثيرًا مثل بقية الصحف والمواقع الإلكترونية الناطقة بالفارسية في إيران إلى هذا الملف.

أما وسائل الإعلام الإصلاحية، فقد بحثت أيضًا في الأسباب الأساسية لأزمة الإسكان في إيران.



علی‌میراد فولادوند، بنیان‌گذار گروه دژان و شرکت ساختمانی قهندژ در گفت‌وگو با «دنیای اقتصاد» مطرح کرد

عبور از بحران مسکن با شهرک‌سازی

شماره روزنامه: ۵۷۹۳ تاریخ چاپ: ۱۴۰۲/۰۵/۱۴ شماره خبر: ۳۹۹۰۵۷۸ گروه: ویژه‌نامه

در ایران دهه‌هاست که اقتصاد به شدت متکی بر صنعت ساخت و ساز است و شهرداری‌ها هم آلوده این سیاست‌ها شده‌اند تا جایی که بیش از ۷۰ درصد از درآمد شهرداری‌ها از تراکم‌فروشی است که مستقیم ناشی از سیاست‌های بازار مسکن است. در دهه‌های اخیر هر زمان دولت‌ها با تحریم مواجه شده‌اند، وضعیت ناپایدار اقتصادی را از طریق بازارهای دلار، طلا و مستغلات (خصوصاً مسکن) جبران می‌کردند و می‌کنند. دوران طلایی بازار مسکن در دولت دوم احمدی‌نژاد بود که نتیجه آن گرانی مسکن و کاهش دسترسی مردم به مسکن بود.



ومثال علی ذلك، نشرت صحيفة "دنیای اقتصاد" الإيرانية في نسختها الفارسية تقریباً للكاتب "علي مراد فولادوند" يوم 5 أغسطس 2023 تحت عنوان "تجاوز أزمة الإسكان عن طريق بناء المدن الجديدة" تطرق فيه الكاتب إلى أن من أسباب تفاقم أزمة الإسكان في إيران خلال الفترة الماضية السياسة المالية البنكية وسياسة البلديات كذلك في التعامل مع هذا الملف، حيث إن الأخيرة تصر استمرار سياسة تقييد المساحة الجغرافية الخدمية مما يعني تقييد مساحات الأراضي.

ولكن الكاتب علي مراد قد تطرق إلى أسباب أخرى للأزمة قائلاً: إن انعدام العلاقات بين سوق الإسكان في إيران والخارج وعدم توافر استثمارات خارجية داخل إيران في هذا القطاع قد ساهم في تفاقم هذه الأزمة. كما أشار الكاتب إلى أن اعتماد الدخل الحكومي السنوي بشكل كبير على هذا القطاع قد شكّل عاملاً آخر رئيسياً في تأزمه، قائلاً: "يجب على الحكومة أن تعلم أن محاولة حل المشكلة الاقتصادية عن طريق الاعتماد على سوق الإسكان لعبة خطيرة للغاية على المستوى المجتمعي والسياسي والاقتصادي".

وبشكل إجمالي، أرجع الكاتب بالأساس أزمة الإسكان في إيران إلى فترة الرئيس الأسبق محمود أحمدی نجاد (2005 - 2013).

قبول ورفض داخلي لعودة "شرطة الأخلاق" وملف الحجاب الإجباري:

على الرغم من اتفاق طوائف كثيرة في التيارات السياسية المختلفة داخل إيران، ومن بينهم الموالون للحرس الثوري، على مسألة "ضرورة" عودة الوحدة الشرطية الإيرانية المعروفة باسم "شرطة الأخلاق" إلى

شوارع إيران، إلا أن هناك جماعات داخل كل تيار سياسي في إيران قد أبدت وجهات نظر معارضة لعودة "شرطة الأخلاق" إلى الشارع. وكان هؤلاء من بين المحافظين والإصلاحيين على حد سواء.

أما وسائل الإعلام المحافظة، فقد بررت عودة "شرطة الأخلاق" بسعي الحكومة لمنع حدوث توترات أمنية عامة مجددًا في الشارع ولحفظ "الآداب العامة".



وهذا ما ذهبت إليه صحيفة "فرهختگان" التابعة لمستشار المرشد الإيراني، علي خامنئي، في تقرير لها نُشر يوم 18 يوليو 2023 تحت عنوان "من اقترح عودة دوريات شرطة الأخلاق؟" حينما قالت إن السبب الرئيسي في عودة وحدات "شرطة الأخلاق" إلى الشارع في إيران يتمثل في "القلق من تكرار حوادث العام الماضي 2022 المأساوية، وهي حوادث وتوترات عامة لم تنساها العامة".

وأوضحت الصحيفة أن قرار عودة هذه الوحدة للشوارع كان بالأساس فكرة رئيس الجمهورية إبراهيم رئيسي ورئيس القضاء غلام حسين محسني. وأضافت "فرهختگان" أن عودة هذه الشرطة لم تكن فقط بطلب من المسؤولين، بل "بطلب من الناس" من أجل إيجاد الاستقرار في الشارع.

أما وسائل الإعلام التابعة للحرس الثوري، فلم يختلف نهجها في التعامل مع هذا الملف عن المحافظين. حيث بررت عودة وحدة الشرطة إلى الشارع بالرغبة في حفظ الأمن والآداب العامة.

وعلى النقيض من ذلك، انتقدت بعض وسائل الإعلام الموالية للإصلاحيين في إيران خلال عام 2023 عودة وحدة "شرطة الأخلاق" إلى الشارع، حيث لم تر أية ضرورة لعودتها، والتي يمكن أن تثير المشاكل مرة أخرى.

- سیاست
- گزارش
- جهان
- ورزش
- جامعه
- هنر و ادبیات
- اقتصاد
- اندیشه
- صفحه آخر

- « یک شورا و هزار داستان
- « بازگشت «بازرگانی» به ساختار اقتصاد ایران
- « چراغ سبزی یوتین به سرهنگ مو خاکستری
- « ۱۶۷ هزار هکتار بافت فرسوده خطرناک

راهاندازی بساط حاشیه‌سازی برای کشور

فاطمه راعی

مردم گمان می‌کردند پس از فاجعهای که پس از فوت مهسا امینی شکل گرفت، دیگر بساط رویکرد سلبی گشت ارشاد تا ابد از این سرزمین بر چیده شده است. چرا که این نهاد غیرقانونی به اندازه‌ای آثار سوء در کشور و افکار عمومی داشته است که ظهور دوباره آن با هیچ منطق و عقل سلیمی همخوانی ندارد. بررسی اظهارات مسوولان در ماه‌های گذشته هم نشان می‌دهد که هیچ مصوبه‌ای در خصوص راهاندازی گشت‌های ارشاد وجود نداشته و ندارد. پس از رخدادهای اعتراضی تابستان و پاییز ۱۴۰۱ و افتادن کشور به ورطه‌های خطرناک، کسی فکرش را نمی‌کرد دوباره جریان به فکر تکرار این اشتباهات باشد. شخصاً تصور می‌کنم، این حرکات مشکوک است و نوعی حاشیه‌افکنی در مسیر عادی و روتین کشور است. بسیاری از شهروندان ایرانی و زنان محببه و مردان دیندار این سرزمین، مخالف رویکردهای سلبی در مواجهه با مقوله حجاب و سایر گزاره‌های دینی هستند. اصل اساسی در مقولات دینی، افزایش آگاهی‌های دینی و شناخت بیشتر است. واقع آن است که اجبار در مقولات شرعی و عرفی باعث دوری بسیاری از جوانان و خانواده‌ها می‌شود. مقوله عفاف و حجاب دو موضوع کاملاً متفاوت است و باید تلاش شود افکار عمومی به سمت عفاف بیشتر و متانت افزون‌تر حرکت کند. از سوی دیگر حتی مراجع و علمای دینی هم نسبت به مقوله حجاب دیدگاه‌های متفاوتی را مطرح می‌کنند. بنابراین به کار بردن رویکردهای حداکثری در خصوص مقوله‌ای که دیدگاه واحدی در خصوص آن وجود ندارد، عاقلانه نیست.

وفي هذا السياق، انتقدت صحيفة "اعتماد" الإيرانية في عددها الصادر يوم 17 يوليو 2023 تحت عنوان "مد بساط الاضطرابات في البلاد" عودة "شرطة الأخلاق" في إيران قائلة: إن "الناس كانوا يعتقدون بعد وقوع حادثة وفاة مهسا أميني أن بساط الأداء السلبى لوحدة شرطة الأخلاق لن يعود للبلاد مرة أخرى"، واصفة هذه الوحدة الشرطية بأنها "غير قانونية، ولها انعكاس سلبى لدى الرأي العام الإيراني، مما يجعل عودتها أمرًا لا ينطبق مع أي منطق"، حسب تعبيرها.

بل إن الصحيفة ذهبت إلى أن "التحقق من تصريحات المسؤولين خلال الأشهر الماضية يُظهر أنه لم تكن هنالك أية موافقة فيما يخص عودة وحدات شرطة الأخلاق". وفتت الصحيفة إلى أن عودة هذه الوحدة "تُخاطر بتوريط" البلاد مرة أخرى في التوترات الأمنية الداخلية.

ثانيًا- القضايا الخارجية:

خلال عام 2023، انصب تركيز وسائل الإعلام الإيرانية فيما يخص السياسة الخارجية للبلاد على التحول البارز في العلاقات مع مجمل الدول العربية وخاصة العلاقات مع دول الخليج العربي وأبرزهم السعودية والإمارات، كما استحوذ مسار محاولات استعادة كامل العلاقات الدبلوماسية مع مصر والسودان ودول المغرب العربي على مساحة واسعة من اهتمامات وسائل الإعلام.

وعلى الرغم من إجماع أغلب التيارات السياسية والحرس الثوري في إيران على أهمية إحداث انفراجة في العلاقات مع الدول العربية، إلا أننا نجد في الداخل الإيراني بعض الخلافات في الرأي داخل التيارات السياسية بشأن استعادة العلاقات مع بعض الدول العربية، مثل انتقاد بعض الأصوليين لعودة العلاقات مع المملكة العربية السعودية بسبب خلافات الأعوام الماضية في المنطقة.

وعلى أي حال، نسلط الضوء فيما يلي على كيفية تناول وسائل الإعلام الإيرانية الناطقة بالفارسية خلال عام 2023 لأبرز ملفات السياسة الخارجية.

2. الاتفاق والاختلاف الداخلي إزاء التحول التاريخي في العلاقات مع المملكة العربية السعودية:

شهدت العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي تحولاً بارزاً خلال عام 2023 نتج عنه عودة العلاقات بين إيران والسعودية ومسعى طهران لاستعادتها أيضاً مع عدد آخر من الدول الخليجية من بينها البحرين.

ويمكن القول إن الانفراجة التي جرت في العلاقات السعودية الإيرانية خلال عام 2023 شكلت الملف الأبرز فيما يخص توجهات السياسة الخارجية الإيرانية خلال ذلك العام. وعلى الرغم من اتفاق المؤسسة الحاكمة في إيران وبيت المرشد علي خامنئي على أهمية عودة العلاقات مع السعودية، فإننا نجد بعض الآراء غير الأصولية غير المتوافقة مع التيار العام والتي انتقدت توجه طهران لاستعادة العلاقات مع الرياض.



14 فروردین 1402، 12:38

اقتصاد / صنعت و معدن و تجارت

مهر بررسی کرد؛

اثرات بهبود روابط ایران و عربستان در اقتصاد



شناخت دیپلماسی اقتصادی عربستان به عنوان مهمترین رقیب ایران و کشوری که ممکن است در صورت فرجام یافتن مذاکرات ایران با آن، به بازاری مهم در محیط همسایگی بدل شود ضرورت دارد.

وعلى سبيل المثال، نجد وكالة أنباء "مهر" الإيرانية شبه الرسمية تنشر تقريراً مهمًا في 3 أبريل 2023، بعد أيام قليلة من اتفاق السعودية وإيران في الصين في 10 مارس من العام نفسه، تحت عنوان "النتائج

الاقتصادية لتحسن العلاقات الإيرانية السعودية” تطرقت فيه بشكل صريح إلى أحد جوانب توجه إيران لاستعادة العلاقات مع الرياض، وهو الجانب الاقتصادي.

فقد قالت الوكالة إن «السعودية دولة يمكن حال انتهاء المفاوضات بينها وبين إيران أن تتحول إلى سوق مهم في الجوار الإيراني»، ولعل هذا كان أحد الأهداف الرئيسية لإيران من وراء السعي لاستعادة العلاقات مع السعودية. وتضيف الوكالة قائلة: إن «السعودية دولة نفطية مهمة وأهم منافس إقليمي لإيران، وقد طرحت السعودية خطة 2030، والتي طبقاً لها فإن السعودية طرحت مفهومًا جديدًا للدبلوماسية الاقتصادية وتقوم بتطبيقه بالتدريج في الوقت الراهن».

وأوضحت «مهر» أن السعودية واحدة من أهم دول مجلس التعاون الخليجي وأن رؤية 2030 التي ترمي إليها تركز على مسألة التجارة والاقتصاد، لذا فإن إيران يمكن أن تستفيد من التجارة مع السعودية، حسبما يرى التقرير، وأن تقوم الطبقة التجارية الإيرانية بالاستثمار في السعودية.

وقد أشارت وسائل إعلام أخرى إلى أن من بين مزايا عودة العلاقات مع السعودية «التفاف إيران على عمليات تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع دول أخرى في المنطقة»، حسبما اتفقت عدة وسائل إعلامية وكتاب إيرانيون.

وعلى الرغم من ذلك، فإن وسائل الإعلام التابعة للحرس الثوري الإيراني قد أبدت وجهات نظر متحفظة وبشكل ملحوظ إزاء انفتاح العلاقات مع السعودية. فقد أشار كُتاب ومواقع إلكترونية وصحف موالية للحرس إلى ملفات وقضايا الخلاف بين السعودية وإيران خلال السنوات الماضية، وقال بعضهم إنها لم تنتهِ وأشار البعض الآخر إلى أن هناك «قضايا لم تتم تسويتها بعد»، مما دفع وسائل إعلام موالية للحرس إلى إعلان معارضتها للاتفاق مع السعودية.

خوشید، هر روز از مشرق طلوع می‌کند...

مشرق

شنبه ۲۱ آذر ۱۴۰۲ - Dec 12 2023

خانه سیاست فرهنگ و هنر اقتصاد جهان ورزش جنگ نرم جهاد و مقاومت شبکه‌های اجتماعی دفاع و امنیت جامعه عکس و فیلم دیدگاه پوندها

کد خبر: 1472369 تاریخ انتشار: ۲۰ آسند ۱۴۰۲ - ۱۱:۵۷ نظر ۱۷۸ چاپ

سیاست

مشرق بررسی می‌کند/

چرا براندازان پس از توافق ایران با عربستان در افق محو شدند؟/ ۷ نکته درباره توافق با دولت سعودی که باید بدانید!



بزرگ‌ترین بازنده این توافق رژیم صهیونیستی است، نتایج ضربه سختی دریافت کرد و علامت آن در سخنان مقامات امنیتی این رژیم جعلی قابل دریافت است.

سرویس سیاست مشرق- روز گذشته مساعد محمد بن العیاب در کنار دریای شمانی ایستاده و با یکدیگر عکس یادگاری گرفتند، انتشار این تصویر همراه با صدور یک بیانیه تفاهم گره مذاکرات میان تهران و ریاض را بازکرده است.

مذاکره‌کننده ارشد سعودی پس از پایان دور ششم از گفتگوهای محرمانه میان ایران و عربستان در یک اطلاعیه نوشته است که به‌زودی سفارتخانه‌های دو کشور ظرف دو ماه آینده بازگشایی شده و توافقات امنیتی، علمی، فرهنگی، صنعتی و تجاری که حدود ۲۵ سال قبل امضا شده بود، دوباره احیا خواهد شد.

در سیاست عربستان مساعد العیاب به‌عنوان یک نیروی کهنه‌کار امنیتی شناخته می‌شود او فرزند محمد العیاب معمار سازمان استخبارات سعودی بوده و عضو دائم مذاکره‌کننده ارشد هیئت سعودی برای حل‌وفصل بحران میان برادران عربی (قطر، امارات و عربستان) نیز بوده است. مساعد العیاب همچنین از مؤسسان مرکز جهانی گفتگوی بین ادیان ملک عبدالله نیز هست، انتخاب او به‌عنوان مسئول مذاکرات میان ایران و عربستان نشان از مدل و رویکرد ریاض در برخورد با تهران نیز دارد.

استان: تهران

اذن صبح ۰۵:۳۴
طلوع آفتاب ۰۷:۰۴
اذن ظهر ۱۱:۵۸

قیمت‌های پیشنهادی امروز

- قیمت کتاب کنکور با تخفیف
- قیمت کتاب کمک درسی 1402
- قیمت امروز آهن آلات
- اخبار لحظه ای نوسانات بازار آهن
- گزارش روزانه بازار آهن و فولاد
- مجله اینترنتی آهن آلات

قیمت

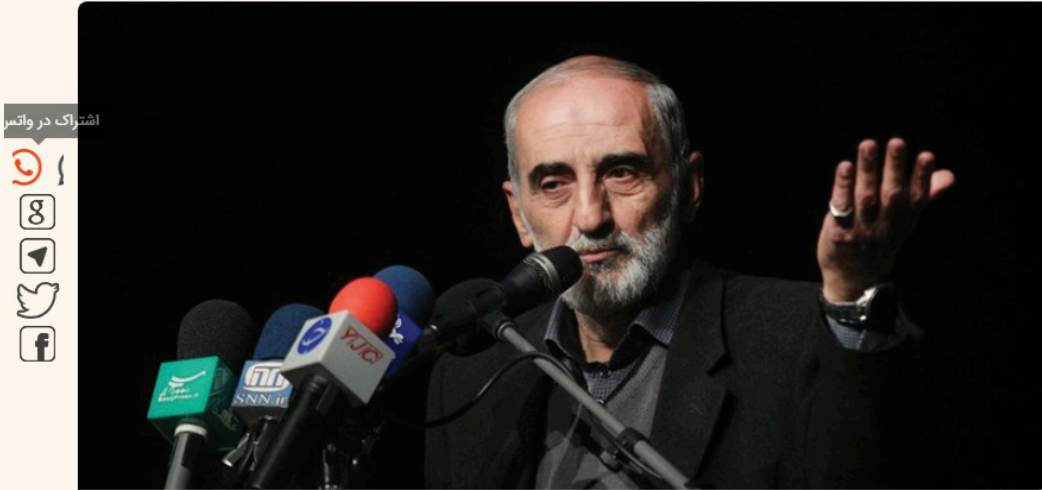
- قیمت بازاری تولیدات ایران خودرو + جدول
- نرخ جدید دلار و یورو در مرکز مبادله ارز
- قیمت انواع سکه و طلا در بازار + جدول
- قیمت ریز انواع خودرو در بازار آزاد + جدول
- قیمت خودرو امروز ۲۱ آذر + جدول
- قیمت آل ۹۰ صفر و کارکرده + جدول
- قیمت پژو SLX ۴۰۵ + جدول
- قیمت محصولات سایپا + جدول
- قیمت محصولات ایران خودرو + جدول
- قیمت سکه و طلا امروز ۲۰ آذر + جدول

وفي هذا السياق، قال موقع "مشرق نیوز" التابع لجهاز استخبارات الحرس الثوري في تقرير نُشر يوم 11 مارس 2023، أي في اليوم التالي للاتفاق، تحت عنوان "7 نقاط يجب أن تعرفوها حول الاتفاق مع الحكومة السعودية" إن المفاوضات السعودية والإيرانيين كانوا على خلافات مراتٍ متعددة خلال جلسات التفاوض في الأشهر التي سبقت التوصل إلى الاتفاق في مارس 2023 حتى إنهم تركوا عدة مراتٍ طاولة المفاوضات رفضًا لآراء الطرف الآخر.

وحسب الموقع التابع للحرس، فإن بعض القضايا لا تزال عالقة بين السعودية وإيران من بينها ملف اليمن والعلاقات الإقليمية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

شما چرا ماتم گرفته‌اید؟!

برخی از مدعیان اصلاحات که در عصبانیت از توافق اخیر با دشمنان تابلودار ایران شانسه‌به‌شانه می‌سایند، استقبال کیهان از این توافق را با مخالفت‌های قبلی در دوران دولت آقای روحانی کنار هم نهاده و نتیجه گرفته‌اند که کیهان در اصول پیشین خود تغییراتی داده است!



ومن الجدير أيضًا الإشارة إلى أن بعض الكتاب الإصلاحيين في إيران قد انتقدوا توجه حكومة بلادهم المحافظة لإصلاح العلاقات مع السعودية في ظل معارضتهم لها خلال فترة ولايتهم إبان فترة رئاسة حسن روحاني (2013 - 2021). وهو ما أشارت إليه على سبيل المثال وكالة أنباء "فارس" الإيرانية في تقرير لها نُشر يوم 11 مارس 2023 تحت عنوان "لماذا نصبتم المآتم؟"، في إشارة إلى الإصلاحيين الذين أبروزا اعتراضهم على عودة العلاقات مع السعودية.

بقاء المفاوضات النووية معلقة:

خلال عام 2023، ألقى المسؤولون الإيرانيون باللوم على الولايات المتحدة والقوى الأوروبية (خاصة الترويكا الأوروبية التي تتألف من بريطانيا وفرنسا وألمانيا) فيما يتعلق بتوقف المفاوضات النووية وعرقلتها. وكانت الاتهامات في هذا الصدد تشمل «عدم الالتزام ببنود الاتفاق» و«فرض عقوبات على إيران» وغيرها. ومع ذلك، فقد مَثَل توصل الولايات المتحدة وإيران في شهر سبتمبر لاتفاق تبادل السجناء بينهما إشارة إيجابية على إمكان استئناف المفاوضات النووية في النمسا مرة أخرى بعد تعطلها في سبتمبر 2022 وحتى الآن.

ولم تختلف في هذا الشأن وجهات نظر التيار المحافظ في إيران عن الموالية للحرس الثوري من كَتَّاب ومواقع ووكالات أنباء وصحف، إلا أنه يُلاحظ بوجه عام أن الصحف ووسائل الإعلام الأخرى الموالية للمحافظين والحرس الثوري في إيران كانت أكثر انتقادًا للغرب والولايات المتحدة في هذا الملف.

روایتی از دیپلماسی التماسی نتیجه مذاکرات، برجام بود یا قطعنامه ۲۲۳۱؟

سید حسین جعفری

اشاره:

در روز ۲۶ مهر ماه زمان انقضای مدت هشت‌ساله تحریم‌های مرتبط با فعالیت‌های موشکی ایران که در برجام با عنوان روز انتقال یا (Transition Day) مورد اشاره قرار گرفته است فرا می‌رسد. این موضوع به خصوص پس از واکنش‌های طرف‌های اروپایی بیانیه اخیر آژانس بین‌المللی انرژی اتمی و بیانیه سه کشور بریتانیا، فرانسه و آلمان (تروئیکای اروپایی) در خصوص تداوم تحریم‌های موشکی ایران از سوی سه کشور و دیگر بدعهدی‌های مستمر طرف‌های غربی برجام بهانه‌ای شد که در سلسله گفت‌وگوهای به سرآید اساتید حوزه روابط بین‌الملل در ایران و صاحب نظران و اندیشمندان در موضوع برنامه هسته‌ای ایران برویم.

در اولین مورد از این سلسله گفت‌وگوها در عصر یک روز بایزی به دانشکده حقوق و علوم سیاسی دانشگاه تهران و به ملاقات دکتر بیژن بیروز استاد و عضو هیئت علمی گروه روابط بین‌الملل دانشگاه تهران رفیم. در ادامه مشروح این گفت‌وگوی جذاب را می‌خوانید:

سرویس سیاسی-

سه کشور آلمان، انگلستان و فرانسه در جدیدترین بدعهدی خود بیان داشته‌اند که تحریم‌های مرتبط با صنایع موشکی ایران که در اکتبر امسال طبق ضمیمه ۵ برجام باید منقضی می‌شد را ادامه می‌دهند، به نظر شما چرا در این زمان آنان دست به چنین اقدامی زده و چه اهدافی را دنبال می‌کنند؟ چرا؟

ومثال علی ذلك، انتقد الكاتب «سید حسین جعفری» في مقال له بصحيفة «كیهان» الإيرانية في نسختها الفارسية نُشر يوم 17 أكتوبر 2023 تحت عنوان «مثال علی دبلوماسية الاستجداء الناجمة عن المفاوضات، هل كان الاتفاق النووي أم القرار رقم 2231؟»، الدول الغربية المتفاوضة مع إيران في فيينا قائلاً: إن سبب توقف المفاوضات يتمثل في «عدم التزام الطرف الآخر ببنود الاتفاق، واستمرار العقوبات الصاروخية علی إيران».

كما لفت كاتب آخر في تصريح داخل المقال، وهو الكاتب الإيراني والأستاذ في كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة طهران، الدكتور بیجن بیروز، إلى أن الثمار التي جنتها إيران من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 2015 لا تحفزها علی مواصلة المفاوضات النووية بغية التوصل إلى اتفاق نووي جديد.

وعلى الجانب الآخر، توجهت الصحف التابعة للتيار الإصلاحی لمستقبل المفاوضات النووية بعد رحيل المبعوث الأمريكي لشئون إيران، روبرت مالي، حيث أبدت وجهات نظر سلبية بشكل ملموس حول هذا الملف.

سکوت محض در پیشرفت مذاکرات هسته‌ای | توپ در زمین ایران است

پرونده هسته‌ای ایران بدون خبری جدید بعد از رفتن رابرت مالی تنها به مرجع و موضوعی برای اظهار نظر مقامات کشورهای غربی تبدیل شده است. رفتن رابرت مالی آخرین خبری بود که تحلیل‌های مختلفی را متوجه پرونده هسته‌ای ایران کرد. از قرار معلوم آن دسته از تحلیلگران که اعتقاد داشتند مالی کنار گذاشته شده است چرا که عملاً در پرونده ایران و آمریکا نتوانسته بود به رغم تبلیغات گسترده دست به اقداماتی به منظور احیای برجام بزند، نتوانستند نظرات خود را در ارتباط با رفتن مالی در رسانه‌ها جا بیندازند.



به گزارش **آرمان ملی آنلاین** هرچند مالی رفته است و پالی معاون وی اکنون میز ایران در آمریکا را هدایت می‌کند اما در زمانی که برخی اخبار از آغاز مذاکرات غیررسمی، غیرمستقیم و غیرعلنی ایران و آمریکا خبر می‌دادند خبری نیز از حضور یک مقام امنیتی آمریکا در عمان و مذاکرات غیر علنی وی با یکی از مقامات ایرانی منتشر شد. این فرد کسی نبود جز برت مک گوگ، هماهنگ‌کننده کاخ سفید در زمینه خاورمیانه و شمال آفریقا، چهره پیشرو در پیشبرد یک توافق جدید با ایران! که گهگاهی نظرات او در ارتباط با پرونده هسته‌ای رسانه‌ای شده است. نگاهی به کارنامه مک گوگ نشان می‌دهد وی

وفي هذا الصدد، أبدت صحيفة «آرمان ملی» الإيرانية الفارسية في تقرير منشور يوم 9 يوليو 2023 تحت عنوان «سکوت مطبق حول تقدم المفاوضات النووية.. الكرة في ملعب إيران» تشاؤمًا بشأن رحيل روبرت مالي، إلا أنها قالت: إن مبعوث الإدارة الأمريكية للشرق الأوسط، بریت ماکجورک، يحاول الوصول إلى اتفاقات متوسطة مع إيران في سلطنة عمان من أجل كبح جماح إيران النووي، حيث قالت الصحيفة: إن رحلات ماکجورک في الشرق الأوسط حول ما يتعلق بالملف النووي تبرز ذلك، وأن «تعيين ماکجورک يقودنا إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لا تزال تنوي سلك المسار الدبلوماسي في التعامل مع الملف النووي لإيران، وذلك على النحو الذي أعلن عنه مسئول أمريكي مؤخرًا بشأن احتفاظ الولايات المتحدة بقناة اتصال مع طهران».

يعني هذا بوجه عام أنه على الرغم من تبني وسائل الإعلام المحافظة لوجهات نظر متشائمة حول مستقبل المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، إلا أن نظيراتها الإصلاحية كانت أكثر تفاؤلاً.

التحول الاقتصادي المحلوظ في العلاقات مع روسيا والمنظمات الدولية:

شهدت العلاقات الإيرانية الروسية نموًا واضحًا في المجال الدفاعي والعسكري والاقتصادي خلال عام 2023. حيث عقد الجانبان وتوصلا إلى اتفاقيات عدة في هذه المجالات.

ولعل الغرض الرئيسي من وراء ذلك لدى إيران يكمن في السعي لتنمية التعاون الاقتصادي مع موسكو والمنظمات الدولية الأخرى، على غرار تنمية وإبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي مع عدد كبير من الدول

الأفريقية خلال العام نفسه. حيث كان الدافع الاقتصادي واضحًا عند النظر إلى هذه الحالات، إلى جانب الحافز الدفاعي عند الحديث عن العلاقات الإيرانية الروسية.



وقد نقل موقع «نور نيوز» الإيراني التابع لأمانة المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في نسخته الفارسية في تقرير له يوم 7 ديسمبر 2023 تحت عنوان «إيران وروسيا تدخلان مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي» عن مدير مؤسسة بحثية روسية قوله: إن «إيران وروسيا لديهما تعاون وثيق للغاية، ونحن مسرورون بأن الجانب الإيراني، وخاصة السفير الإيراني في موسكو كاظم جلالي يشاركون بشكل فعال في الفاعليات الدولية المقامة في موسكو».

وقد أكد الباحث، حسبما نقل الموقع، على أن العلاقات الروسية الإيرانية قد دخلت مرحلة جديدة من التعاون مع تولي الرئيس الإيراني المحافظ الجديد، إبراهيم رئيسي، السلطة في البلاد في أغسطس 2021. وعلى الرغم من ذلك، فإن العلاقات الروسية الإيرانية قد شهدت توترًا بعض الشيء خلال شهر يوليو 2023 نادت على إثره بعض الكتابات المحلية لتقليل حجم التعاون بين البلدين، إلا أن صانعي القرار في طهران بدأوا أنهم عازمون على مواصلة تعزيز العلاقات مع موسكو على الرغم من الخلافات المحلية؛ وذلك لعمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

ولم يكن انضمام إيران إلى منظمات اقتصادية دولية ببعيد عن أهداف تعزيز التعاون الإيراني الروسي أو مع الدول الأفريقية. فعلى سبيل المثال، سلطت مختلف وسائل الإعلام الموالية للتيار المحافظ والإصلاحية في إيران خلال العام الضوء على مزايا انضمام إيران للمنظمات الدولية، وهما تحديداً شنغهاي و«بريكس».

عضویت در شانگهای چه مزایایی برای ایران دارد؟



عضویت رسمی ایران در سازمان همکاری شانگهای نه تنها از جهت گسترش این سازمان بلکه به دلیل غنای ژئوپولیتیکی آن در به چالش فراخواندن نظم جهانی تحت رهبری ایالات متحده اهمیت دارد.

به گزارش **خبرآنلاین** نشست سران سازمان همکاری شانگهای ۲۰۲۳ به صورت مجازی و با ریاست هند روز سه شنبه برگزار شد. سازمان همکاری شانگهای، یک گروه همکاری امنیتی است که با ابتکار روسیه و چین بنیان نهاده شد. هم مسکو و هم پکن این گروه را جایگزینی برای بلوک های تحت رهبری غرب و وسیله ای کلیدی برای تلاش جهت عقب راندن نظم جهانی به رهبری ایالات متحده می دانند. قزاقستان، قرقیزستان، تاجیکستان، ازبکستان، هند و پاکستان از دیگر اعضای سازمان همکاری های شانگهای هستند. البته گفتنی است که ایران هم در نشست اخیر این سازمان به عنوان عضو جدید پذیرفته شد. از نکات جالب توجه نشست مجازی امسال حضور ولادیمیر پوتین در این نشست که بر همکاری های امنیتی و اقتصادی، مبارزه با تروریسم و قاچاق مواد مخدر، مقابله با تغییرات آب و هوا و وضعیت افغانستان تمرکز داشت، بود. سخنرانی پوتین در نشست مجازی سازمان همکاری شانگهای، اولین سخنرانی او در یک نشست بین المللی از زمان شورش ماه گذشته در روسیه بود.

ومثال، تطرق موقع «خبر آنلاین» في تقرير له نُشر يوم 3 يوليو 2023 تحت عنوان «ما مزايا انضمام إيران إلى منظمة شانغهاي؟» إلى أهمية انضمام إيران للمنظمات الدولية وإلى منظمة شانغهاي على وجه التحديد، حيث قالت إن انضمام دول كثيرة وكبرى إلى المنظمة في آسيا قد تساهم في حلحلة الأزمة الاقتصادية داخل إيران، كما أن الموقع قد تطرق في ذلك إلى حالة الصراع القائم بين الولايات المتحدة وإيران، وأن ذلك الانضمام قد يخدم طهران في إطار صراعها المالي مع واشنطن، حسب الموقع.

التعاطي الإيراني مع ملف قطاع غزة الفلسطيني:

على الرغم من وجود اختلافات في التعاطي بين التيارات السياسية داخل إيران فيما يخص عددًا من الملفات الداخلية والخارجية، إلا أن ملف الصراع في قطاع غزة الفلسطيني لم يشهد اختلافًا بين مختلف التيارات، سواء الأصوليين أو الإصلاحيين أو الحرس الثوري. فقد اتفق الجميع على ضرورة دعم عملية «طوفان الأقصى» التي قامت بها «حماس» ضد إسرائيل، إلا أنهم شددوا أيضًا على مسألة عدم ارتباط إيران عملياتيًا بالهجمات التي تقوم بها «حماس» والفلسطينيون ضد إسرائيل والجيش الإسرائيلي.

وقد أكد المسؤولون الإيرانيون من سياسيين وعسكريين وأمنيين على هذا الأمر، وهو ما سارت عليه وسائل الإعلام التابعة لهم منذ اندلاع الصراع في غزة في 7 أكتوبر 2023.

ولكن، أشارت بعض وسائل الإعلام الإصلاحية في هذا الأمر إلى التناقض بين التناول الحكومي الشامل (المسؤولين الرسميين) والمواطنين في الشارع، حيث قالت بعض التقارير والمقالات المحلية في الصحف

الناطقة بالفارسية: إن المواطنين العاديين في إيران يهتمون بشكل أكبر بالمشاكل الحياتية أكبر من الاهتمام بمسألة الصراع الدائر حاليًا في الأراضي الفلسطينية.

سياسة | جامعة | اقتصاد | فرهنگ و هنر | ورزش | روایت | فردا | فناوری | بازار | تصویر

بشرق

سرمقاله / ۱۶ آبان ۱۴۰۲ / ۰۰:۰۰

ما ایرانیان و مسئله فلسطين

طی یک ماهی که از شروع نبردی دیگر در رویارویی 75 ساله فلسطین و اسرائیل می‌گذرد، شاهد بحث‌های گسترده‌ای بین دولت‌ها، نهادهای غیردولتی و نیز مردم در همه جوامع، از جمله ایران، در این مورد بوده‌ایم. بحث در ایران در حد بحثی ساده راجع به نبرد جاری محدود نمانده و ابعاد گسترده‌تری در ارتباط با تحولات داخلی در ایران و رابطه بین مردم و حکومت نیز یافته است.

کورش احمدی
دیپلمات پیشین



طی یک ماهی که از شروع نبردی دیگر در رویارویی 75 ساله فلسطین و اسرائیل می‌گذرد، شاهد بحث‌های گسترده‌ای بین دولت‌ها، نهادهای غیردولتی و نیز مردم در همه جوامع، از جمله ایران، در این مورد بوده‌ایم. بحث در ایران در حد بحثی ساده راجع به نبرد جاری محدود نمانده و ابعاد گسترده‌تری در ارتباط با تحولات داخلی در ایران و رابطه بین مردم و حکومت نیز یافته است. به این دلیل، با طیفی از موضع‌گیری‌های متضاد از همه نوع از راست راست تا چپ چپ بین ایرانیان مواجه هستیم که در کشورهای اسلامی بی‌نظیر است. بی‌تفاوتی مشهودترین واکنش اکثر ایرانیان به این بحران است. این بی‌تفاوتی قابل درک است، اما قابل دفاع نیست. قابل درک است چراکه از مردمی که مطالباتشان بی‌جواب می‌ماند، مشکل می‌توان انتظار توجه به دغدغه‌های حکومت را داشت. اما قابل دفاع نیست چراکه مسئله فلسطین در درجه اول برای چیستی و کیستی تکتک ما و آینده سیاست‌ورزی و نقش قانون و اخلاق در سیاست داخلی ما مهم است. برای بحث در این مورد مانند هر مورد دیگر سه مبنا و معیار قابل تصور است: عقلانیت، اخلاقیات و قانونیت. این مبانی و معیارها ایجاب می‌کنند که صرف‌نظر از مسائل داخلی و رابطه ایران با فلسطین، هر ایرانی، حداقل، در فردیت خود نسبت به مردم فلسطین احساس همدردی داشته باشد.

وقد أشار إلى ذلك مقالٌ للكاتب الإيراني «كورش أحمدی» في صحيفة «شرق» الإصلاحية يوم 7 نوفمبر 2023 تحت عنوان «نحن الإيرانيون والقضية الفلسطينية». حيث قال أحمدی إن اهتمام الإيرانيين في الداخل قد انصب بشكل أكبر خلال الفترة الماضية على مشكلاتهم المعيشية، مضيفاً أن ذلك يُعد أمراً مفهوماً «إذ أنه في ظل عدم الاستجابة لمطالب الناس، يُتوقع أن يتوجه الناس للتركيز على مشاكل الحكومة».

ومع ذلك، فإن الكاتب الإيراني شدد في الوقت نفسه على أن عدم الاهتمام بهذا أمر «لا يمكن الدفاع عنه»، واصفاً القضية الفلسطينية بأنها «مهمة لإيران بالدرجة الأولى».



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

[f](#) [t](#) [v](#) [c](#) /ecsstudies